الأهالي

الخميس ١٣/ ١/ ١٩٩٤ ـ العدد (١٥٠) ـ الثمن (١٥٠) فلساً

تزايد ردود الفعل حول قانون ضريبة المبيعات

المعارضة تتسع والحكومة مصممة على التنفيذ

سرقوا وثائق النقابة والقضية قيد التحقيق!

«العابثون» عادوا لممارسة العابهم في نقابة عمال الطباعة!

...عند بعض النقابيين المرتبطين ...هات رسمية الى التدخل من جديد ...ال للطابع من خلال تدخلات ...اشرة وغير مباشرة مستمرة في ...نوات تقول مصادرنا النقابية ...ردود فعل انفعالية على الكلمة ...قالها عمال المطابع عندما لتنتخبوا قياداتهم الشرعية للمرة الثانية قبل ثلاثة اسابيع رغم التدخل غير النزيه لقيادة الاتحاد العام للعمال المتنفذة.

فقد اعتدى «مجهولون» ولكنهم معروفون على وثائق النقابة العامة لعمال الطباعة والنشر وقاموا بسرقتها مساء يوم الاحد ١٢/١٩ بعد ان تم كسر خزانة الوثائق وسرقة للملفات وكشوفات العضوية ودفاتر اشتراكات الاعضاء.

البقية ص ٦

الاتفاق الأردني الفلسطيني مقدمة لاتفاق أردني إسرائيلي

● كتب المحرر السياسي

لم يكن للاتفاق الاقتصادي الأردني الفلسطيني الموقع بين الطرفين نهاية الأسبوع الماضي ، ان يثير مثل هذا الاهتمام والجدل لولا الملابسات والظروف ، المعلومة والخفية ، التي دفعت الى اخراجه.

ولم يقتصر الأمر على التحذير الذي أطلقه الأردن للمنظمة بالحضور في موعد أقصاه الثلاثاء (حضر وفد المنظمة يوم الأربعاء) ، إذ يبدو أن سلسلة من عمليات الشد والجذب قد جرت لكل من الطرفين في مختلف الاتجاهات وبالأخص عربياً واسرائيلياً ومحلياً.

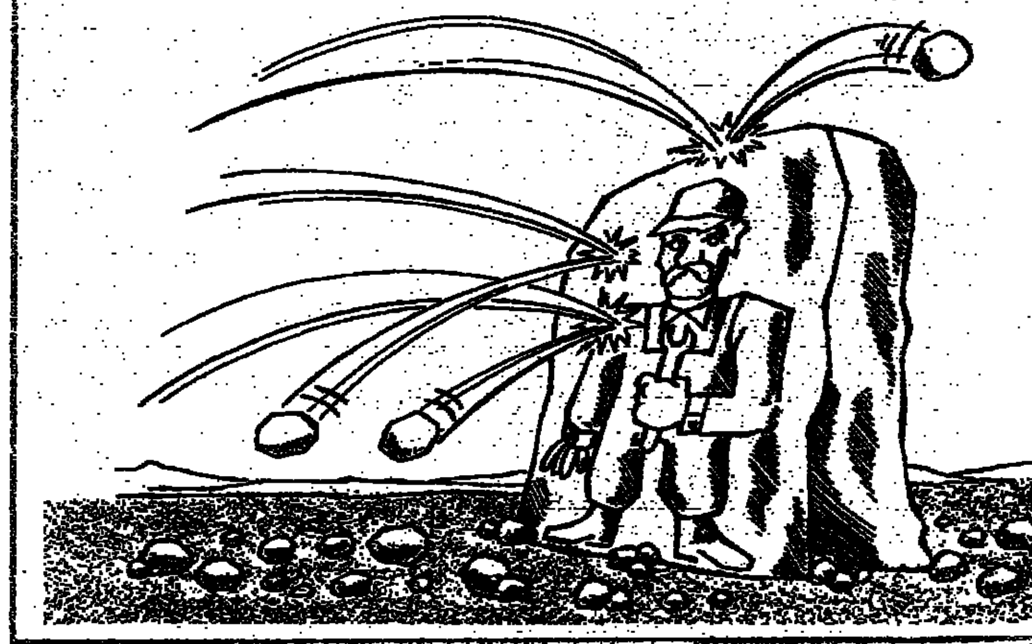
ومكمن المفارقة هي ان الاتفاق بحد ذاته لا يحوي شيئاً استثنائياً ، وبإمكان أي وفدين متقابلين مهما كانت درجة مسؤوليتهما ان يصلا الى مثل هذا الاتفاق دون حاجة الى ضجيج ودون حبس انفاس المواطنين والمراقبين والمضاربين في اسعار الأسهم وسوق العقارات.

وكان من اللافت للنظر اختيار كل طرف لوفده المفاوض : فالفريق الفلسطيني تشكل من رموز عبرت عن معارضتها لاتفاق أوسلو بينما تشكل الفريق الأردني برئاسة الدكتور سعيد التل العائد حديثاً لواجهة العمل السياسي وباستثناء التغني بالعلاقات المميزة والتاريخية بين الشعبين وتاكيد حرص القيادتين السياسيتين على تطوير هذه العلاقات ، فليس في الاتفاق ما يمكن ان يضيف ذرة مادية واحدة الى واقع الحال الفعلي بين الشعبين ونستطيع ان نؤكد بكل ثقة ان الاتفاق من الناحية الرسمية لا يعدو كونه إعلان بتوافر النوايا الطيبة تجاه المستقبل ، ولكن تحقق هذه النوايا معلق بألف شرط لا يملك الطرفان الأردني والفلسطيني من أمر تحقيقها شيئاً ، وبوضوح اكثر فإن جميع أوراق التحكم بالمستقبل السياسي والاقتصادي موجودة بيد اسرائيل التي تتحكم عملياً ورسمياً باتجاهات تطبيق اتفاق أوسلو وبالتالي بعلاقات كيان الحكم الذاتي المستقبلية.

هل تتوقف أهمية الحدث إذن عند حدود الزوبعة الاعلامية وطمأنة مشاعر بعض المستثمرين أم ان لكل من الطرفين مآرب اخرى لم يفصح عنها الاتفاق بل لم يهدف الى الافصاح عنها؟

الفريق الفلسطيني يواصل مناوراته على العديد من المحاور الاقليمية العربية الثنائية والجماعية ، ولا يستثني في ذلك سعيه لتشكيل محور فلسطيني اسرائيلي في مواجهة المحاور العربية الأخرى، وفي هذا السياق من تداخل وتشابك وتناقض هذه المحاور التي تتشكل وتنفرط وتتشكل من جديد ، يحرص الطرف الفلسطيني على الاستفادة من علاقاته مع كل طرف الى الحدود القصوى وبما لا يقطع مع اي طرف خوفاً من ان تشكل محاور اخرى في مواجهته ، خصوصاً خشيته من قيام محور اردني ـ سوري ـ لبناني ، وحين قاربت شعرة معاوية الأردنية الفلسطينية عن الانقطاع الأمر الذي ينذر بتفجير الموقف الفلسطيني داخله سيما ان تكتلاً فلسطينياً مؤثراً يضم عدداً من القيادات السياسية ومعظم القيادات الاقتصادية ، يعلن انحيازه الصريح لخيار العلاقة الاستراتيجية مع الأردن ، إذن سعت القيادة الفلسطينية الى إطفاء فتيل التفجير رغم ما قد يحمله اتفاقها مع الأردن من قيود على حركتها ومناوراتها على صعيد المحاور الأخرى.

البقية ص ٦



هدية الحكومة مع بداية رمضان

رفع اسعار الخبز

تلقت اللجنة المالية بمجلس النواب تاكيدات حكومية باستحالة ...اجع عن القرارات المفترضة التي ستتخذها وزارة التموين في ...ب العاجل بشأن السياسة التسعيرية الجديدة. وكانت ...هزة الاعلام الرسمية قد مهدت مؤخرا القرارات وزارة ...موين من خلال احاديث ومداخلات توضيحية لوزير ...موين على قاعدة ان الهدف من التعديلات هو توجيه الدعم ...تحقيه.

مصادر اللجنة المالية قالت «للاهالي» ان اللجنة تلقت ملاحظات ...اشرة تؤكد ان الاسعار سترتفع بحدود دنيا لا تقل عن ١٠٪ ...ل الشهور الاربعة القادمة، وان الدعم عن المواد الاساسية ...رفع بشكل تدريجي وينحصر في عدد محدود من المواطنين لا ...اوز ١٠٠ الف مواطن حسب اشتراطات الصندوق الدولي على ان تعويض القيمة المدفوعة لهذا الدعم المحدود من ترشيد الانفاق الحكومي او من الضرائب المنظورة قريبا. اللجنة المالية وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع «قسوة» هذه التاكيدات وابتكرت اسلوب «المناورة» بالتخفيف قدر الامكان من ارتفاع الاسعار، وعدم سحب الدعم دفعة واحدة.

رئيس اللجنة المالية قال «للاهالي» يوجد فرق بين رفع ورفع لسعر الخبز على سبيل المثال، فقد يكون من المنطقي تحمل رفع بالسعر يصل الى ١٠ فلسات، ولكن من غير المنطقي الحديث عن اكثر من ذلك.

من جهة اخرى اكدت مصادر مطلعة «للاهالي» ان سعر الخبز سيرتفع حوالي ٢٠ فلسا في القريب العاجل وخلال اقل من شهر، وسيعاد تصنيف انواع واسعار الخبز وفق قائمة جديدة.

ويؤكد أن استمرار الاستيطان يعني أن السلام كذبة كبرى

عبد الشافي : مشاركتي في السلطة مرهونة بالاصلاح الديمقراطي والقيادة الجماعية

عمان / الأهالي

كيف اختلطت الأوراق واصبح الدكتور حيدر عبد الشافي المعارض لاتفاق أوسلو الذي وقع في واشنطن بعد أن جرت المفاوضات المؤدية إليه من وراء ظهره ، رئيساً للوفد المشكل من قبل مفاوضي اوسلو لمطالبة ياسر عرفات بالاصلاح الديمقراطي ...؟

هذا السؤال كان محور الحديث مع الدكتور عبد الشافي اثناء مروره بعمان في طريقه الى تونس على رأس وفد مدعوم من أبي مازن محمود عباس ليقدم لياسر عرفات مذكرة تطالب بالاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير.

عبد الشافي الذي فوجيء باسئلة « الاهالي » قال انه لا يستطيع إصلاح النفوس التي تسير من اجل أهداف اخرى ، وبالنسبة له شخصياً قال إنه لن يمارس أي دور في السلطة الفلسطينية المقبلة ما لم تتم الاستجابة لمطالب الاصلاح الديمقراطي داعياً لترتيب البيت الفلسطيني والقيادة الجماعية وعدم الانفراد باتخاذ القرار.

وركز عبد الشافي على أهمية الاستيطان الاسرائيلي المستمر في القدس وبقية الأراضي المحتلة دون إغفاله لأهمية المطالبة بالسيادة على المعابر لكنه اعتبر الاستيطان هو الأهم لأنه في ظل استمرار الاستيطان لا يوجد سلام.



ونفى أن تكون الدكتورة حنان عشراوي قد تخلت عن تولي المناصب باستقالتها من الوفد الفلسطيني المفاوض الذي كانت تشغل فيه منصب الناطق الرسمي باسمه ورفضها إدارة مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وقال انها مكلفة من ياسر عرفات بتأسيس مكتب حقوق الانسان.

نص الحوار ص ٦

تزايد ردود الفعل حول قانون ضريبة المبيعات

المعارضة تتسع والحكومة مصممة على التنفيذ

● رمضان الرواشدة

تزايدت ردود الفعل المعارضة لمشروع قانون الضريبة على المبيعات الذي تسعى الحكومة لاقناع القطاعات الصناعية والتجارية والنقابية باهمية تطبيقه ومردوده على الاقتصاد الاردني.

وقد اتسعت المعارضة لتشمل إضافة الى الصناعيين والتجار النقابيين وجمعية حماية المستهلك والاكاديميين الذين وقفوا منذ اشهر ضد هذا القانون عند عرض صيغته الأولى قبل ستة اشهر.

وزير المالية ـ السيد سامي قموة ـ قال في كتاب وجهه الى رئيس الوزراء حول هذا المشروع إن الاسباب الموجبة لفرض القانون « أن القانون شرط أساسي من شروط المجتمع الدولي لدعم الاردن مالياً واقتصادياً لتمكينه من جدولة ديونه ».

وبين الوزير أن القانون إحلالي أي سيحل محل ضريبة الاستهلاك ، وكانت هذه النقطة محل انتقادات واسعة من قبل الصناعيين والتجار.

وأوضح الوزير أن بعثة من صندوق النقد الدولي حضرت الى الأردن خلال الفترة من ٥ ـ ٢١/٩/٩٣ وأجرت دراستها على القانون وخرجت بعدة توصيات منها أن يتم الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية بصورة كاملة وبخطوة واحدة لكافة السلع الخاضعة للضريبة وأن يكون المبدأ في فرض الضريبة على الخدمات هو إخضاع جميع الخدمات بشكل عام للضريبة. ومن توصيات بعثة « الصندوق » الأخرى شطب المواد التي تنص على تحقيق حماية للسلع المنتجة محلياً والخاضعة للضريبة تتراوح من ٣٠ ــ ٥٠٪ ، باعتبار أن هذا الموضوع لا يتعلق بقانون ضريبة المبيعات ويمكن معالجته من خلال اجراءات أخرى.

وقد بعث السيد خلدون ابو حسان رئيس غرفة صناعة عمان بمذكرة الى رئيس الوزراء تتضمن ملاحظات الغرفة على القانون.

وطالب أبو حسان في مذكرته بأن تأتي الضريبة ضمن حزمة متكاملة من الاصلاح الضريبي الشامل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك وقانون تشجيع الاستثمار. وأن يأخذ الاصلاح الضريبي بعين الاعتبار « الأثر السلبي للأعباء الضريبية على القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة أزمة البطالة وتوسيع قاعدة الاستثمار في الانتاج ».

وحث أبو حسان على توفير حماية حقيقية للصناعة الوطنية لا تقل في حدها الأدنى عن ٣٠٪ بنص صريح في القانون . وأن يتم تحديد السلع التي ستطبق عليها الضريبة وفئات الضريبة أو زيادتها على سلع أخرى بموجب القانون.

إضافة الى ذلك ، طالب السيد أبو حسان بتخفيض نسبة الضريبة من ١٠٪ الى ٥٪ كما دعا الى إنشاء دائرة مستقلة خاصة بالضريبة على المبيعات.

وعبر أبو حسان في مذكرته ، عن حالة الاحباط التي يعاني منها قطاع الصناعة وقطاعات أخرى ذات علاقة ، « بسبب عدم التجاوب اللازم لمعالجة القضايا والمشاكل الواردة في العديد من المذكرات التي ترفعها الغرفة الى الوزراء من أجل معالجتها ».

من ناحية أخرى ، قدم المحامي إبراهيم بكر ، دراسة قانونية حول مشروع قانون الضريبة على المبيعات بناء على طلب غرفة صناعة عمان.

وبين المحامي بكر أن القانون لم يشر الى إنشاء دائرة متخصصة للضريبة على المبيعات وأيد الاقتراح بأن يكون انتقال التطبيق من





ابراهيم بكر





خلدون ابو حسان

المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية بقانون وليس بنظام.

وحول المادة السادسة من مشروع القانون المتعلقة باصدار انظمة لتحديد جداول بعض السلع الخاضعة للضريبة والمعفاة منها أكد المحامي بكر أن هذه المادة تعطي الصلاحية لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية لأن يصدر نظاماً لتحديد السلع المعفاة والخدمات المعفاة والسلع الخاضعة للضريبة. وأكد أن الدستور الأردني قد نص في المادة (١١١) على انه « لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ».

وأوصى المحامي بكر في حال المضي بمشروع القانون أن تنص المادة (٥٠) منه على إلغاء قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ والجداول الملحقة به والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

وأكد المحامي أن مشروع قانون ضريبة المبيعات بصيغته الأخيرة « ما زال بحاجة الى الكثير من التدقيق والدراسة وذلك لجعل نصوصه واضحة وعملية وسهلة التطبيق ».

وقد أصدرت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك بياناً حول مشروع قانون الضريبة على المبيعات ناشدت فيه النواب والفعاليات السياسية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية الى التعاون والتنسيق معاً وتوسيع مجال الحوار لبيان الآثار السلبية التي سيسببها تطبيق القانون ، بصيغته المعلنة على المواطن وليس على قطاعات التجار والصناع فقط ، خصوصاً وانه يطرح في ظروف اقتصادية صعبة لا تمكن المواطن من تحمل أعباء ضريبية جديدة.

وطالبت الجمعية التمسك بدستورية القانون وعدم جواز تفويض السلطة التنفيذية صلاحيات السلطة التشريعية سواء كان ذلك بزيادة قيمة الضريبة أو إخضاع سلع وخدمات جديدة ضمن قوائم السلع والخدمات الملحقة بالقانون حيث أن ذلك يعتبر فرض ضرائب جديدة والتي لا يجيز الدستور فرضها « إلا بقانون ».

وأيدت الجمعية مطلب القطاع الصناعي في توفير حماية الصناعة الوطنية بحيث لا تقل عن ٣٠٪ ، كما عارضت مبدأ احتساب الضريبة على المستوردات بعد احتساب الرسوم الجمركية لما في ذلك من زيادة الأعباء الضريبية على المستهلك.

وفي إتصال هاتفي معه قال الدكتور محمد عبيدات رئيس جمعية حماية المستهلك « للأهالي » نحن نستغرب تجاهل دور المستهلك ورأيه في هذا القانون ، حيث أن الحكومة تحاورت مع جميع الجهات باستثناء الجهة المعنية بقضايا المستهلكين وهي الجمعية الوطنية لحماية المستهلك وأكد الدكتور عبيدات أن الجمعية طلبت من وزير المالية وأمين عام الجمارك نسخة من القانون وقوائم السلع الملحقة به لكن لم يستجب أي منهما لذلك . وتساءل الدكتور عبيدات « لماذا احتكار الحقيقة من قبل الوزير ».

الدكتور محمد صقر من كلية الاقتصاد بالجامعة الاردنية قال للأهالي انه ضد تطبيق ضريبة المبيعات « لأنها ضد الانتاج المحلي وتخلق منافسة غير عادلة للصناعة المحلية وتفتح الباب لصناعات الشركات متعددة الجنسيات » ، وهذا سيؤثر بحسب قوله ــ على القاعدة الانتاجية في الأردن.

اما المهندس حسني ابو غيدا ، نقيب المهندسين الاردنيين ، وعضو اللجنة التي شكلها المجلس الاقتصادي الاستشاري لدراسة القانون فقد قال « للأهالي » « ما زال الكلام حول القانون عاماً وليس فيه تفاصيل ، الواضح أن هنالك عبئاً على المواطن . وأكد قائلاً ليس لدينا قوائم بالمواد التي ستفرض عليها الضريبة ولا قيمة الضريبة التي ستفرض عليها. وحول شمول قطاع الخدمات بالضريبة قال المهندس أبو غيدا « لا نعرف كيف ستطبق الضريبة علينا كقطاع خدمات . ومن الصعب تطبيقها على المكاتب الهندسية » حيث لا يوجد مكاتب هندسية مشاريعها اكثر من ٢٠٠ ألف دينار . وأكد أن قطاع الخدمات كان قد استثني في المشروع القديم قبل تسعة أشهر ثم أضيف من جديد للمشروع المعروض حالياً.

وقد أعد اتحاد غرف التجارة الاردنية مذكرة تطالب بتعديل مشروع قانون الضريبة على المبيعات ، وجاء في المذكرة اقتراح اعتبار مشروع القانون الحالي يغطي المرحلة الاولى من تطبيقه على أن تشمل المستوردين والمنتجين الصناعيين وموردي الخدمة وينتهي تكليف المستورد والصانع لدى خروج البضاعة من الحرم الجمركي والمصانع ، وان تكون المرحلة الثانية من تطبيق القانون بعد سبع سنوات وأن تصدر بقانون . وطالبت المذكرة بان تكون جداول السلع والخدمات صادرة بقانون وان تبدأ نسبة الضريبة على السلع بنسبة ٥٪ وتتدرج بالزيادة لتصبح في حدها الأعلى ١٠٪ فقط ، وان يكون سقف الحماية للصناعة الوطنية التمويلية عند نسبة ٣٠٪.

لجنة الدفاع عن الحريات الصحفية

تتنادى عدد من الصحفيين والاعلاميين الاردنيين لانشاء لجنة تسمى «لجنة الدفاع عن الحريات الصحفية» في الاردن وذلك من اجل الدفاع عن الصحفيين والاعلاميين الذين يتعرضون للفصل والظلم وتقييد الحريات عن قبل المؤسسات الاعلامية التي يعملون بها.

وسيكون من اولى مهام هذه اللجنة متابعة قضية الزميل الصحفي فتحي العرقان الذي فصل مؤخرا عن صحيفة الدستور والوقوف الى جانبه.

وقد اجتمعت اللجنة واتخذت عدة توصيات من اهمها تشكيل لجنة لوضع ميثاق للجنة واتخذت قرارا بالاتصال مع جمعية الاختصاصيين الاعلاميين من اجل التعاون بينهما وكذلك وضع خطة اعلامية تبدأ بنشر الاخبار وعقد المؤتمرات الصحفية.

الاحزاب الديمقراطية الأردنية تدعو الى رفض الموازنة

أصدرت مجموعة من الاحزاب الوطنية الديمقراطية الأردنية بياناً مطولاً حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٩٤ الجاري مناقشته حالياً أمام مجلس النواب ، جاء فيه:

إن معالجة قضية الموازنة انتقاداً وتأييداً ، لا يمكن أن يتم إلا من خلال التقييم الموضوعي للسياسة الاقتصادية في البلاد ، والتي تكون الموازنة عادة ترجمة لها ، كونها تشكل خطة الحكومة لمدة عام.

وبهذه المناسبة ، فإن سياسة الدولة الاقتصادية ، والتي تترجم ما يسمى بمنطلقات برنامج التصحيح الاقتصادي والالتزام مع صندوق النقد الدولي ، وتعبر عن مصلحة القوى المتنفذة في مجتمعنا تكمن في :

تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وإفساح المجال واسعاً للقطاع الخاص ، توسيع الجباية الضريبية كوسيلة لزيادة إيرادات الخزينة دون ربط الأجور بالأسعار ، الابتعاد عن سياسة التخطيط الوطني الملتزم بزيادة الطاقة الإنتاجية المادية في الصناعة والزراعة عن طريق مشاركة القطاع العام أو بمبادرته وتولي الدولة للقطاعات الاجتماعية فقط ، الأمر الذي سينعكس سلباً على قدرات البلاد المالية ، الاستجابة لطلبات الهيئات الدولية بتحرير التجارة دون أن يربط ذلك بمستلزمات التنمية من جهة ، والصناعة الوطنية وضرورات الاستهلاك من جهة ثانية . الالتزام ببرنامج مالي ونقدي بعيداً عن الأثر الاجتماعي والتنموي، إن قراءة متأنية لمشروع موازنة عام ١٩٩٤ تكشف لنا مجموعة من الملاحظات ذات الدلالة العميقة فيما يخص السياسة المالية ، فهي تكشف جوهر السياسات الاقتصادية في ظل برنامج التصحيح .

إن السياسة الاقتصادية تتركز على تحميل الجماهير الشعبية الواسعة العبء الأكبر لاجراءات التصحيح الاقتصادي . وإذا كانت الموازنة تستهدف إيجاد توازنات في أرقامها ومكوناتها على الورق ، استجابة للارتباط مع صندوق النقد الدولي ، فإنها تعمق من الجانب الثاني الخلل الاجتماعي والطبقي بشكل ملحوظ.

حيث أن الزيادة الكبيرة والمتتالية في الايرادات المحلية ، وخاصة من الضرائب غير المباشرة والرسوم التي تنعكس على أوسع فئات الشعب ، إذ تفوق معدلات نمو هذه الايرادات التراكمية في السنتين المنصرمتين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ويمكن القول أن التطور الاقتصادي لم يكن يبرز مثل هذه الزيادات التراكمية لقد ابتدأ ذلك عام ١٩٩٢ مسجلاً قفزة مذهلة ، ثم جاء عام ١٩٩٣ ليبني على هذه القفزة وتقوم لتقديرات ارتفاع مجدداً عام ١٩٩٤ ، علماً أن الحكومة قد اتخذت اجراءات متعددة ، تسمح بزيادة



الايرادات المحلية عام ١٩٩٤ دون الحاجة للاعلان عن زيادة الضرائب ، وتجلى ذلك في دفع الرسوم والمقطوعيات لعدد من المرافق ، وفي توسيع استخدام ضريبة الاستهلاك ، وزيادة أسعار بعض السلع والمواد الارتكازية كالمحروقات وغير ذلك علماً انه من المنتظر أن تفرض ضريبة المبيعات زيادة ضريبية جوهرية ، وسيكون مجال تطبيقها أوسع وأشمل من ضريبة الاستهلاك ، وسيؤدي استخدامها الى رفع التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي الوطني ، وبالنسبة للمستهلك النهائي. وسيخلق تطبيق الضريبة مناخاً عاماً من ارتفاع الأسعار ، الأمر الذي سيرفع من خط الفقر المدقع والمطلق بحيث تتسع الشريحة الاجتماعية التي تقع دون هذا الخط.

وسيؤدي استخدام هذه الضريبة الى تقليص الطلب المحلي على الانتاج الوطني ، وهذا بدوره سيكون عاملاً هاماً في تقليص الاستثمار الذي سيؤدي وسيكون سبباً في زيادة البطالة.

ويجدر التنبيه الى أن الزيادات في الضرائب والرسوم ستؤدي الى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وبالتالي لا بد من الآن فصاعداً من ربط الأجور بالأسعار ووضع حد أدنى للأجور ، وقد كانت القفزة في الايرادات المحلية ، والتي جاءت بمعدل تراكمي يفوق كثيراً المعدل التراكمي لنمو الناتج المحلي والاجمالي ، أحد أهم الأسباب لتعميق الخلل بين المداخيل الفردية لغالبية المواطنين وبين الأسعار ، وساهمت في تعميق الخلل بين الأجور والأسعار.

وإذا كان الخلل العميق قد نشأ عام ١٩٩٢ ، فإن الميزانيات اللاحقة قد بنيت على هذا الخلل ولم تعالجه واستندت الى الأساس الذي تكون عام ١٩٩٢ م ، ومن هنا بقيت الفجوة بين الأجور والأسعار ، الأمر الذي يشير الى أن أوسع الجماهير هي التي تتحمل العبء الناجم عن اجراءات التصحيح الاقتصادي.

ويلاحظ من التدقيق في بند الضرائب على الدخل والأرباح ، أن القفزة كانت من ضرائب الشركات المساهمة والموظفين والعاملين بالدرجة الأساسية ، مما يشير الى أن نسبة التهرب في الضرائب المباشرة ــ أي ضريبة الدخل ــ لا زالت كبيرة.

وبجانب هذه الملاحظات فإن لنا ملاحظات أساسية أخرى على جانب الانفاق ، إذ أمام السياسة المتشددة والمنحازة طبقياً واجتماعياً في تامين الايرادات المحلية ، فإننا لا نلمس حكمة في الانفاق تتناسب مع هذا التشدد :

فمثلاً لا زال الانفاق على بعض قطاعات البنية التحتية يحتل الاولوية المتقدمة في الانفاق الرأسمالي ، بينما في بلاد تعاني من البطالة واتساع عرض قوة العمل سنوياً فإن من المفروض أن يزداد التوجه الى بناء الأساس المادي المنتج ، ليس فقط لتوفير فرص عمل آنية ولكن كذلك لزيادة الطاقة الوطنية على توليد الدخل وطبعاً مع الحفاظ على التوازن بين الانفاق على البنية التحتية والقطاعات المنتجة.

إن التدقيق في مفردات الانفاق الرأسمالي يوضح أن الكثير من الانفاق يتركز على شراء الاثاث والسيارات ، وبعض المستلزمات التي لاعلاقة لها بزيادة الاستثمار المنتج ، وإذا تمت مقارنة هذا الانفاق مع نظيره في السنوات السابقة يتضح انه لا يوجد هناك محاولة جدية لتخفيض عجز الموازنة عن طريق تقليص الانفاق ، وإنما الأمر يتعلق فقط بزيادة الايرادات مع إبقاء وتيرة الانفاق على حالها.

لا توجد هناك محاولة جدية لتخفيض عجز الموازنة عن طريق ضغط النفقات بشكل عام ، إذ أن هناك زيادات في بعض الحالات لا تتناسب مع الوقت الحاضر كارتفاع النسبة المئوية في مخصصات الدفاع التي وصلت الى حوالي ١٥٪ عن العام الماضي.

وبجانب ذلك يلاحظ أن التقليصات شملت دعم المواد ، تقليص ٦ مليون دينار ، بينما في ظل الخلل يجب الحفاظ على التناسب بين المداخيل والأسعار.

ويلاحظ من الموازنة ابتعاد الدولة عن الاستثمار في قطاعات الانتاج المادي المباشر ، وذلك بحجة توسيع الفرص أمام القطاع الخاص.

ونحن نعتقد أن الوضع في البلاد يتحمل توسيع نشاط القطاعين الخاص والعام سوية ، وخاصة أن مواجهة البطالة والفقر تتطلب زيادة الاستثمار بالدرجة الأولى وهو الأمر الذي لا يمكن للقطاع الخاص وحده أن يقوم به.

وأكد الموقعون أن الموازنة تخل من دوراً نشيطاً للدولة من الناحية الاستثمارية لمعالجة البطالة والى العجز الكبير في ميزان المدفوعات البالغ ٤٥٠ مليون دينار الذي ينتظر سداده من المساعدات والقروض الداخلية والخارجية ، وسيستخدم لسد خدمة الدين الداخلي والخارجي والبالغة ٣٠٠ مليون دينار وتمويل بعض الاستثمارات وقدم البيان جملة اقتراحات تتعلق بالدفع الاقتصادي وللموازنة جاء فيها:

أن يتقلص الانفاق على قطاعات البنية التحتية لمصلحة القطاعات المنتجة. وإعطاء الاستثمار المنتج الاولوية المتقدمة لمواجهة البطالة والفقر دون السماح بتردي أو تدهور البنية التحتية.

والا يتوقف نشاط الدولة في مجالات الانفاق الرأسمالي على البنية التحتية ، وبعض الخدمات ، بل يتعدى ذلك الى الاستثمار المادي المنتج في الزراعة والصناعة.

أن سياسة تحسين وتوسيع البنية كاداة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات فيه الكثير من المغامرة ، والابقاء على دعم المواد الضرورية ، والعودة عن الزيادات التي تمت في المحروقات « السولار ، الكاز ، والبنزين » لأنها تسببت في ارتفاع شامل للأسعار ، وخاصة أن أسعار المحروقات عالمياً قد انخفض ، وأن الدولة تحقق إيرادات من أسعار المحروقات ، علماً أن هذه الايرادات لا تظهر أبداً في الموازنة.

والعمل على تقليص الانفاق غير المبرر والمبالغ فيه ، في جميع الوزارات خاصة بند النفقات الرأسمالية باستثناء المشاريع التي تقدم الخدمات الضرورية للناس.

وتقليص شراء السيارات والشاحنات والآليات والاستفادة من المتاح ووضع سياسة جدية لاستخدامها بعيداً عن التبذير والاستهانة بالمال العام ، وبذل جهود لتحسين سوية النقل العام في جميع انحاء البلاد.

وتحسين الرقابة على استخدام المال العام ، ورفع سوية الرقابة في القطاع العام ، ومقاومة الفساد والتبذير.

وزيادة رواتب الموظفين والعاملين في الدولة والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين ، واستخدام الزيادة الهائلة في النفقات الجارية ، سعر هذه الزيادة وكذلك الاستفادة من تقليص النفقات في بنود أخرى.

أمام هذه المعطيات والملاحظات في أرقام وبنود الموازنة للعام ١٩٩٤ ، ولما تشكله هذه الموازنة من اعتداء صارخ على لقمة عيش الغالبية الساحقة من جماهير شعبنا ، والخطر الذي يتهدد أسرهم وأطفالهم.

فإننا نطالب الأخوة أعضاء مجلس النواب الكرام ، أن يقفوا الى جانب شعبهم ، مدافعين عن لقمة عيشهم ورغيف خبزهم ، قائلين كلمتهم برفض هذه الموازنة ، وإعادتها الى واضعيها لعلهم يعودوا الى جادة الصواب وتحكيم العقل ، وينعتقوا من أحضان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فاحضان شعبهم خير ضمانة لهم ولمستقبل أردننا الحبيب.

وقد وقع البيان كل من

الحزب الشيوعي الأردني ، حزب الشعب الديمقراطي الأردني ـ حشد ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب الوحدة الشعبية الاردني ، الحزب العربي الديمقراطي ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الاردني.

مستفيدة من تجربة « التجمع »

أحزاب المعارضة الأردنية تتفق على إطار العمل المشترك لمواجهة استحقاقات المرحلة

توصلت الاسبوع الماضي الأحزاب والقوى السياسية الأردنية المعارضة لتوجهات الحكومة السياسية والاقتصادية الى نتائج ملموسة على طريق ايجاد إطار للعمل المشترك بينها ، حيث تواصل هذه الأحزاب وهي حشد ، الشيوعي ، البعث الاشتراكي الأردني ، الديمقراطي الاشتراكي ، الوحدة الشعبية ، العربي الديمقراطي لاجتماعاتها التي بدأت منذ انتهاء الانتخابات النيابية ، والتي تهدف الى إيجاد إطار موحد للعمل الوطني من الأحزاب والشخصيات التي تلتقي على القواسم المشتركة من القضايا المصيرية التي تمس الحركة الشعبية والبلاد وفي مقدمتها مقاومة اتفاقيات الهيمنة ، الأمريكية ــ الاسرائيلية والتطبيع وسياسات الحكومة التي تكتوي بآثارها ونتائجها الفئات الشعبية الكادحة ، وآخرها إصرار الحكومة على تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ، تنفيذاً لاتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي.

وكانت الأحزاب الستة قد أصدرت بياناً في وقت سابق حددت فيه موقفها من موازنة ١٩٩٤ ، وطالبت النواب برد الموازنة ، ودعت الى التمسك بالمكتسبات الديمقراطية التي تم تحقيقها وتعميقها ، والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان ، وحرية الصحافة ، وخصوصاً الصحافة الحزبية المعارضة التي تتعرض الى أشكال مختلفة ومقصودة من التضييق عليها.

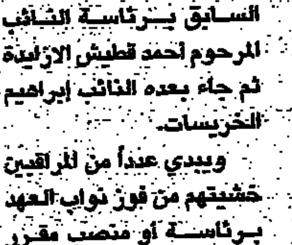
وكخطوة أولية توصلت الأحزاب الستة في اجتماعاتها الأخيرة الى الاتفاق على تشكيل قيادة سياسية عليا فيما بينها تتابع كل ما له علاقة بالعمل الجماهيري والشعبي والسياسي ، وذلك الى حين الانتهاء من الاتفاق على برنامج للعمل على مختلف الاصعدة ، وأدواته التنظيمية.

وفي هذا الإطار فقد أخذت الأحزاب المذكورة تجربة « التجمع » سابقاً بعين الاعتبار ، مستفيدة من تلك التجربة ، والمشاكل التي واجهتها وأهمها أن « التجمع » بقي إطاراً فوقياً للعمل السياسي آنذاك بين الأحزاب والشخصيات المستقلة والتزاماً بالعمل المشترك ، ستقوم الأحزاب الستة المذكورة بالاشتراك في اللقاء الموسع بشأن الضريبة العامة على المبيعات الذي سيعقد في مجمع النقابات المهنية يوم الأحد ١٦/١/٩٤م وستقدم موقفاً موحداً بهذا الشأن.

وقد اتفقت هذه الأحزاب كذلك على ورقة للحوار من أجل تشكيل « اللجنة الوطنية الأردنية لمقاومة الاذعان والتطبيع » وبدأت بتوجيه الدعوات الى النقابات المهنية والعمالية والأندية والفعاليات السياسية والشعبية الرافضة للاتفاق مع اسرائيل من أجل عقد اللقاء التأسيسي للجنة المزمع إنشاؤها في ٢٦ كانون ثاني الجاري.

وتأتي هذه التحركات في إطار الدور الذي تقوم به هذه الأحزاب لبناء حركة شعبية في مواجهة الاتفاقيات المرفوضة ، واستحقاقات المرحلة القادمة.

صراع على لجنة الحريات



توقف مجلس النواب يوم الأربعاء الماضي أمام تشكيل لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بعد أن بلغ عدد الذين سجلوا فيها ٣٢ نائباً منهم ١٠ نواب من كتلة العمل الوطني ٣ المقربون من (العهد) و ١٠ من كتلة جبهة العمل الاسلامي و ٤ نواب يساريين وآخرين من كتل مختلفة . وباستثناء فوزي الطعيمة وإبراهيم الكيلاني فقد رفض الأعضاء الانسحاب من اللجنة.

وبعد نقاش حام طويل وافق المجلس على تشكيلة اللجنة شريطة أن يكلف الدكتور عبد الرزاق طبيشات بحل الاشكالية وصولاً الى عدد مناسب للجنة يمكنها من الاجتماع ، ويبدو أن الطرفين العهد ، والاسلاميين يسعون للسيطرة على قيادة هذه اللجنة التي تعتبر من أقوى وأهم اللجان المؤقتة في المجلس.

وكان لجنة الحريات في المجلس السابق برئاسة النائب المرحوم أحمد قطيش الازايدة ثم جاء بعده النائب إبراهيم الخريسات.

ويبدي عدداً من المراقبين خشيتهم من فوز نواب العهد برئاسة أو منصب مقرر اللجنة ، خصوصاً بعد تزايد الاتهامات الخطيرة لحقوق المواطنين في الأردن في الفترة الأخيرة ، وعلى خلفية موالاة حزب العهد للحكومة الحالية مما قد « يميت » عمل اللجنة « ، كما صرح بذلك نائب من التيار القومي.



منتدى الفكر الاشتراكي

بعد موافقة وزارة الثقافة على ترخيص منتدى الفكر الاشتراكي الذي صاحب ترخيصه ضجة ، أصدرت هيئة التاسيس بياناً قالت فيه « إن قيام منتدى الفكر الاشتراكي في الأردن ، هو تعبير حي عن تعاظم نمو الثقافة الاشتراكية في بلدنا ، وتزايد عدد المثقفين الاشتراكيين الأردنيين ، وإسهاماتهم النوعية في حركة الفكر الاشتراكي العربي.

وأكد البيان على فتح باب العضوية لكل المثقفين والأبناء الاشتراكيين من مختلف التيارات الماركسية والقومية والاسلامية والديمقراطية من أجل تجديد وازدهار الثقافة العربية التقدمية في الأردن والوطن العربي.

تنسيق بين الأمانة والصحة

* يجري الآن التنسيق بين أمانة عمان الكبرى ووزارة الصحة لتوحيد الرقابة على المطاعم والفنادق بعد المعاناة التي سببتها الجهتان المختصتان من ازدواجية التشريع بمراقبة المطاعم والفنادق.

وتظهر هذه المعاناة بشكل واضح في المطاعم التي لا يكاد مراقب الصحة يغادرها حتى يأتي مراقب الأمانة ليقوم بنفس الدور. وقد عانى أصحاب المطاعم والفنادق كثيراً من هذه الازدواجية ... غير أن التنسيق سيحدد من هي الجهة التي ستراقب.

أمسية وطنية في ذكرى الانتفاضة

بمناسبة دخول الانتفاضة عامها السابع أقام الاتحاد النسائي في الأردن أمسية وطنية بمجمع النقابات المهنية أحيتها فرقة بلدنا بمجموعة من الأغاني الوطنية وبمشاركة الشاعر إبراهيم نصر الله الذي قدم مجموعة من قصائده الوطنية التي تحدثت عن الانتفاضة والشهيد الفلسطيني.

ورصد ريع الحفل لدعم الانتفاضة الباسلة في الأراضي المحتلة.

تعليق

دعم أسعار السلع الأساسية

الحكومة مستمرة في تصفيته وتضييق نطاقه

بدون أن يرف لها جفن اقدمت الحكومة في مشروع قانون موازنة ١٩٩٤ على تخفيض مخصص الانفاق على المواد الأساسية من (٣٦) الى (٣٠) مليون دينار ، وبنسبة ١٧٪ . وكان هذا هو الانفاق الوحيد الذي جرى تقليصه مقابل زيادة مخصصات مختلف بنود الانفاق الجاري والرأسمالي الاخرى.

التخفيض الاخير للدعم لم يكن الاول من نوعه بل جرى تقليصه مراراً خلال السنوات الاخيرة ومن (٦٠) في سنة ٩٠ الى (٥٤) في سنة ٩١ ، (٤٠) في سنة ٩٢ ، (٣٦) مليون دينار في سنة ٩٣ ، الأمر الذي يعكس تخفيضاً له بالقيمة المطلقة والنسبية ، وتبنياً لمسارات وسياسات اقتصادية تتفق مع توجهات ونصائح صندوق النقد الدولي لكافة الدول التي ابتليت بأزمة المديونية الخارجية ، والتي يأتي على رأسها إشتراط الالغاء والشطب التدريجي للدعم.

لا علاقة لالغاء الدعم بما يقال عن تاثيره في تشويه قوانين وآليات السوق المحلي ، فهو لا يعطي اكثر من اربع سلع أساسية مستوردة ، ولكن أهميته ترتبط ببعده الاجتماعي الهادف الى توفير السلع للمواطنين بالكمية والسعر الذي يمكنهم من الحصول على الحد الادنى من المتطلبات الغذائية.

خطوات الحكومة في تقليص مخصصات الدعم اتخذت أشكالاً مختلفة منها رفع أسعار كيلو الخبز بمبلغ (١٠) فلسات ، والأرز بعشرين فلساً ، والحليب (٦٠٠) فلس ، وسعر لتر الكاز بقيمة (١٥) فلساً ، فيما كان تحني نوعية بعض السلع يمثل شكلاً آخر مستتراً من أشكال تقليص نطاقه.

الرأي العام لم يستقبل بالارتياح قرار الحكومة الأخير بعدم صرف الكوبونات التموينية لسنة ١٩٩٤ لأي أسرة يزيد دخلها عن (٥٠٠) دينار شهرياً . فالحكومة تعلم أن دخل بعض الأسر عند توزيع الكوبونات قد يزيد عن (٥٠٠) دينار ولكنه قد لا يصبح كذلك إذا ترك رب الأسرة عمله ، أو استغني عن خدماته ، أو أحيل الى التقاعد ، وهي حالات تتعدد وتتكرر في كل وقت. وسيمتنع معظمهم عن المطالبة بإعادة النظر في وضعهم لأن ذلك قد يكلفهم وقتاً وجهداً وإنفاقاً يزيد عن الفائدة في استعمال الكوبونات ، وإن تجربة تعويض العائلات التي يقل دخلها عن (٣٠٠) دينار بقيمة الرفع في أسعار السولار في ١٩٩٢ تؤكد ذلك بوضوح.

وبينما يكون من السهل تحديد أرباب الأسر من شريحة الموظفين والمستخدمين الذين يتجاوز دخلهم ٥٠٠ دينار فإن ذلك يقترب من الاستحالة بالنسبة لكثير من أصحاب العمل التجاري والصناعي ومن الحرفيين وأصحاب المهن الحرة.

وفي الوقت الذي لا نريد أن نتحدث اكثر عن فقدان العدالة النسبية لهكذا ترتيب ، أو دستوريته ، أو الهدف الحقيقي منه ، فإننا نتوجه الى اللجنة المالية في مجلس النواب أولاً ، والى المجلس نفسه ثانياً ، والى جميع الجهات ذات العلاقة ، ونطالبهم برفض أي تقليصات جديدة على مخصصات الدعم مباشرة ، أو من خلال مقولة ايصال الدعم الى مستحقيه !!

رئيس الوزراء [illegible] العملية السلمية
فتح البنوك الار[illegible] عليه مع م.ت.ف

● عمان ـ الاهالي

عقد مجلس النواب جلسة سرية يوم الاربعاء الماضي ٢٩/١٢/٩٣ لمناقشة العملية السلمية والمفاوضات الجارية مع الطرف الاسرائيلي.

وقد ادلى رئيس الوزراء د. عبدالسلام المجالي ببيان حول ما وصلت اليه المفاوضات وبعرض تاريخي للقضية الفلسطينية منذ سايكس بيكو، والمواقف الاردنية الثابتة من الحقوق الوطنية الفلسطينية كما صرح بذلك النائب سمير حباشنة في حديث للاهالي.

وقال نائب وسطي كان عضوا في مجلس النواب السابق ايضا للاهالي ان البيان الذي قدمه الدكتور المجالي كان اكثر بيان متقدم تلي امام المجلس حول قضية العملية السلمية حيث ادلى بتفاصيل جديدة وعبر عن الموقف الاردني في مفاوضات التسوية الجارية.

وحول الموقف الاردني من منظمة التحرير الفلسطينية قال مصدر نيابي رفض ذكر اسمه، ان رئيس الوزراء عبر بتساؤلات فيها كثير من المرارة من ان الفلسطينيين (ويقصد م.ت.ف) لديهم خشية دائمة من ان الاردن يريد الهيمنة عليهم.

واضاف رئيس الوزراء، بقوله اننا كنا نطلعهم اولا بأول على كل كلمة وحرف ونقطة.

وحول جدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي قال الدكتور المجالي ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت على علم كامل بالاتفاق لكن لاسباب سياسية افتعلوا كل تلك الضجة، وكانت صحف اردنية يومية نشرت كامل تفاصيل جدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلية الذي جرى توقيعه يوم ١٤/٩/١٩٩٣.

وقال المصدر النيابي ان رئيس الوزراء قد قرا اثناء الجلسة نص مشروع الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية ـ الاردنية وتحدث عن التاخير في توقيع الوثيقة من قبل الفلسطينيين واضاف رئيس الوزراء ان جهات فلسطينية قد سربت الاتفاقية لوسائل الاعلام قبل توقيعها.

وقد اكد الدكتور المجالي ان اتفاقية فتح فروع للبنوك الاردنية في الضفة الغربية متفق عليها مع القيادة الفلسطينية.

واضاف الدكتور المجالي انه يكبر للفلسطينيين انهم طرحوا موضوع السيادة على المعابر، مع ان موضوعها في المرحلة النهائية على حد قوله.

وقد اكد السيد طاهر المصري رئيس مجلس النواب ان ٣٨ نائبا قد وجهوا اسئلة لرئيس الوزراء حول مختلف جوانب العملية السلمية.

وقد عقد المجلس جلسة تكميلية مساء يوم الاحد ٢/١/١٩٩٤ حيث اثار عدد من النواب مجددا مسألة السرية فقد طالب السادة النواب عبدالكريم الدغمي وبسام حدادين ومحمد الحنيطي وبسام العموش وعبدالله العكايلة واحمد الكوفحي بان تكون الجلسة علنية.

وقد ناقش المجلس جوانب من خطاب جلالة الملك الذي وجهه لكبار ضباط الجيش الاردني يوم السبت ١/١/٩٤، واجاب رئيس الوزراء على اسئلة ٢٢ نائبا تعلقت معظمها بالعلاقة ما بين الطرفين الاردني والفلسطيني والاتفاق الاقتصادي بين الحكومة وم.ت.ف وجوانب من المفاوضات الجارية مع الجانب الاسرائيلي.

على خلفية شطب كلمة القدس من قانون المحاكم

الحكومة تجد من يناصرها في موضوع القدس

● كتب محرر الشؤون البرلمانية

مناقشة حامية حدثت مساء الاحد الماضي بين النواب على خلفية قرار اللجنة القانونية بمجلس النواب شطب محكمة استئناف القدس من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

فقد نصت المادة ٦ ـ أ من القانون الاصلي على انــه « تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس واربد....» الا ان القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ٨٩ المقدم لاقراره من النواب شطب كلمة «القدس» واضاف بنهاية الجملة «معان».

وقد ابدت اللجنة القانونية بغالبية اعضائها شطب كلمة «القدس» وقد برر النائب عبدالكريم الدغمي، مقرر اللجنة القانونية، ذلك بقوله «هذا تشريع لما هو كائن وهو انشاء محكمة استئناف في معان».

وقد خالف قرار اللجنة القانونية عدد من النواب جبهة العمل الاسلامي وهم « الكيلاني وسعيد والكوفحي وجبر» وجاء في المخالفة «ان الغاء تشكيل هذه المحكمة في القدس يحدث فراغا تشريعيا حيث ان البديل هو القبول بالمحكمة اليهودية».

وقد دار حوار ما بين طرفين احدهم مؤيد لقرار اللجنة القانونية وهم السادة النواب بسام حدادين ومصطفى شنيكات وعبدالباقي جمو والاخر رافض للقرار ويمثله نواب جبهة العمل الاسلامي ونواب اخرين.

النائب بسام حدادين قال ان القدس ارض فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على الاراضي الفلسطينية وليست ارض اردنية ولا يجوز للحكومة ان «تغمس خارج الصحن».

وايده في رأيه تلك النائب مصطفى شنيكات الذي قال ان علينا ان نفرق ما بين الالتزام الاداري والقانوني والالتزام السياسي، والحديث عن بقاء «القدس» في القانون كلام عاطفي وطالب شنيكات بشطب كلمة القدس من القانون.

النائب عبدالباقي جمو رئيس اللجنة القانونية قال «ان القدس لا تعود بتثبيت اسم» وهي ارض فلسطينية، «فاذا ضمنتم ان لا ياتينا الاعتراض من سيادة رئيس دولة فلسطينية فانا موافق على الابقاء عليها»

غالبية المؤيدين لابقاء كلمة القدس كانوا من الاخوان المسلمين اضافة الى نواب قوميين مثل محمد داودية وسمير حباشنة حيث اكد الحباشنة ان انسحاب الاردن من مؤسساتها في القدس يحدث فراغا، حيث ان القدس مسؤولية وطنية وقومية واسلامية.

النائب ابو زنط قال ان الضفة الغربية لا زالت تحكم بقوانين الاردن وما ينطبق على الضفة سينطبق على القدس والضفة لم تتحرر بعد ولم تقم عليها دولة فلسطينية. وقال ان انتزاع محكمة استئناف القدس معناه اعتراف بسيادة العدو على القدس الشريف.

الغريب في الامر ان النائب الكباريتي ايد النواب المخالفين من اللجنة القانونية وقال «اتفق مع السادة اعضاء اللجنة المخالفين وان السيادة في القدس للهاشميين».

وقد سرب نواب مقربون من الحكومة للمحيطين بهم ان هذه عملية «فرك اذن» لابي عمار على خلفية الخلافات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وفي المسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالتسوية مع اسرائيل.

الحكومة لجات من اجل ذلك الى تكتيك جديد حيث وافقت على اقتراحات نواب جبهة العمل الاسلامي واقترح رئيس الوزراء الابقاء على النص الاصلي «للوجود اسم القدس فيه» مع اضافة كلمة «معان» الى نهاية الجملة مما ادى الى تثنية نواب الجبهة الاسلامية على ذلك.

ماذا يجري في فرع الغذائية؟؟

● عمان ـ الاهالي

ما زالت قضية الانتخابات في فرع الغذائية، للنقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية بالاردن تتفاعل بعد ان اصدر الفرع عدد من المذكرات حول شرعية الانتخابات، وتدخل الاتحاد العام (وتنصيب نفسه حكما) لحل هذه القضية التي لا يجيز النظام الداخلي للنقابة العامة والاتحاد العام الحق لرئيس الاتحاد التدخل والفصل فيها، وان الطعن يجب ان يتم امام محكمة العدل العليا.

•وكان فرع الاغذية قد ارسل مذكرة لوزير العمل، يعلمه فيها بان الهيئة الادارية للنقابة العامة قد سمت رئيس النقابة لعضوية المكتب التنفيذي للمجلس المركزي، واكدت المذكرة على ان جميع نتائج الفروع والانتخابات قد جرت حسب القوانين والانظمة، وقررت عدم التعامل مع ما يسمى بقرار الهيئة الادارية باعادة انتخابات فرع الاغذية واعتبرته لاغيا لعدم شرعيته القانونية، ورفعت مذكرة اخرى لوزير العمل تطالبه باتخاذ الاجراءات القانونية وعدم التعامل مع اي قرارات غير نظامية تصدر عن اي مجموعة خارج قرارات الهيئة الادارية للنقابة العامة المنتخبة.

وكان النائب بسام حدادين قد عرض هذه القضية في جلسة يوم ٥/١/٩٤، حول الضغوطات التي تمارس على هذا الفرع، وقال فيها ان القيادة المتنفذة في الاتحاد العام للنقابات حرضت بعض من لم يحالفهم الحظ للطعن بنتائج الانتخابات واعادتها، حفاظا على ديمومة هيمنتهم على قيادة الاتحاد العام.

وطالب بتدخل الحكومة استنادا للمادة ١١٧ من قانون العمل الاردني الذي يعطي صلاحية لوزارة العمل لتطبيق الانظمة والقوانين الخاصة بالنقابات العمالية.

والاستمرار في التعامل مع الهيئة الادارية المنتخبة، وعدم الاشراف على الانتخابات التي دعت اليها الهيئة الادارية المنحلة وغير الشرعية، لان الاشراف هنا يعني اسدال الشرعية على سلوك وجراءات غير قانونية.

اعتداء على الديمقراطية

بعثت الهيئة الادارية لفرع العاملين في الصناعات الغذائية رسالة الى رئيس الوزراء حول حقيقة الانتخابات التي جرت في الفرع وفيما يلي نص الرسالة:

«نعلمكم بان انتخابات ديمقراطية لفرع العاملين في الصناعات الغذائية قد انجزت حسب القوانين والانظمة بتاريخ ٦/١١/١٩٩٣م حيث شارك بها اكثر من الف وثلاثمائة عضو من اصل الف وسبعمائة هم اعضاء الهيئة العامة.. وباشراف مميز من الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة العمل بما ضمن نزاهتها. الا ان المجموعة التي كانت بيدها زمام الهيئة الادارية في السابق ولم تعجبها نتائج الديمقراطية والنزاهة قامت (بتقديم طعون غير نظامية، وهي نفسها اقرت صحة الطعون باجتماع غير شرعي، وهي نفسها ولوحدها قررت بطلان نتائج٦/١١/١٩٩٣. وهي نفسها قررت اجراء انتخابات جديدة) لذلك فإن هذه المجموعة وضعت نفسها فوق القوانين والنظمة وارادة عمالنا وخاصة قانون محكمة العدل العليا الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص والنظام الداخلي لنقابتنا.

ولان استمرار هذا السلوك يؤثر على قيام فرعنا بدوره الجاد في الدفاع عن قضايا العاملين المطلبية والنقابية الملحة، فإننا نعلم دولتكم ولعدالة قضيتنا باننا سنقوم بحقنا في الدفاع بالوسائل القانونية والديمقراطية عن ارادة عمالنا وذلك من خلال التالي:ـ

سنقوم نحن واللجان النقابية ممثلي عمالنا بالاعتصام امام مجلس النواب. وسنقوم نحن وعمالنا بالاعتصام (يوم فتح باب الترشيح ٦/١/١٩٩٤ من قبل هذه المجموعة) في مقر النقابة العامة. وستقوم الهيئة الادارية واللجان النقابية بعقد مؤتمر صحفي تشارك فيه الفعاليات النقابية والاجتماعية والسياسية وذلك يوم ٨/١/١٩٩٤ الساعة الثالثة في مقر النقابةوسنستمر حسب القوانين والانظمة في اجراءاتنا لمواجهة (اجراء انتخابات غير شرعية اذا ما استمر هذا النهج).

مذكرة من سكان مخيم اربد

تداعت فعاليات سياسية ونقابية واجتماعية من مخيم اربد «الجليل» الى عقد لقاء شعبي لمقاومة اتفاق اوسلو ومخاطره على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، حيث تشكلت لجنة متابعة وطنية واصدرت المذكرة التالية.

نحن الفلسطينيين من سكان مخيم اربد، بعد الاطلاع على بنود اتفاق «غزة ـ اريحا» وعلى الية التعامل معه، نعلن رفضنا للاتفاق المذكور للاسباب التالية:

اولا: يؤكد الاتفاق بان اسرائيل ليست دولة احتلال، ويكرس ضم القدس اليها، ويثبت حق الاسرائيليين في حماية المستوطنات، وبقاء جيش الاحتلال وتشريعاته العسكرية سارية المفعول. فيما يصمت الاتفاق عن حقوق الانسان الفلسطيني وعن لزوم الغاء الادارة العسكرية في بقية الاراضي المحتلة، ويعطي الشرطة الفلسطينية دورا مرسوما في قمع و«تاديب» الانتفاضة.

ثانيا: يتنازل الاتفاق عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة كما هي في القرارات الدولية رقم «١٩٤» لعام ١٩٤٨، ويسقط حق نازحي عام ١٩٦٧ بالعودة دون شروط. وضمن موافقة اللجنة الرباعية التي ينص عليها الاتفاق، وافتقاده الى اي مرجعة قانونية.

ثالثا: يؤكد الاتفاق على التخلي عن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته على ارضه. ويؤكد على التعاون المشترك مع اسرائيل في المجالات الامنية والاقتصادية على حساب التعاون مع الدول العربية، مما يجعل «غزة ـ اريحا» ممرا للتطبيع مع الدول العربية الاخرى، ويوفر الفرص لغزو اسرائيل للاسواق العربية على اكتاف الشعب الفلسطيني.

رابعا: جاء الاعتراف الفلسطيني باسرائيل كما هو الان يعرف القانون الاسرائيلي، الذي يتطوي على الاعتراف بها ليس في الحدود التي كانت قبل عام ١٩٦٧، وانما بحدودها كما اصبحت بعد ضم القدس الشرقية وضواحيها، والمستوطنات.

خامسا: ان هذا الاتفاق هو الحل المنفرد الثاني بعد «كامب ديفيد»، والذي يتضمن تفريطا كاملا «وبالمجان» بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان هذا الاتفاق المشؤوم هو نسف للبرنامج الوطني وتدمير للائتلاف الوطني الذي قام على اساسه، لذلك فاننا نطالب باعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على اسس ديمقراطية صونا لوحدة الشعب الفلسطيني ولاستمرار الانتفاضة على طريق اسقاط اتفاق الاذعان وتحقيق الاستقلال. ونعلن عن تشكيل لجنة متابعة وطنية في مخيم الجليل حفاظا على حقوقنا الوطنية المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتشكلت اللجنة من السادة محمود ابو غيدا، ابراهيم دلقموني، رافع الزيتاوي، فايز ابو جميل، عاهد علوة، عمر ابو راشد، نائل تهتموني، عدنان تهتموني، عادل ابو جسام، سمير السعيدية واحمد فؤاد.

وعقدت اجتماعها الاول في نادي الجليل لوضع خطة عمل على ضوء التوجهات التي اقرها اللقاء.

تنازع الاختصاص في موقع اثري في كفر راكب

● اربد ـ محمد ابو الرب

لا يزال الموقع الاثري الذي يمثل طراز العمارة العثمانية في بلدة «كفر راكب» بلواء الكورة، موضع خلاف في التعامل معه، اساسه قانون الاثار الاردني الذي يعتبر المواقع التاريخية التي تعود الى ما قبل عام «١٧٠٠» ميلادية هي من اختصاص دائرة الاثار، فيما تعتبر المواقع التي تعود الى ما بعد هذا التاريخ ضمن تصنيف «التراث». اي هناك فصلا بين مفهومي «الاثار» و«التراث» في التصنيف الذي يحدده القانون.

ويقول السيد «طارق الشياعي» رئيس جمعية اصدقاء الاثار بالكورة انها مسالة شكلية ويعتقد ان المحافظة على هذا الموقع العثماني ذو اهمية بالغة، خاصة لوقوعه جوار مسجد اثري تاريخي «ابو ذابلة» ويعبر عن استيائه من الاهمال وعدم الاكتراث من قبل بلدية كفر راكب التي قررت «طمر» هذا الموقع تحت حجة خطره على السلامة العامة.

ويؤكد السيد «نبيل ربابعة» سكرتير البلدية ان الموقع يمكن اجراء «الترميم» فيه، ولكنه يحتاج الى استملاك وسيولة مالية.

فيما اوضح السيد «سلطان الشريدة» مدير دائرة الاثار في اربد ان هذا الموقع ليس تاريخيا على ضوء الكشف الذي اجراه فريق من الدائرة، ويستغرب رئيس جمعية اصدقاء الاثار عدم اعتبار الحقبة العثمانية جزءا من تاريخ المنطقة، وهكذا تبقى مسالة هذا الموقع ضمن دائرة «تنازع الاختصاص» بين مفهومي «التراث» و«الاثار» ولايزال التعامل معها على قاعدة التهاون والاستخفاف بقيمتها.

رأي الاهالي

« لا حلول ولا بدائل سوى الاعتماد على الذات »

لا نستطيع ونحن نواجه تحديات الحاضر سوى أن نفتح طريقاً جديداً ، لم يجر اعتماده في السنوات السابقة إلا قليلاً . ذلك الطريق يستند أساساً إلى الشعب وقواه الاجتماعية وأحزابه الفاعلة في مجابهة سياسات أنظمة ومنظمات وحكومات أوصلت شعوب منطقتنا ، ومنها الشعب الأردني الى طرق مسدودة . أغلقت عليها امكانات الوصول الى الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاستقرار السياسي ، والأمن النفسي ، والغذاء الروحي.

نحن نجد أنفسنا أمام مرحلة جديدة ملامحها أصبحت واضحة بعد الاستثمار الأمريكي لكن سلبيات المعادلا ت الدولية والاقليمية الجديدة . وبعدما اندفعت السياسات الاسرائيلية لفرض تسويات سياسية تضمن لها الهيمنة على المنطقة وتحقيق ما فشلت عن تحقيقه في الحرب بوسائل الابتزاز وفرض « سلامها » الذي يضمن لها التوسع ، ونشر وتوسيع الاستيطان على الأرض الفلسطينية المحتلة ، واستمرار السيطرة على القدس ، والحيلولة دون السماح للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وتقرير مصيره بنفسه . وهي تحاول ممارسة السيطرة الاقليمية بالاتفاقات التي تسعى لانجازها على جهات دول الطوق ومنها جدول الأعمال الأردني ـ الاسرائيلي فاتحة بذلك أبواب التطبيع على الأردن والدول العربية المجاورة ، وملقيه بوجه الأردن مسؤولية توطين اللاجئين الفلسطينيين ...

نجد أنفسنا أمام تدهور في الأوضاع الاقتصادية ، وازدياد ـ مثير للعجب ـ لتدخل البنوك الأجنبية وبقية الدائنين في واقع اقتصادنا الوطني ، وتحميل أعباء المديونية على أبناء الشعب دون أي استجابة لكن الدعوات العلمية والواقعية والمدروسة لايجاد حلول صحيحة للأزمة الاقتصادية . ولسوف نسمع في أروقة البرلمان أيضاً ما يمكن أن يؤدي الى بدء العمل بحلول لا تعتمد وصفات الدائنين ، ونصائحهم وأحياناً قراراتهم . لكننا نعرف الجواب الجاهز دائماً.

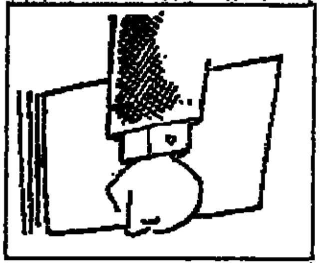
نحن لا نشكو للحكومة قائلين بأن الوضع سيء ، فالحكومة تعرف ذلك جيداً لكنها لا تريد الاستماع ولا ترغب في الاستجابة ، ولا تحرك ساكناً أمام تدهور الأوضاع . لكنها تنتظر قطف نتائج التسوية الدائرة الآن لعل وعسى تاتي الحلول.

الأمور مترابطة بالتأكيد فالذي يصم آذانه ويغلق عيونه عن الواقع ، وينتظر الغيث من الدول الأوروبية ، واليابان ، ودول الخليج لا يعير اهتماماً لرأي الناس ، بل إنه يلجأ الى التضييق على الحريات الهامشية المتاحة ، وإلا بماذا نفسر سوق الصحفيين ، والصحافة الناقدة الى قاعات المحاكم وأبواب المدعي العام لمجرد مقال هنا أو تحقيق هناك ، وهل تريد الحكومة أن تقول أن الحرية المتاحة هي الحرية التي تريدها ، وهي حرية تمجيد الحاكم وسياسات الحكم؟!

للحكومة رؤيتها ، وللحكومة فعلها . لكن ننصح الحكومة أن ترى أو تتمعن بالفعل على الجبهة الاخرى ... جبهة الشعب الذي ينظم قواه السياسية الآن في إطار أحزابها بجهدها وبنضالها وبخبراتها عبر السنوات العجاف ، والتي تسعى الآن لبناء إطارها السياسي الموحد ، إطار الجبهة الوطنية من كافة الأحزاب اليسارية التقدمية والقومية الديمقراطية وبفعل مباشر مع كل أبناء هذا الوطن وبمشاركتهم المباشرة وعبر نقاباتهم ، اتحاداتهم الديمقراطية في أوساط الشباب ، والمرأة والمزارعين ، والمعلمين...

لا خيار أمامنا سوى ذلك ، والذي يتابع ما يدور الآن في النقابات العمالية ، يدرك كم هو عمق المأساة . فلا زالت هناك قوى محسوبة على العمال تدعي تمثيلهم وتزور إرادتهم ، وتمارس سياسة حرمانهم وتعطيل جهودهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وتريد قطع الطريق عليهم من أجل قانون عمال منصف وديمقراطي ، وهل ما يجري في أوساط عدد من النقابات العمالية لا تعرف به الحكومة ، ودوائرها ، بل بالاعتماد المباشر على الذات ، على الطاقات الشعبية التي لا تنضب.

جباية مكاتب الدراسات الجامعية



لا زالت المخالفات في عمل مكاتب خدمات مؤسسات التعليم العالي في الخارج، مستمرة وتتراكم، مما يلحق الاذى والضرر بمصالح الطلبة، ومن ابرز هذه المخالفات عدم تطبيق المادة الرابعة من نظام عمل المكاتب الذي يقضي بادارتها من اشخاص يحملون مؤهلات جامعية، بحيث تكتفي هذه المكاتب بوضع سكرتيرة، وتكون غاية هذه المؤسسات «الربحية» المزيد من تحصيل وجباية الاموال من الطلبة.

كذلك فان النظام الذي يفرض وجود كفالة بنكية للمؤسسة يعطي الوزير حق مصادرتها كليا او جزئيا في حالة وجود مخالفات «ما اكثرها»، هذا الشرط الجزائي يحتاج الى اعادة ومراجعة وينبغي ان يكون رادعا ويتضمن تحديدا للمخالفات التي يجوز المحاسبة عليها.

ويقول الطالب «عاطف طريخم» ان المستجدات في المناهج لا نعلم بها الا في وقت متاخر وقبل الامتحانات، اضافة الى ان اقساط الجامعات عالية ورسوم الخدمات التي تتقاضاها المكاتب هي ايضا عالية.

ويذكر السيد «سامي صوالحة» مدير احدى المؤسسات ان التقصير في الاساس هو ضعف الدور الذي يقوم به الملحقون الثقافيون بالخارج، بل ان البعض يقوم بمحاولات «ابتزاز» للطلبة..

ومع ذلك تبقى قضية المكاتب وخدماتها بحاجة الى المواجهة الجدية من وزارة التعليم العالي.

عمال الاشغال العامة بين سندان الفصل ومطرقة التنقلات

وصلتنا رسالة من عمال الاشغال العامة يشكون فيها من الظروف المحيطة بعملهم وفيما يلي نص الرسالة:ـ

بالرغم من الحرص على خلق الاجواء الديمقراطية في البلاد، والتي نتعطش اليها.... الا اننا نحن العاملين في الاشغال العامة في لواء جرش، نعاني من قسوة ظروف العمل والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:ـ

اولا: تسكن نحن الموقعين ادناه في مخيم الحصن/اربد ونتردد يوميا على موقع العمل ذهابا وايابا على حسابنا الخاص رغم ان الاجور متدنية ومع ذلك يتم تسويف ومماطلة في دفع الاجور، حيث يضطر العمال لاجراء زيارات مكوكية بين اربد وجرش للحصول على الراتب وتكون للمحاولات المتكررة اضافة للارهاق البدني، سببا في تكليف العمال مبالغ مالية من الراتب الضئيل.

ثانيا: هناك اجراءات تتم بالفصل بدون مقدمات وبدون اسباب جدية ومفاجئة للعمال انفسهم، كما تجري تنقلات تعسفية بدون مراعاة لمواقع السكن وظروف العامل المعيشية.

[illegible]

عليان: توجه جديد لتعديل أسس وانظمة التعيين

كثر الحديث مؤخرا عن استثناء خريجي الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع الاردنية ما قبل عام ١٩٨٤م من التعيينات في اجهزة الدولة عن طريق ديوان الخدمة المدنية. وقد اثارت هذه القضية ردود فعل غاضبة لدى الخريجين المتضررين من هذا الاستثناء حيث الالاف بانتظار تعيينهم وفق الدور الذي تحدده شروط ومعايير معروفة.

وكان عدد من اعضاء مجلس النواب قد اثار هذه القضية اثناء الرد على بيان الحكومة ودعوا الى معالجة القضية، لما لها من ابعاد اقتصادية واجتماعية واسعة.

وقال السيد عبدالله عليان رئيس ديوان الخدمة المدنية في حديث للاهالي ان الانطباع العام والتخوف من استثناء خريجي اعام ١٩٨٤ فما قبل هو تخوف لا مبرر له لانه ليس صحيحا وان الاسس المعمول بها حاليا تعطي الفرصة لهؤلاء الخريجين اكثر من قبل وذلك لانهم لن يدخلوا في دائرة التنافس مع خريجي عام ١٩٨٤ فما فوق وهذا امتياز لهم وليس ضدهم.

وان اي طلب ياتي من اية وزارة او مؤسسة او دائرة حكومية حتى ان الديوان لا يملك الا مباركة الطلب والموافقة عليه، ولن تكون منافسة بين هؤلاء الخريجين وحديثي التخرج وذلك لان الاولوية في التعيين تكون لهم.

كما ان نسبة كبيرة من خريجي عام ١٩٨٤ كما يقول عليان لديهم خبرات عملية لعملهم خارج او داخل الاردن فترات تزيد عن عشر سنوات سواء في الاعمال الخاصة او بمجال تخصصهم خارج الاردن مما اوجد وفر العملية لهم.

وقد اعتادت مؤسساتنا تعين الخريجين الذين يفتقرون للخبرة العملية معتمدة بذلك على المؤهل العلمي فقط وهو الاساس لوجود الشاغر»

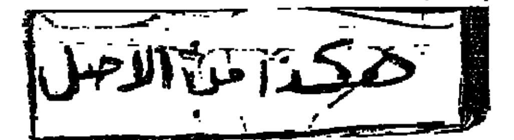
وبذلك فان هؤلاء الخريجين بحاجة الى شاغر مختلف ودرجة وظيفية مختلفة ودوائر الدولة لا تحدث درجات متقدمة.

اما قواعد واسس انتقاء الموظفين فتخضع الان للمراجعة من قبل المسؤولين كما يقول الاستاذ عبدالله عليان ومن الممكن ان تعاد كما ان هناك توجه لتعديل هذه الاسس والانظمة لتعين مثل هذه الفئة التي طالما هضم حقها وهي بحاجة للانصاف.

نعي فاضلة

يتقدم عموم رفاق واصدقاء حزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ بأحر التعازي الى الرفيق توفيق شلال عضو لجنة فرع الشمال بوفاة المرحومة والدتـــه

لها الرحمة ولاهله وذويه الصبر والسلوان



صورة عن الأصل

المعلمون: كل الحكومات «المتعاقبة» أكدت على ضرورة وجود نقابة المعلمين

أحمد يوسف: التباطؤ في ظهور النقابة لا يلبي رغبة المعلم في الميدان
أحمد فريحات: من باب أولى أن يمارس المعلم (المواطن) حقه الدستوري والقانوني والمهني باعتباره صاحب مهنة
فرج الطميزي: المعلمون مقتنعون بدستورية نقابتهم

● عمان ـ الاهالي

أين أصبح مشروع قانون نقابة المعلمين، وما هي أبرز المشكلات التي تعترضه، من المسؤول عن تأخير خروج نقابة المعلمين الى النور لماذا فتر العمل من أجل النقابة، أين يقع دور لجنة المتابعة المركزية لنقابة المعلمين والعديد من الأسئلة كانت محور حوارنا مع أعضاء لجنة المتابعة المركزية لنقابة المعلمين، أحمد فريحات، فرج طميزي، أحمد يوسف.

يقول الأستاذ أحمد فريحات: قانون النقابة منذ الانتهاء منه في مجلس النواب الماضي حول الى مجلس الأعيان، وفهمنا في حينه أنه حول الى لجنة التربية والتعليم، وكنا نتوقع من مجلس الأمة الجديد أن تكون مناقشة هذا القانون في رأس أعماله. وقضية دستورية هذا القانون والنقاش فيه، وفتوى المجلس العالي لتفسير الدستور، كنا نعتقد إنها قصة منتهية، وأن عدم تصويت ضد دستورية هذا القانون من منطلق أن الأصل في الأشياء الاباحة، وما دام لا يوجد ما يمنع.

ولم نتوقع أن يثار هذا الجدل، ونحن غير مرتاحين لاعادة المسألة من جديد الى مجلس النواب، وهذا ما أثار حفيظة المعلمين وأملنا باللجنة القانونية لمجلس الأعيان أن تدرس هذه المسألة دراسة جادة وأن ينتهي بأن هذه القضية محسومة، وأن هذا القانون دستوري.

ويضيف الأستاذ فرج الطميزي: كانت المخاوف بين قطاعات المعلمين عدم الجدية من جانب السلطة التنفيذية، وهذه الجدية مرت بعدة وقفات (رغم تثمين جهد مجلس النواب الحادي عشر) إلا أنه كان بالامكان إعطاء صفة الأولوية والاستعجال (إذ كيف يكون قانون المعاقين هو صاحب صفة الاستعجال) وهذا ما أعطى مبرر (غير مقبول) لمجلس الأعيان أن لا يبحث المشروع بعد إقراره من مجلس النواب، والطلب من لجنة التربية في الأعيان استكمال هذا المشروع لكن مجلس الأعيان رفض ذلك.

في الجلسة الأخيرة لمجلس الأعيان برزت عدة جوانب استندوا فيها الى مجلس التفسير العالي للدستور، رغم أن هذا المجلس لم يأخذ قراره، بعدم دستورية القانون، وهذا آخر موقف وآخر تفسير، وبناء على هذا القرار بدأت مناقشة القانون.

وتحدثوا في مجلس الاعيان هو قانونية، دستورية، مشروع النقابة، رغم أن الدستور يقول حق لكل مواطن العمل بتنظيم هيئات، ولم يستثني المعلمين بل العكس، فقد جاء العقد الاجتماعي بين كافة الأطياف (الميثاق الوطني) أجاز وسمح ذلك.

وأما قضية الموظف، فالأصل أن الطبيب، والمهندس الموظفين لهم نقابة، وحتى في مناقشة قانون التربية والتعليم، يشترط على المعلم أن يحصل على إجازة مهنة، ومن الجهة المخولة بإصدارها، أسوة بالمهن الأخرى، التي تصدرها نقاباتهم، والتربية تصدر هذه الشهادة الآن لغياب النقابة.

وهناك اتفاق لدى أجهزة وزارة التربية والتعليم بأن التعليم مهنة ومن مقتضيات المهنة أن يكون للمنتسبين إليها نقابة تنظم وترعى شؤونهم وهذا على مستوى العالم.

وإذا ما عدنا قليلاً سنجد أن كل الحكومات كانت تلتزم بإقامة نقابة المعلمين، ومن هذا المنطلق جاءت نتائج مناقشة القانون وارتبط بقانون التربية والتعليم وإعادة النظر بتعريف المعلم.

ويؤكد الأستاذ احمد يوسف على أن الخطوات التي اتبعت في صياغة القانون والاجراءات التي سار فيها، اعتمد المعلم على الجانب الدستوري والقانوني، حتى التوقيعات التي وقعها المعلمون مستندة الى حيثيات في الدستور.

فالتعليم رسالة ومهنة، والتعليم مهنة أسوة بباقي المهن. وهنا ما يثير الاستغراب والاستهجان، بأن هذه المسألة لا زالت غير محسوبة في مجلس الأعيان، وبالعودة الى المستشار القانوني أفاد وبشكل واضح (رغم عدم صدور قرار من المجلس الأعلى للتفسير) إلا أنه يجوز قانونياً ودستورياً أن يناقش القانون، كما ورد من مجلس النواب، حتى أنه من حقه أن يقرد.

ومن هذا المنطلق نطالب بحسم هذا التعريف.


احمد يوسف


فرج الطميزي

وعلى مجلس الأعيان أن يناقش هذا القانون كقانون لمهنة التعليم وإقراره بأسرع وقت، أسوة بالمهن الأخرى، والتباطؤ هو حقيقة لا يلبي رغبة المعلم في الميدان. فقد ناضل المعلم حتى يحال القانون الى لجنة التربية والتعليم ويأخذ مجراه، وسبق لمجلس النواب أن حسم قانونية هذا القانون.

وأي قانون سيصدر لا بد أن يحمل أن التعليم مهنة، وأن حقوق العضوية لمن يمارس هذه المهنة أو من يعمل عملاً مساعداً حتى أمين عام وزارة التربية.

ويجب أن يحافظ على ديمقراطية النقابة في حقوقها وواجباتها، وأن لا يتم الاعتداء عليها في استقلاليتها.

وحول المخاوف التي تسمع بين حين وآخر حول وجود النقابة.

يقول الأستاذ فرج الطميزي، بأن هذه المخاوف لا مبرر لها، لأنها تنبع من رؤية خاطئة، ومن هذا المنطلق يشاع أن النقابة يمكن أن تكون مسيسة، متناسين أن هناك أحزاباً، وهي موجودة ضمن قانون الأحزاب، وهي مخاوف غير مبررة، وإذا ما نظرنا الى النقابات الأخرى بحد ذاتها أصبحت مطبوعة بطابع مهني، وبالعمل المهني، وهذه المخاوف أسيرة أيام ماضية.

وهناك نقطة أخرى، تقال في هذا الجانب بأن جماهير المعلمين ممكن أن تضرب، متناسين أن جماهير المعلمين تعرف جيداً ما هي المهمات الوطنية، وهذه المخاوف مطروحة، لمنع قيام النقابة فلينظروا إليها بمنظار ديمقراطي.

ويؤكد الأستاذ أحمد يوسف بأن المعلم يعمل من أجل تقدم الأردن وديمقراطيته وله دور كبير في العديد من المراحل السياسية، وما دوره في أزمة الخليج إلا عنواناً يبرز دور المعلم الكبير في المجتمع.

ويضيف الأستاذ فريحات بأن هذا التخوف، إلا على وهم التي كنا نأمل أن يكون قد زال نتيجة الممارسات والواقع الذي يعني البلد، والتي أظهرت المستوى العالي من الوعي لدى جميع فئات هذا الشعب، وأنه على درجة كبيرة من النضج فهو صاحب فضل في بناء الأمة.

والى جانب آخر فالعمل السياسي لم يعد مخيفاً بعد تجربة الأحزاب والميثاق الوطني، وقانون الأحزاب يسمح لموظفي الدولة بالانتساب الى الأحزاب، فمن باب أولى أن يمارس هذا الموظف المواطن حقه الدستوري والقانوني والمهني باعتباره صاحب مهنة.

وحول دور النقابة التطوير والعملي يقول الأستاذ احمد يوسف إن ظروف المعلم المعيشية والمطلبية والمهنية ليست مريحة، بل على العكس من هذا فظروف المعلم صعبة اقتصادياً، وفي الجانب المطلبي أين حقوقه في الضمان الاجتماعي، أو إسكان المعلمين الذي ما زال حتى هذه اللحظة غير مدعوم من قبل الدولة.

ويؤكد الأستاذ طميزي، بأن النقابة في حال قيامها ستعمل على إعادة الاعتبار الاجتماعي للمعلم، ومساواته بزملائه.

ويضيف الأستاذ أحمد فريحات، هنا اجماع في البلاد على أن التعليم ليس بالمستوى المطلوب الذي تطمح إليه الأمة، وهناك خطوات كثيرة في سبيل معالجة هذه القصة، ونحن نعتقد أن تحسين أوضاع المعلمين والارتقاع بمستوياتهم المهنية، الاكاديمية، والاجتماعية، يجب أن تكون في طليعة الاهتمامات، حتى يتحقق الانتماء الذي يعتبر شرطاً أساسياً لقيام المعلم بالمهام الوطنية، ومن الأمور التي يعاني منها عدم وجود نقابة الاحساس بالدونية والاحساس بالاتهام والغمز في وطنيته او صدق وطنيته، في الوقت الذي يكرس كل هذه المعاني في نفس طلبته التي هي من الأسباب التي تجعل المعلم في حالة إحباط، فهو مؤتمن على جيل يشكل هذه الأمة، ويصنع مستقبلها، أفلا أكون جديراً بالاسهام في تنظيم مهنتي المشاركة في رعاية شؤوني، والذي يؤكد وبإصرار على مطلب إقامة وإنشاء النقابة، ونقابة المعلمين، لن تكون بديلاً لوزارة التربية والتعليم، إنما هي رديف لها وستعمل معها بشكل متكامل لتحقيق أعلى مستوى مطلوب من الأهداف التي قامت من أجلها الوزارة.

أما السكوت في لجان المتابعة، يقول الأستاذ أحمد فريحات بأن جهود المعلمين الميداني، ولجان متابعته، تقوم بعملها الدؤوب والمتواصل من أجل النقابة، والآن هم قيد التحضير لمجموعة انشطة ميدانية لحين صدور هذا القانون، وأملنا كبير في أن تلبي طموحات المعلمين ولجانهم المختلفة، التي مارست الجهد الكبير طيلة السنوات الأربع الماضية، وأن يأتي هذا القانون محققاً لآمالهم وطموحاتهم.

ويضيف الأستاذ فرج طميزي، بأن ركون الزملاء المعلمين، سببه اقتناعهم التام بدستورية نقابتهم، وهم في قمة عطاءهم وهذا ما تجلى في مبادرتهم الذاتية توقيع (٢٠,٠٠٠) معلم على وثيقة النقابة.

ويضيف الأستاذ احمد يوسف بأن نقابة المعلمين هي أحد توصيات مؤتمر التطوير التربوي.

اقتصاد

أوضاع ممرضات مستشفى الجامعة الى الخلف در

بالرغم من النقص الحاصل في عدد الممرضات والممرضين في مستشفياتنا إلا أن المضايقات مستمرة من قبل المسؤولين. فقد وصل عدد الممرضات المستقيلات في عام (٩٣) من مستشفى الجامعة الأردنية حوالي خمسين ممرضة وذلك لظروف العمل السيئة. ولم يتم تعويض أي منهن بعد الاستقالة.

وقد حضرت «للأهالي» المرضة «رغدة محمد الزغاري» التي تعمل بالمستشفى منذ سنتين ونصف (سنة بعقد عمل وسنة ونصف مياومة). ولكن بعد انتهاء عقدها لهذا العام رفضت الجهات المختصة بالمستشفى تجديد عقدها وذلك لأنها كانت ضمن اللجنة المفاوضة على بعض القضايا المهنية بين المستشفى والنقابة وكلية التمريض في الجامعة الأردنية.

ويعتقد الممرضون أن إدارة التمريض ستنتهج هذا الأسلوب في التعامل مع كل من يطالب بأوضاع أفضل للتمريض في المستشفى وهذا ما يثير قلقهم. وقد تحدثت الزغاري عن كثير من المطالب التي كانت اللجنة في صدد التحدث عنها مع الادارة، وهي التغيير في أماكن العمل باستمرار دون مراعاة للخبرة العملية للمرضة، بالاضافة للضغط المستمر على العاملين للقيام بأعمال لا تمت للتمريض بصلة مثل مسؤوليتهم عن تلميع القضيات وتسليمها للمطبخ وكذلك محاسبتهم ومساءلتهم عن على نظافة أرضية المرافق الصحية رغم وجود مشرفين نظافة عامة. وقيامهم بعملية نقل الطلبيات (الممرضين المساعدين) من والى الطوابق. وعملية جر عربة الأدوية من والى الصيدلية المركزية في المستشفى مما يهدر من وقتهم وجهدهم.

وقد وصل «حد الأحكام العرفية» بالمستشفى ـ كما وصفته رغدة ـ حين منعت مديرة التمريض الممرضات العاملات بالمستشفى الاشتراك بأي دورة (كمبيوتر، دورات انجليزي ....) حتى ولو كانت مواعيدها خارج ساعات الدوام الرسمي ودون الرجوع الى إدارة التمريض.

ولقد طالب الممرضون في المستشفى من الجامعة بوجوب تشكيل لجنة نقابية يشترك فيها ممثلون عن الممرضين والنقابة وكلية التمريض وإدارة التمريض لحل القضايا المعلقة ما بين المستشفى والممرضين فيه.

جرافات الامانة ومشكلة اصحاب البسطات

قامت اجهزة امانة عمان يوم السبت الموافق ٢٥/١٢/١٩٩٣م. بازالة سوق الخضار الذي اقيم على القطعة رقم ٢١٣٨ حوض الشعلية في منطقة راس العين والذي تعود ملكيته للمواطن شحده رشيد الشيوخي الذي انشاء مظلات معدنية على تلك القطعة وتاجيرها لاصحاب البسطات كسوق للخضار دون الحصولة على ترخيص قانوني.

وقد استندت اللجنة المحلية للمنطقة لحجج منها اقامة المظلات من الزينكو في مناطق تجارية وعدم وجود مواقف للسيارات حسب نص النظام الذي يقتضي وجوب توفرها بالاضافة للاعتداء على الارتدادات القانونية في الموقع»

وفي حديث لامين عمان الدكتور ممدوح العبادي للصحفين قال ان الامانة وجهت اكثر من انذار للمواطن المذكور الذي لم يستجب لذلك وكان يرفض الانصياع للاوامر ولكونه شخص متنفذ وكان يطمح بان يسمح له بالاستمرارية في هذا السوق ولو كان مخالفا بذلك الانظمة والقوانين.

وقد قامت الامانة بتبليغه بعدم قانونية البناء قبل اقامة المظلات الا انه استمر في تلك العمل والامانة لم توقف العمل بالسوق الذي اقيم منذ ستة اشهر مما اعطى اصحاب البسطات العاملين فيه املا بحصوله على الترخيص واستمرارهم في العمل واعطي صاحب الارض فرصة للمامطلة في تنفيذ القرار.

حتى جاءت اجهزة الامانة لهدم السوق كما يقول صاحبه السيد شحده الشيوخي فطلب ان يمهلوه ست ساعات غير ان ذلك لم يكن وباشرت بهدمه وبذلك تضرر العاملون بالسوق وخصوصا انه مصدر الدخل الوحيد لهم ولأسرهم.

وقد يعود سبب هدم السوق لقربه من السوق المركزي للخضار في منطقة الوحدات.

ومما يبين حجم المعاناة للمواطنين المتضررين فقد قرر الدكتور العبادي في اجتماع لمجلس ادارة السوق المركزي التابع للامانة زيادة الوحدات المخصصة لبيع الخضار خمسين وحدة في قطعة الارض التابعة لامانة عمان ليتمكن المتضررين من هدم السوق لاستغلال هذه الوحدات»

حملة الماجستير من غير الطب والهندسة
يوجهون رسالة لرئيس الوزراء

وجه حملة شهادة الماجستير من غير تخصصات الطب والهندسة العاملين في الدولة رسالة الى رئيس الوزراء عرضوا من خلالها الأوضاع الوظيفية المتردية التي لا تتلاءم على الاطلاق مع الدرجات العلمية التي يحملونها حيث جاء فيها أن الحاصلين على شهادة الماجستير أثناء الخدمة (بإجازة دراسية) لا تتعدل رواتبهم بأكثر من عشرة دنانير شهرياً.

بالاضافة لان حامل شهادة الماجستير لا يتقاضى سوى علاوة خمسين بالمئة كأي حامل لشهادة جامعية حيث يلاحظ أن المهندس المعين حديثاً يزيد راتبه عن راتب حامل شهادة الماجستير.

كما أن رواتب الحاصلين على شهادة الماجستير لا تتناسب وحجم الضغوط الوظيفية الملقاة على عاتقهم حيث يتوقع منهم أداء وظيفي متميز يتناسب ومؤهلاتهم.

وبين موجهي الرسالة ان جميع المحاولات لايصال صوتهم للمسؤولين لم تثمر خاصة بعد أن قامت الحكومة مؤخراً بإعطاء علاوات للمهندسين والأطباء والمهنيين بلغت (١٤٠) بالمئة.

المخالفات المرورية بين المزاجية والقانون
السائقون: رقيب السير مزاجي
إدارة السير: نخالف من لا يلتزم

● تحقيق يسرى ابو عنيز

حملات مكثفة قامت بها إدارة السير على السائقين مع نهاية عام ١٩٩٣ وذلك للتاكد من سلامة المركبات خلال فصل الشتاء.

وقد باتت مخالفات السير من أهم القضايا التي تواجه السائقين حيث يتعرض السائق للمساءلة ومن ثم المخالفة أكثر من مرة أثناء انطلاقة من والى المنطقة التي يتوجه إليها أو الخط الذي يعمل عليه أحد الباصات أو «السرفيس» وكذلك سيارات القطاع الخاص. وقد يستغرق الحديث بين شرطي السير والسائق عشرات الدقائق بين الأخذ والعطاء والمواطن ينتظر وقد يتأخر عن عمله أو جامعته أو المكان الذي ينوي الذهاب اليه وخصوصاً الباصات العاملة على الخطوط البعيدة مثل إربد والعقبة والكرك والمفرق وجرش وغيرها. مما يجعل المواطن يضيق ذرعاً بذلك وكذلك السائق الذي تسبب له الشرطي بمعاناة مادية إثر تسجيل مخالفة عليه ومعنوية إثر التأخير الحاصل.

غير أن المخالفة هي خطأ ارتكبه السائق وهي وسيلة لردع السائق والشخص المخالف، إلا أن بعض مراقبي السير يكون الأمر بالنسبة لهم مزاجياً، كما يقول بعض السائقين».

«الأهالي» تناولت هذه القضية وطرحتها من خلال المواطن والمسؤول.

احتجاج على المخالفات

نتيجة لحملات التفتيش التي تقوم بها إدارة السير على الباصات وخصوصاً المخالفة منها فإن ذلك يسبب تعطيل لمصالح المواطنين وللسائقين معاً كما يقول السائق جهاد الخطيب الذي يعمل على باصات عمان ـ السلط وكذلك فإن مثل هذا الاجراء يسبب الارباك للسائق والمواطن.

ونحن نحتج ـ كما يقول الخطيب ـ على المخالفات التي تسجل ضدنا وليس على الأنظمة التي نتقيد بها، وعلى إدارة السير تخفيف هذه المخالفات التي تزعجنا وتسبب لنا الارباك.

المخالفات تسبب معاناة كبيرة

أما السائق محمود أبو جراد يعمل على أحد باصات عمان ـ البقعة فيقول أن القرارات الصادرة عن إدارة السير وكثرتها وكذلك التغيير الحاصل عليها مثل منع الوقوف في مكان ما ومنع تحميل وتنزيل الركاب والغاء بعض المواقف عند مواقف التحميل مثل الموقف عند دوار الداخلية يسبب معاناة كبيرة للسائقين.

كما أن المزاجية واردة لدى رقيب السير حيث تكون المخالفة أحياناً لأبسط الأمور وكما يقول السيد أبو جراد ـ وقد سجل رقيب السير في أقل من دقيقتين مخالفتين لنفس الباص حيث كانت المخالفة لوجود زيادة ركاب في الباص ويبلغ عددهم ثلاثة رغم أن القانون قد سمح بذلك إلا أن الشرطي أصر على المخالفة.


العقيد فخري اسكندر

والمخالفات تسبب معاناة مالية للسائق الذي يقوم بدفع أجرته اليومية للمخالفة وكذلك معاناة معنوية لتعرضه للمساءلة أكثر من مرة في اليوم وهي بذلك (المعاناة المعنوية) أكثر ضرراً من المادية.

رقيب السير لا يقوم بإيقاف أية سيارة إن لم تكن مخالفة أو لسبب قانوني كما يقول السيد سامي الاشقر سائق «TAXI» وعندما تكون المخالفة بسيطة فإنه يتلاشاها ولكنه يبحث بعد ذلك مخالفات أخرى لنفس السائق فمثلاً لا يخالف على حزام الأمان وإنما يبحث عن أمور أخرى يكون السائق مخالفاً فيها القانون ومن ثم يجد له مبرراً للمخالفة.

سائق آخر يقول أن ضعف الوعي المروري لدى السائق الأردني وعدم تنظيم الشوارع وكثرة الاشارات الضوئية في العاصمة عمان كل هذه الأمور تجعل السائق يرتكب المخالفات.

أسباب المخالفات

لعل من أبرز الأسباب التي تستدعي لتسجيل مخالفة للسائق السرعة الزائدة، التجاوز الخاطيء، الوقوف في أماكن ممنوع الوقوف بها، التحميل أو التنزيل في أماكن ممنوعة بالنسبة للمركبات العمومية، عدم التقيد بالقواعد المرورية قطع الاشارة الضوئية، عدم استخدام حزام الامان، الحمولة الزائدة، انتهاء فترة رخصة قيادة المركبة وعدم صلاحية المركبة في بعض النواحي الفنية لها.

أنواع المخالفات

يتفاوت نوع المخالفة حسب سببها فهناك مخالفة لا تتجاوز خمسة دنانير بينما توجد مخالفات تقضي بحجز رخص المركبة أو دفع مبلغ خمسين ديناراً أو حجز المركبة ومخالفة عشرة دنانير مع حجز رخص وإعطاء إشعار وقد قام محافظ الزرقاء قبل فترة بفكرة جديدة حيث لا يتم استرجاع الرخص ودفع المخالفة إلا بعد حضور الشخص المخالف محاضرة لمدة ساعتين عن قوانين السير وتعليماتها في أحد مراكز الاصلاح والتأهيل بالمحافظة.

احصائيات إدارة السير ...

وبالرجوع لقسم الاحصاء في إدارة السير اتضح أن عدد المخالفات التي سجلت في عام ٩٢ (٨٥١) الف و (٥٩٦) مخالفة سنوياً وبمعدل (٧٠) ألف و (٩٦٦) مخالفة شهرياً و (٢٣٣٣) مخالفة يومياً.

أما في عام ١٩٩٣ فقد سجلت حوالي (٨٥٠) ألف و (٦٣٣) ألف مخالفة سنوياً وبمعدل (٧٠) ألف و (٨٨٦) ألف مخالفة يومياً، ومن خلال مقارنة الاحصائيين نلاحظ أن عدد المخالفات في عام ٩٣ قد انخفض بنسبة بسيطة عن عام ٩٢.

دور إدارة السير

العقيد فخري داوود مساعد مدير إدارة السير تحدث لـ«الأهالي» عن المزاجية التي يتكلم عنها السائقون وخصوصاً سائقي المركبات العمومية، وانها غير واردة ورقيب السير لا يخالف إلا الشخص الذي يرتكب المخالفة وهمه تسهيل حركة المرور ووصول المواطن الى عمله بينما بعض السائقين لا يلتزموا بالانظمة والقوانين كما أنهم يحتجوا بأنما بأن هناك عداء مستمر بينهم وبين رجل السير.

أما إدارة السير فتقوم بمعاقبة مراقب السير إذا ما ثبت أن هناك ظلم واقع على السائق وذلك بعد التحقيق معه.

ويضيف العقيد فخري أن السيارة التي لا تزال عنها المخالفة (وخصوصاً السيارات العمومي) فإنها تتعرض للمخالفة كلما مرت من عند رقيب السير وتعتبر المخالفة مستمرة حتى إزالة المخالفة.

فالسائق الذي يقوم بتحميل عدد زائد عن حمولة الباص فإنه سيخالف حتى يلتزم بالقوانين.

أما المخالفات الثابتة مثل (كسر الفماز) فإنها لا تتكرر في نفس اليوم وتكون المخالفة عليها مرة واحدة مع تحديد مهلة لتصليح العطل في السيارة.

ملاحظات على تعديلات الأعيان حول نقابة المعلمين

ملاحظات على التعديل الذي أدخله مجلس الاعيان على تعريف «المعلم» في مشروع قانون التربية والتعليم الذي أعيد الى مجلس النواب.

التعريف المقترح تعديله: المعلم: «كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية متخصصة أو إدارية أو فنية مساعده في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو أي إدارة من إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة».

التعريف البديل المقترح: المعلم: «كل من يتولى التعليم في اي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة».

الملاحظات

١ ـ تظهر المقارنة بين التعريفين المذكورين أن التعريف المقترح من مجلس الاعيان يحصر الخدمات التربوية التي تقدمها المؤسسة التربوية بعملية التعليم بالمعنى التقليدي الطبيعي ويستثني فعاليات أو انشطة أساسية وحيوية أخرى وهو بذلك

أ ـ يحجم العملية التربوية ويقزمها عندما يحصرها بالنشاط الذي يتولاه المعلم في غرفة الصف ب ـ يتجاهل الخدمات التربوية الميدانية المتخصصة المتمثلة بالادارة المدرسية والاشراف التربوي والارشاد التربوي (النفسي والاجتماعي) وكلها خدمات أساسية يحتاجها المعلمون والطلاب على حد سواء. جـ ـ يتجاوز عن الخدمات التربوية الفنية المساعدة المتمثلة بالمختبرات والمكتبات والحاسوب والتلفزيون التربوي والاذاعة المدرسية وغيرها مما تقدمه مراكز مصادر التعلم في المحافظات وأقسام تقنيات التعليم في مديريات التربية والتعليم ومديرية تقنيات التعليم في مراكز الوزارة. د ـ يقفز عن الادارة التربوية المتخصصة ودورها القيادي إدارياً وفنياً المتمثل في رسم السياسة التربوية والتخطيط لها ومتابعة تنفيذها وتقويم مخرجاتها وأنشطتها في مجالات التخطيط والبحث التربوي والمناهج والتدريب والاشراف والاختبارات والتقويم والنشاطات وشؤون الطلبة ... الخ.

وهذه كلها عيوب تحرر منها التعريف المقترح تعديله والذي اعتمده مجلس النواب الحادي عشر في دورته العادية الأخيرة. ٢ ـ إن هذا الاتجاه في فهم العملية التربوية يتناقض مع خطة التطوير التربوي التي تستهدف تفعيل أدوار جميع مؤسسات وزارة التربية والتعليم والارتقاء بمستويات أدائها لتحسين مخرجات العملية التربوية.

٣ ـ إن التقليل من دور الخدمات التربوية الفنية المساعدة يتناقض مع الاتجاه العالمي الذي يركز على تقنيات التعليم بأشكالها المختلفة وما توفره من انشطة عملية وتطبيقية ويأتي في الوقت الذي يعاني فيه نظامنا التعليمي من الاعتماد شبه الكلي على الجانب النظري. ٤ ـ إن هذا التعريف القاصر يصطدم بالاتجاه المتنامي في بلدنا نحو أهمية أدوار المؤسسات التربوية الموازية في المجتمع وضرورة تكامل أدوارها مع دور وزارة التربية والتعليم.

ففي الوقت الذي ننادي فيه بالتنسيق والتكامل مع مؤسسات وزارات التعليم العالي والثقافي والشباب والاعلام والأوقاف وغيرها نعود لتقزيم العملية التربوية وتشرذمها.

٥ ـ يضاف الى تلك الصعوبات العملية والتطبيقية التي ستنجم عند الحاجة الى تحويل الموظف في هذه الوزارة من موقع الى آخر ومن فعالية الى أخرى لتحويل المعلم مدير مدرسة أو مشرفاً تربوياً او مديراً في الوزارة .... الخ أم أننا سنضرب ستاراً حديدياً حول كل قطاع من قطاعات الوزارة ونخصه بتنظيم إداري وسلم وظيفي ونظام مالي خاص؟ ٦ ـ ما تأثير هذا التعريف على نقابة المعلمين؟ وعلى مشروع قانون هذه النقابة؟

هل ستقتصر عضوية النقابة على المعلمين بالمعنى الضيق؟

هل ستتشكل نقابة خاصة بكل فئة من الفئات التربوية؟ نقابة لمديري المدارس؟ وأخرى للمشرفين التربويين؟ وثالثة للمرشدين ورابعة لأمناء المكتبات وخامسة للاداريين الأخرين .... الخ؟

أم ستحرم هذه الفئات من مظلة أي نقابة؟

وإذا كانت نقابة المعلمين ستضم جميع هذه الفئات فماذا ستسمى عندئذ؟ نقابة أصحاب المهن التعليمية مثلاً كيف سنعالج مسألة المسميات الوظيفية في هذه الحالة؟

هل نقول مثلاً «عضو النقابة هو كل معلم أو مشرف تربوي أو مرشد أو أمين مكتبة أو قيم مختبر أو مدرسة مدرسة؟ ومدير مختص أو مدير تربية وتعليم أو مدير عام .... الخ؟

الذي يخشاه المعلمون أن تقتصر عضوية النقابة على المعلمين بالمعنى الضيق ويحرم من عضويتها ما يقارب ثلث العاملين في قطاع التربية والتعليم وهم المجموعة الأكثر أهلية والأوسع خبرة والأقدر على المساهمة في تحقيق الغايات التي ستنشأ النقابة من أجلها، كما يخشى أن يفقد هذا الجهاز (جهاز التربية والتعليم) محطات الوحدة والتكامل والتوازن التي يجب أن تكون في أعلى مستوياتها حتى يمكن من القيام بالدور الذي أنيط به.

وأخيراً فإن هذا التوجه يشي بعدم الجدية بشأن نقابة المعلمين ويخشى أن يكون أحد أشكال الالتفاف حول هذا المطلب وخطوة استباقية لتفشيل النقابة عند قيامها

لجنة المتابعة

عبد الرحيم ملوح: أهل الاتفاق [illegible]

على التحالف العشري الاحتكام الى حركة الجماهير

رجح السيد عبد الرحيم ملوح عضو المكتب السياسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احتمال مضي الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي قدماً في تطبيق الاتفاق، مشيراً الى أن العقبات الناشئة هي طبيعية ومتوقعة لكن الأمور ستحسم دائماً لصالح الطرف الأقوى وهو الطرف الاسرائيلي بسبب طبيعة الاتفاق وشروطه.

وحذر السيد ملوح من امكانية توظيف دعوات الاصلاح الديمقراطي التي تعالت مؤخراً للتغطية على اتفاق اوسلو لكون هذه الدعوات محكومة أصلاً بسقف هذا الاتفاق وإطاره السياسي.

وفيما يلي نص مقابلة السيد ملوح مع الأهالي:

● أجرى اللقاء
نعمان بزاري

*** المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية الجارية تواجه كما يبدو عقبات جوهرية ... كيف تنظرون الى مستقبل اتفاق اوسلو في ضوء هذه التطورات؟**

ـ إن طبيعة اتفاق أوسلو، ستخلق باستمرار عقبات أمام المتفاوضين، لأن القضايا الجوهرية وعدد من القضايا الخاصة بالمرحلة الاولى، جرى ترحيلها لمفاوضات لاحقة. وصدق أحد المسؤولين العرب عندما قال: إن هذا ليس اتفاقاً، فكل بند فيه يحتاج الى مفاوضات واتفاق جديد. لقد أراد أهل الاتفاق كما يبدو أن يصلوا الى اتفاق رغم الخلافات القائمة - وكأنه لم يكن لهم من هم آخر سوى إعلان التوصل للاتفاق. ولهذا جاء غامضاً في الكثير من جوانبه بالنسبة للقضايا الجوهرية. كما نعرف فقد أخذت اسرائيل منه كل ما تريد (الاعتراف المتبادل + الاتفاق قبل التسليم بالقضايا الجوهرية) - أي قضايا: الانسحاب، المستوطنات، القدس، السيادة ... الخ. وكلنا يعرف أن الاتفاق الغامض يخدم أولاً وجهة نظر الطرف الاقوى، لهذا فإنه في هذه الحالة يخدم وجهة النظر الاسرائيلية. وكما قال رابين مؤخراً: إننا نتمسك بالأرض، ولسنا على عجلة من أمرنا.

إنني أعتقد أنه رغم العقبات البارزة أمام تطبيق الاتفاق في أوقاته المحددة، وما أحيط بها من ضجة إعلامية فإن الطرفين، سيسيرا قدماً في تطبيق الاتفاق، وسيتم حل التعارضات في فهم الاتفاق بالنهاية لصالح وجهة النظر الاسرائيلية، بسبب طبيعة الاتفاق نفسه، ولأن اسرائيل هي التي تتحكم بآليات التطبيق، ولفقدان أية مرجعية سياسية أو قانونية للاتفاق سوى التفاوض بين الطرفين، ولغياب أية جهة تحكيم محايدة لها وزن الزامي في التطبيق.

وحتى لا تقع ضحية شبيه في المستقبل فإنني أرى أن هذا النمط من الخلافات سيحدث عند كل مناسبة مشابهة، وسيحدث اشتباك من أطراف الاتفاق على مضمون وآلية التطبيق، وسيتوقف على ميزان القوى في كل مرحلة نتائج الاتفاق، وفي المدى المتطور وبالاحتكام للاتفاق وآلياته. ستكون في تقدير النتائج أقرب لجوهر الفهم والموقف الاسرائيليان.

هذا الوضع يفرض على قوى المعارضة مهمات ومسؤوليات معقدة ومتزايدة بحيث تشكل عامل تأثير متزايد في مجابهة الاتفاق وميكانيزمات تطبيقه. وفي خلق العقبات أمام استجابة أهل الاتفاق لوجهة النظر الاسرائيلية.

*** شهدت الاسابيع والأيام الماضية، لقاءات متعددة لممثلي الفصائل العشرة، ما هي القضايا الجوهرية التي شكلت محور للمشاورات؟ والى اين وصلت المساعي من أجل جسر الهوة بين تصور حماس والفصائل الاخرى في اللقاء العشري فيما يتعلق بالصيغة التنظيمية للتحالف؟**

ـ بداية يجب الانطلاق، من أن الفصائل العشرة، هي ائتلاف سياسي في مجابهة الاحتلال واتفاق أوسلو، وبين أطرافه من الخلافات الأيديولوجية والفكرية والبرنامجية والتجارب المتباينة الكثيرة، ومرت بعض قواه فيما بينها بتجارب سلبية ومؤلمة نتيجة الخلافات السياسية أو الممارسات الضارة.

ومؤخراً اجرى التوقف أمام ضرورة تطوير صيغة العشرة لتستوعب مختلف اتجاهات المعارضة وقواها والموجودة خارج إطار العشرة، وهذا يتطلب إرساء هذه التجربة على أسس سياسية وعلاقات تنظيمية داخلية أكثر ثباتاً، وتستجيب للمهمات والتطورات المطروحة، ففي المجال السياسي تبلور الخلاف حول العناوين الأربعة التالية بالميثاق الوطني، البرنامج الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية، قرارات الشرعية الدولية.

وبجهود مشتركة وبروح من المسؤولية المشتركة تم التغلب على هذه الخلافات، من خلال اشتقاق مهمات تركز على ما هو مشترك. وتتجاوز موضوعات الخلاف، ويسجل للقيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية الروح المسؤولة التي عالجت فيها قضايا الخلاف. لأنها تستشعر الخطر الداهم ممثلاً باتفاق أوسلو وتطبيقاته على الأرض. ولسان حالنا يقول أن الجميع مدعو لمجابهة الخطر المباشر، وتأجيل الخلاف حول جنس الملائكة، أو التمترس أمام العبارة التاريخية «ألم نقل لكم». والتي تعزل الأمور عن سياقها التاريخي لوقت آخر.

مخاطر إعادة انتاج الكوتا

وفيما يتعلق بالصيغة التنظيمية، فرغم الروحية الايجابية التي عولجت فيها الأمور في آخر اجتماع، إلا أنه تعثر الاجتماع في الوصول الى الاتفاق حول هذا الجانب. بسبب وجهة نظر حماس، والتي لم يقبل بها أي فريق من العشرة. تركز الخلاف حول مطالب حماس بأن يكون لها ٤٠٪ من تشكيل الهيئات القيادية ولباقي الفصائل ٤٠٪ وأن يكون لها حق التقرير في نسبة ٢٠٪ الباقية. وهذا المطلب مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه يعيد انتاج «الكوتا» وعلى أسس غير موضوعية - ويعيد حركة الجماهير عن التقرير في الشأنين السياسي والتنظيمي. فالجبهة الشعبية هي



صاحبة الحق في تحديد المندوبين للمؤتمر الوطني العام، الذي يمتلك صلاحية الانتخابات والتقرير في الشأن السياسي، في حين حماس ترى أن صيغة المؤتمرات مهمتها دعاوية إعلامية.

وأن التقرير يتم من خلال قيادات الفصائل العشرة بعد الاتفاق المسبق على النسب التنظيمية بينها، في حين نرى أن صيغة التكافؤ في تمثيل الفصائل هي الاكثر ملائمة للظرف الحالي. بسبب طبيعة الائتلافات السياسية أولاً. ولغياب معايير متفق عليها لتحديد الحجوم، في ظل عدم التمكن من القيام بانتخابات شاملة للشعب الفلسطيني ثالثاً. ولتجنيب هذه التجربة الجديدة، أخطاء وخطايا نظام «الكوتا» الذي الحق بالساحة الفلسطينية وبالديمقراطية الفلسطينية الضرر الكبير.

وسيكون هناك اتفاق على لقاء جديد قريباً لمناقشة هذا الأمر مجدداً بعد عودة وفد حماس للتشاور مع قيادته. نأمل أن يتم خلاله التغلب على هذه العقبة.

دعوات الاصلاح ... في واد آخر!

*** تتعالى في هذه الأيام الأصوات الداعية الى تحقيق اصلاحات ديمقراطية داخل مؤسسات م.ت.ف ما هي وجهة نظركم كتيار ديمقراطي في صفوف م.ت.ف للدوافع الكامنة وراء مثل هذه الدعوات؟**

ـ لقد كنا في الجبهة الشعبية منذ البداية، دعاة إصلاح ديمقراطي في م.ت.ف وطرحنا قاعدة التمثيل النسبي في مؤسسات المنظمة، وفي الاتحادات الجماهيرية، وقد أقرها المجلس الوطني الفلسطيني وفي دورته الرابعة عشرة، ولكنه عاد عنها في الدورة اللاحقة. وتقدمنا بمقترحات محددة لهذا الغاية في أكثر من مناسبة بعضها أقر ولكنه لم ينفذ والبعض الآخر لم يقر. ويمكن القول أن القوى الديمقراطية ومنها نحن لم تنجح في جعل أفكار الاصلاح الديمقراطي، تأخذ طريقها لمؤسسات المنظمة، وبأن تشكل مؤسسات م.ت.ف على هذه القاعدة.

ونحن كتيار ديمقراطي لا يمكن إلا أن نكون في صف القوى والتيارات السياسية الداعية لدمقرطة مؤسسات المنظمة، والعلاقات في إطار قوى الثورة الفلسطينية عامة. فلا خيار لنا إلا بإشاعة الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية في بنى فصائل الثورة وفي العلاقات بينها وفي المقدمة في مؤسسات المنظمة. ومن هذا المنطلق فإننا نتحاور مع دعوات دعاة الاصلاح في م.ت.ف وخلافنا الجوهري معهم لا يطال هذه الدعوة النبيلة، وإنما يكمن في أننا نختلف معهم حول الاطار السياسي لهذه الدعوة. فدعوتهم منطلقة من التسليم باتفاق أوسلو ومن العمل تحت سقفه. في حين أننا ضد اتفاق أوسلو وندعو لافشال مفاعيله على الأرض ولا يمكننا القبول به سقفاً سياسياً لنا. ونحن لا نقبل أقل من البرنامج الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كسقف سياسي لنا وهذا الأمر قلته بوضوح للدكتور حيدر عبد الشافي في لقائي به، قبل سفره لتونس، حيث قلت له. إننا لا نشكك في النوايا أو الرغبة، لكن المشكلة ليست هنا. المشكلة تكمن في الأساس السياسي أولاً. وبتقديرنا لمدى الاستجابة لهذه الدعوات في ضوء تجاربنا السابقة ثانياً. ونلفت الانتباه لمحاذير توظيف هذه الدعوة للتغطية على الاتفاق وما حمله من مخاطر على القضية الوطنية ثالثاً مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتحاور مع مطالبكم ولا نعتبرها سقفاً لنا.

وحدة الجبهتين

*** الى اين وصلت جهود ومساعي الوحدة بين الجبهتين؟**

ـ لقد قطعت العلاقة الوحدوية بين الجبهتين شوطاً متقدماً، والآن تصاغ المواقف السياسية بشكل موحد. ويصب جهد مكثف في الداخل والخارج على تطور العلاقة الوحدوية القاعدية بين قواعد الجبهتين. وتمكنا القول أن النصف الأول من هذا العام سيشهد خطوة نوعية كبيرة على هذا الصعيد. فالوحدة بين الجبهتين خصوصاً ووحدة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية عموماً باتت ضرورة وطنية. وتعدت كونها ضرورة وإمكانية خاصة بالجبهتين. وتطوير هذه القضايا، وتوفير الآليات اللازمة لها في قواعد الجبهتين أولاً وفي إطار المنظمات الديمقراطية المحيطة بهما ثانياً وفي الاطار الديمقراطي الفلسطيني ثالثاً، هو التحدي الرئيسي الذي يواجه قيادة الجبهتين الآن.

ماذا وراء الاستقالات [illegible]

*** الأنباء الواردة من المناطق المحتلة تفيد أن حالة التذمر التي سادت أوساط «فتح» الداخل منذ توقيع اتفاق أوسلو بدأت تنتقل خلال الأيام الماضية الى طور جديد ساهم في بث جو من الارباك والقلق في صفوف القيادة في تونس ووضعها في حالة استنفار.**

ففي غزة قدم سامي أبو سمهدانه، رئيس مكتب حركة فتح ونائبه زكي تلماس إستقالتيهما من منصبيهما .... وفي الضفة الغربية أيضاً قدم خالد الديك، أحد كوادر فتح القيادية البارزة هناك استقالته من منصبه، هذا بالاضافة الى انباء وردت من الخليل حول احتمالات تقديم استقالات جماعية لكوادر تنظيم فتح في مدينة الخليل تبعتها استقالات كوادر قيادية في بيت لحم وقلقيلية، الأمر الذي ينذر بفقدان قيادة تونس السيطرة على الأوضاع التنظيمية لحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

مصادر من حركة فتح تقول بأن الدوافع التي أدت الى هذه الاستقالات والى بوادر تحولها الى أزمة ساخنة لا تعود فقط الى أسلوب التعيين البيروقراطي الفوقي للسيدين فيصل الحسيني وزكريا الآغا كمسؤولين لحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعبيراً عن استمرار نهج الهيمنة والتفرد لدى قيادة تونس، بل تعود أيضاً وبشكل رئيسي الى الوضع السياسي العام الناشىء بعد توقيع اتفاق أوسلو وما ترتب عليه من استحقاقات يحاول رموز فريق أوسلو فرضها على تنظيم فتح وعلى الجماهير.

ومن بين هذه الاستحقاقات:

إلزام تنظيم فتح في الداخل بتنفيذ ما تعهدوا به امام الاسرائيليين وفي مقدمة ذلك وقف «العنف» بكل أشكاله، وهذا يعني محلياً وقف المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي الذي «تحول» بين ليلة وضحاها الى «شريك» في عملية «صنع السلام» .... وبناء عليه بات مطلوباً من حركة فتح في الداخل التخلي عن برنامجها الكفاحي ضد الاحتلال والتحول الى حزب سياسي يتكيف مع مهام المرحلة الجديدة، الأمر الذي ولد مخاوف جدية لدى كوادر الحركة بأن هذه العملية قد تؤدي الى إنهاء الحركة الى الأبد خصوصاً وانهم يعتبرون أنه من الصعب جداً تحويل حركة شبه سرية «علنية» في ظل عملية سلام تتضح معالمها أكثر فأكثر في ظل المفاوضات الجارية حول أشكال تطبيق الاتفاق وهذا ما يؤكده مسار المفاوضات، حيث تواصل القيادة الاسرائيلية إصرارها على تطبيق مفهومها المنصوص عليه في الاتفاق وترفض تقديم أية تنازلات في القضايا المتعلقة بالسيطرة على المعابر وأمن المستوطنات ومساحة مناطق السيطرة الامنية لحماية المستوطنات ومساحة منطقة أريحا. هذا التعثر الذي تشهده المفاوضات الجارية وفشل القيادة الفلسطينية في تحقيق أي من الوعود التي اخذوا في إطلاقها منذ اليوم الأول لتوقيع الاتفاق، وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وعودة المبعدين والنازحين، بالاضافة الى تصعيد الممارسات القمعية الاسرائيلية بعد توقيع الاتفاق، حيث شملت عمليات الاعتقال والمطاردة والقتل كل الفصائل والقوى المناضلة ضد الاحتلال بما في ذلك مناضلين من حركة فتح مما أسهم في تفاقم الأزمة في العلاقات التنظيمية بين القيادة في تونس وتنظيم حركة فتح في الداخل.

الصراعات الاقليمية تلقي بظلالها على افغانستان

معارك كابول هي الأعنف منذ اكثر من [illegible]

ما زال صراع المصالح الاقليمية يلقي بظلاله على الاوضاع الداخلية في افغانستان، فبعد ان توصلت جميع الاطراف المتصارعة هناك الى اتفاق لوقف اطلاق النار، وبناء الدولة المدنية على اساس مشاركة مختلف القوى والمليشيات المتحاربة هناك، انفجرت الحرب الاهلية مجددا بين قوات عبدالرشيد دوستم المتحالف مع حكمتيار والرئيس الافغاني برهان الدين رباني.

وقد جاءت الاحداث الاخيرة هي الاعنف في الحرب الاهلية منذ آب عام ١٩٩٢، حيث كانت شاملة وعنيفة على جميع الجبهات. استخدمت فيها مختلف الاسلحة الثقيلة والمتوسطة، بما في ذلك سلاح الطيران، الذي استخدمته قوات دوستم في قصف العاصمة كابول.

وتعتبر قوات دوستم احدى اكثر الميليشيات تسليحا وقوة عسكرية في افغانستان والتي تحالفت مؤخرا مع حكمتيار رئيس الوزراء حسب اتفاق مكة المكرمة التي وقعته الاطراف المتحاربة في افغانستان قبل عدة اشهر برعاية السعودية وايران.

وكانت قوات حكمتيار ودوستم استطاعت السيطرة على مطار العاصمة كابول في الاسابيع الماضية وحققت انتصارات عسكرية كبيرة في المواجهة مع قوات رباني. ولكن القوات الحكومية التي يقودها مسعود والتحالف مع رئيس الدولة رباني استطاعت في الايام الاخيرة من الاسبوع تحرير المطار من قبضة دوستم، مما دفعه لقصف العاصمة بالطائرات مستخدما مطار مدينة مزار شريف الواقعة الى الشمال من العاصمة والتي هي الاخرى تتعرض لمواجهات ومعارك عنيفة بين قوات الجهتين، حيث تحاول القوات الحكومية الاستيلاء على المطار الذي يستخدمه دوستم لقصف العاصمة.

وقد كانت نتيجة هذه المعارك التي احتدمت الاسبوع الماضي مقتل عشرات المواطنين وجرح واصابة ما يزيد على ٢٥٠٠ شخصا اخرين.

ومن الجدير بالذكر ان دوستم منذ عدة اشهر كان يحاول اقامة دولة له في المناطق الشمالية والانفصال التام عن افغانستان، ولكن لم يمتلك انذاك امكانية للشروع بمثل هذا المشروع. ويعتقد المراقبون ان تحالفه مع حكمتيار في هذه المرحلة دفعه للبدء بتجسيد مشروعه وذلك عبر محاولة القضاء على قوات رباني ومسعود التي تمثل الخطر الاكبر عليه. ويلتقي هذا الطموح مع مشروع حكمتيار الذي يعمل من اجل تجسيد سلطته كرئيس للوزراء حسب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في مكة، ولكنه لم يجسد حتى الان نتيجة معارضة مسعود وزير الدفاع السابق والذي يعتبر الذراع الايمن لرباني، حيث يعتبر حكمتيار ان اضعاف هذه القوات الذاتي ي يقودها مسعود، سيكون بداية الطريق لكي يتسلم زمام الامور في الدولة الافغانية ويبدأ بتنفيذ الاتفاق وهو الطرف الاقوى امام الاطراف الاخرى مما يمكنه من امتلاك سلطة حقيقية كرئيس للوزراء وليس شكلية فقط.

وتحاول ايران القيام بوساطة بين الجهات المتحاربة في افغانستان مستغلة هذا الظرف لتجسيد نفوذها في هذا البلد، وهي التي لعبت دورا كبيرا في احداثه منذ البداية ومنذ انهيار النظام الشيوعي فيه.

ويكمن الصراع الاقليمي اساسا في افغانستان بين الباكستان من جهة وايران من جهة اخرى. فيما يشير المراقبون الى دور السعودية هناك كذلك.

ومن الجدير بالذكر ان افغانستان اصبحت بمثابة مخزن لا ينفذ للمتطرفين والمتشددين الاسلاميين الذين تستخدمهم بعض القوى الاقليمية لتنفيذ مهمات امنية في عدد من الدول الاخرى، مثل مصر والجزائر واليمن.

وقد برهنت الاحداث الاخيرة ان اتفاق مكة غير قابل للتطبيق على الارض، مع ان رباني اعلن الاسبوع الماضي انه ما زال يأمل بتطبيقه.

أحد أبرز أسبابها توصيات صندوق النقد الدولي

الأزمة في مصر تزداد حدة واتساعاً

صعدت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة من مواجهتها للمتشددين الاسلاميين، وذلك عبر حملات الاعتقال الواسعة التي تقوم بها سواء في الصعيد أو في العاصمة، وكذلك عبر قيامها بتنفيذ عدد من أحكام الاعدام بحق لأعضاء الجماعات التي كانت إعتقلتهم قبل عدة أشهر.

وقد أثارت هذه العملية ردة فعل عنيفة لدى الجماعات المعارضة للنظام، دفعتها لمهاجمة العديد من الأهداف الحكومية ورجال الأمن. كما عادت هذه الجماعات لمهاجمة السياح الاجانب، والتي كان آخرها مهاجمة مجموعة من السياح النمساويين في القاهرة أدت الى جرح ثمانية خمسة منهم أصيبوا بجراح خطيرة.

وتحاول الحكومة المصرية إحكام سيطرتها على الأوضاع الأمنية في الداخل منذ عدة أشهر، ولكن على ما يبدو دون جدوى، بل أصبحت تتسع دائرة العنف يوماً بعد يوم، أكثر فأكثر.

وتستغل السلطات المصرية تسليط الأضواء على عدد من القضايا الاقليمية الساخنة، والتي تلعب فيها دوراً هاماً، على غرار المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تجري في القاهرة وكذلك بعض النشاطات المتعلقة بأزمة (لوكاربي) والمعارضة الليبية، في محاولة لتوجيه الانظار الى مسائل أخرى خارجية بعيداً عن الأوضاع الأمنية في مصر.

وفي الوقت نفسه تقوم الحكومة المصرية بشن أوسع حملة اعتقالات ومواجهة للمعارضة المصرية بكل أشكالها المسلحة والسلمية. ولكن مجموعة الهجمات التي نفذتها الجماعات الاسلامية المسلحة في الآونة الأخيرة لفتت الأنظار اليها بغض النظر عن أهمية الأحداث الاقليمية الساخنة التي تلعب فيها الدولة المصرية دوراً هاماً وبارزاً.

وقد كانت الحكومة المصرية قد وعدت بحل الكثير من الاشكالات الداخلية على صعيد معالجة الفقر والبطالة، وزيادة حجم التشغيل، وتشجيع الاستثمار والتنمية، ولكنها حتى الآن لم تستطع إقناع جيش العاطلين عن العمل أن ينتظرهم مستقبل افضل.

ومن الجدير بالذكر أن إلتزام الحكومة المصرية بشروط صندوق النقد الدولي وخصوصاً فيما يتعلق بالتوسع بفرض الضرائب كان أحد الأسباب الرئيسية في تردي الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين، مما أدى الى زيادة نسبة الفقر المدقع، وإرتفاع نسبة البطالة، وهذا ما أدى الى انفجار الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وانتشار أعمال العنف والسطو والنهب، وعرض أمن الدولة والمواطنين للخطر.

ويرى المراقبون أن الأزمة في هذا البلد وبكل أبعادها قد وصلت الى حدود أصبح معها من الصعب معالجتها دون إجراء تغييرات جذرية وعميقة على جميع المستويات، وهو ما ترفضه الحكومة المصرية، لأن ذلك يعني إجراء إصلاحات واسعة تمس جزء رئيسياً منه، ولذلك فإنه من غير المتوقع التوصل الى حل هناك، وأن الأزمة والمواجهة بين المتشددين والحكومة مرشحة للاتساع أكثر فأكثر.

تنسيق بين بكين، إسلام أباد وبيونغ يانغ

هل تعيد الصين الاعتبار لدورها؟!

تعمل الصين وباكستان وكوريا الشمالية على تنسيق مواقفها في مواجهة العقوبات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة عليهم، حيث طالبت حكومتا الصين وباكستان الادارة الاميركية برفع العقوبات فوراً وبدون شروط، ولكن مسؤولاً في وزارة الخارجية الاميركية صرح لوكالات الأنباء نهاية الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة متمسكة بشروطها لرفع العقوبات عن الدولتين.

وكانت الولايات المتحدة فرضت عقوبات تجارية على الدولتين في آب الماضي بدعوى أن الصين قامت ببيع تكنولوجيا صواريخ أم ١١ لباكستان المنوع تصديرها بموجب نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

وهي ـ الولايات المتحدة ـ تفرض عقوبات كذلك على كوريا الشمالية، التي يحكمها حزب العمال هناك، والتي رفضت فتح منشآتها النووية مؤخراً أمام خبراء الأمم المتحدة، مما أثار أزمة خانقة في علاقاتها مع الادارة الاميركية وكوريا الجنوبية الموالية لها، والتي وصلت الى حد التهديد باستخدام القوة، وحشد القوات على الحدود بين الكوريتين.

وتوصلت كوريا الشمالية الى اتفاق جزئي مع الولايات المتحدة خفف من حدة التوتر القائمة وتعتبر كوريا الشمالية حليفة تقليدية للصين في تلك المنطقة، مما يعني أن التحرش بها هو تطاول على نفوذ الدولة الصينية وامتحان لدرجة تصميم الصين على البقاء في حلبة المنافسة كدولة عظمى في إطار النظام الدولي الجديد، وعلى الأقل في جنوب شرق آسيا.

ويرى المراقبون أن زيارة بنازير بوتو الى بكين وبيونغ يانغ تأتي في هذا المجال، مجال التنسيق المشترك، على صعيد تقوية العلاقات التجارية الثنائية، للتخفيف من تأثير العقوبات الاميركية على هذه البلدان.

ويبرز هنا سؤال هام، وهو هل تكون هذه الظروف مناسبة للصين لاعادة الاعتبار لدورها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن؟

ورغم أن الصين قامت بتحسين علاقاتها مع الهند في الآونة الأخيرة إلا أن هذا لم يمنع بنازير بوتو من الدعوة لتعزيز العلاقات الثنائية بين الصين وباكستان، رغم الأزمة العميقة التي تمر بها علاقات باكستان مع الهند بسبب أوضاع المسلمين في إقليم كشمير، والتي على أثرها تبادل الطرفان اتهامات كثيرة وعنيفة.

ولذلك تبدو الحاجة للتنسيق بين الدول الثلاث لمواجهة الموقف الاميركي أكبر بكثير من أي أزمة جانبية أو علامات استفهام على علاقات أي من الأطراف مع دول أخرى.

وبناء عليه فإن العديد من المراقبين يعتقدون بأن هذه العملية هي عملية تكتيكية هدفها الضغط على الادارة الاميركية، وهي لا تحمل أهدافاً استراتيجية، وإنما تعبر عن مصالح مشتركة لكل الأطراف في مرحلة معينة وليس أكثر من ذلك.

ولهذا فإن طبيعة تطور العلاقات التنسيقية بين هذه الدول في الفترة القادمة سوف تحددها سياسة الولايات المتحدة تجاه كل طرف من الأطراف.

البوسنة والهرسك

جميع الاطراف منهكة، وتوقيع اتفاق للسلام الدائم احتمال وارد

● كتب قصي التعمري

مازالت تفاعلات الازمة في البوسنة والهرسك واتجاهات تطورها تتجه نحو التعقيد، رغم ان الوسيط الدولي اللورد اوين كان في الاونة الاخيرة قد اشار الى امكانية التوصل الى اتفاق بين الاطراف الثلاث المتحاربة هناك وذلك قبل حلول عام ١٩٩٤.

وعلى الرغم من انه تم التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار على جميع الجبهات وخصوصا في فترة اعياد الميلاد، الا ان المواجهة ازدادت حدة، والمعارك ازدادت اتساعا في هذه المرحلة.

ـ لقد وافقت جميع الاطراف المتحاربة على مشروع التقسيم الذي تبنته المجموعة الاوروبية، وذلك قبل عدة اشهر، وينص المشروع في صيغته الاولى والتي رفضها المسلمون، على اعطاء ٥٢٪ للصرب، ٣٠٪ للمسلمين و١٨٪ للكروات. حيث وافقت حكومة البوسنة والهرسك وهي الجهة الشرعية التي حصلت على اعتراف دولي، ويسيطر عليها المسلمون، على مبدأ التقسيم الذي جاء به المشروع الاوروبي، حيث كان هذا المبدأ مرفوضا تماما بالنسبة للمسلمين، الذين كانوا يتبنون مشروع الدولة الموحدة واللامركزية، والذي رفضه انذاك الصرب والكروات، الذين يحاولون الانفصال التام والحصول على اجزاء من هذه الجمهورية، لالحاقها بجمهورياتهم الام، جمهورية الصرب وجمهورية كرواتيا.

وقد وافقت حكومة البوسنة والهرسك على مبدأ التقسيم نتيجة ميزان القوى العسكري على الارض والمختل تماما لصالح الصرب والكروات، حيث واجه المسلمون هناك حرب ابادة جماعية شاملة، من قبل الطرفين الاخرين.

ومن الجدير بالذكر ان المسلمين يسيطرون على بعض المدن والمناطق المحاصرة والمعزولة عن بعضها البعض، والتي تعتمد على مساعدات الامم المتحدةبشكل رئيسي، وقد ازداد وضع المسلمين سوءا في الشهرين الاخيرين بسبب البرد والثلوج ودرجات الحرارة المنخفضة، حيث غالبا ما تؤدي الى اغلاق الطرق والى انقطاع المساعدات الانسانية، اضافة الى افتقارها لاي امكانية لمواجهة الشتاء القارص هناك.

ومن اجل الخروج من هذا المأزق ووضع حد لهذا الصراع الذي اودى بحياة ما يزيد على ٢٠٠ الف انسان، وادى الى تشريد الغالبية الساحقة من المواطنين وتركهم بلا مأوى، وافقت حكومة البوسنة على تقسيم البلاد بشرط الحصول على مساحة اكبر من تلك التي خصصها الاقتراح لها في محاولة لرفض تجسيد ميزان القوى العسكري من جهة، ومن اجل الحصول على دولة للمسلمين قادرة على البقاء بالمقاييس الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

وبعد محاولات مطولة بين الصرب والكروات وافق الطرفين على تقديم تنازلات للمسلمين بما يخص المساحة المقترحة حيث اقترح الطرفان اعطاء المسلمين ٣٣.٣٪ من مساحة الجمهورية، وذلك في محادثات جنيف الاخيرة، وهو ما دفع اللورد ديفيد اوين الى التفاؤل.

ولكن المسلمين رفضوا هذا الاقتراح كذلك، وقاموا بشن هجوم واسع على الجبهة الكرواتية من جهة وعلى الجبهة الصربية من جهة اخرى مستغلين في ذلك الوضع المتأزم في جمهورية صربيا نتيجة الحصار الاقتصادي، حيث تعاني جمهورية الصرب من ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة نتيجة لذلك مما جعل قوة دعمها لصرب البوسنة محدودة، وكذلك الوضع في كرواتيا، والتي ما زالت ٣٠٪ من اراضيها تحت الاحتلال الصربي، وهي تحضر نفسها لمعركة صعبة مع الصرب من اجل تحرير اراضيها المحتلة، فور انتهاء فترة وجود قوات الامم المتحدة، وذلك في حال رفض الصرب الانسحاب من هذه المناطق وهو الاحتمال الارجح، ولذلك فان جمهورية كرواتيا كذلك لن تستطيع تقديم الكثير من الدعم لكروات البوسنة، وهي تقوم بحشد كل طاقاتها لتحرير اراضيها.

ولهذا قامت القوات البوسنية بشن هجوم واسع كانت نتائجه ايجابية حيث اعادت السيطرة على مساحات وقرى استراتيجية وهامة، وخصوصا على الجبهة الكرواتية، وهذا في الواقع ما يمكن ان يخفف الضغط عن العاصمة سراييفو، التي يحاصرها الصرب، حيث ان امكانية فك الحصار عن العاصمة ممكنة في حالة واحدة وهي ان تصل القوات البوسنية من وسط البوسنة لتحل مكان القوات الكرواتية من الجهة الغربية والغربية الجنوبية خلف الشريط الذي تسيطر عليه القوات الصربية حول العاصمة من تلك الجهة، وهو ما يعتبر مقدمة لفك الحصار عن العاصمة وايصال الدعم اللازم للقوات المتمركزة فيها مما يمكنها من مواجهة الصرب. وقد استطاعت القوات البوسنية تحقيق بعض النجاحات في الايام الاخيرة بهذا الاتجاه.

وقد اعلنت الحكومة الكرواتية انها سترسل جيشا رسميا من كرواتيا ودعما للقوات الكرواتية في البوسنة لمواجهة هجوم الجيش البوسني هناك. ومن جهتها فإن حكومة صربيا في بلغراد تحاول دعم القوات الصربية في البوسنة والهرسك لمساعدتها على التمسك بالاراضي التي ما زالت تسيطر عليها حتى الان والتي تبلغ مساحتها حوالي ٧٠٪ من مساحة البوسنة والهرسك. وقد تناقلت وكالات الانباء تصريحا لمسؤول في الحكومة البوسنية يعلن فيه ان بلغراد بعثت وحدتين مقاتلتين من الجيش الحكومي الصربي لدعم صرب البوسنة.

ويرى المراقبون انه رغم اجواء التفاؤل التي كانت قد سادت في جنيف الشهر الماضي، بعد الاعلان عن نية الصرب والكروات تقديم تنازلات فيما يخص المساحة، الا ان الامور ما زالت معقدة جدا على ارض الواقع في البوسنة والهرسك، وان احتمالات تطورها ما زالت غير واضحة المعالم.

وتراهن الدول الاوروبية على جدوى العقوبات الاقتصادية ضد جمهورية صربيا والجبل الاسود، لدفعها الى التراجع عن اهدافها التوسعية في جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، ولكن حتى الان لم تأت هذه الضغوط بنتائجها المتوخاة، مع العلم ان التقارير الواردة من بلغراد تشير الى ان نتائج الحصار الاقتصادي اصبحت ملحوظة تماما، من حيث تأثيرها على النظام الاقتصادي وحياة الناس بشكل عام، ولذلك فان قدرة كل طرف من الاطراف الثلاثة على التحمل في المرحلة المقبلة هي التي ستحدد حجم ومساحة حصته من جمهورية البوسنة والهرسك.

ويرى المراقبون ان جميع الاطراف اصبحت منهكة الى درجة ان توقيع اتفاق للسلام الدائم هي امكانية لن تكون بعيدة.

تونس

المنصف الشابي «للاهالي»:

الانتخابات القادمة محطة هامة في حياة البلاد

قراءة ما يدور في الشارع التونسي الذي يستعد لخوض غمار الانتخابات النيابية بعد اشهر. وقراءة نظرة التوانسة للاتفاقات السياسية مع اسرائيل من قبل مجموعة عرفات، الذين احتضنتهم تونس لفترة من الزمن، فرضت علينا محاورة عضو الاتحاد الديمقراطي الوحدوي السيد المنصف الشابي.. وفيما يلي نص الحوار.

● اسامة الرنتيسي

* كيف تقيم واقع الحركة السياسية الحزبية والشبابية في تونس، مع نبذة مكثفة عن الاحزاب التونسية؟

- هذه اسئلة عديدة في قالب سؤال واحد، سأتناولها بالترتيب. ففي خصوص الحركة السياسية الحزبية والشبابية يمكن أن نلاحظ تسارع وتيرة بنائها في السنوات الماضية. وتحديدا منذ التحول الحاصل في ٧ نوفمبر من سنة ١٩٨٧ تغيرت نظرة الادارة الى الاحزاب ان لم نقل بصفة جوهرية فبشكل كبير. اذ تم تمكين الاحزاب الموجودة من مزاولة نشاطها بصفة عادية. وتضاءل بشكل ملحوظ تدخل الادارة في شؤونها، وتقلصت العراقيل التي كانت توضع امامها في عهد بورقيبة فانتعشت نسبيا، واضافة الى ذلك فقد منحت تأشيرات جديدة لعدد من الاحزاب مثل حزبنا الاتحاد الديمقراطي الوحدوي لتمثيل عائلات فكرية لم تكن ممثلة من قبل كالعائلة القومية. والملاحظ ان الاحزاب بدأت ذاتيتها الفكرية والسياسية تتبلور اكثر في السنوات الاخيرة. ازمة الخليج وسقوط الاتحاد السوفياتي هما الحدثان اللذين ساعدا على هذا النضج. الحزب الشيوعي تحول الى حركة التجديد مثله في ذلك مثل الحزب الشيوعي الجزائري.. والاحزاب اتجهت بشكل عام الى الخطاب القومي سعيا للحاق الموجة الكبيرة التي عبرت عن واقع كان مخفيا الا وهو عروبة الشارع التونسي.

* وكيف تفكر الاحزاب التونسية بالعملية الانتخابية القادمة. وهل هناك الية وطنية موحدة لخوض الانتخابات، مع نبذة حول قانون الانتخابات في تونس؟

- تختلف النظرة الى الانتخابات التشريعية القادمة من حزب الى اخر. فبينما اعلن محمد مواعدة عن نية حزب للترشيح في جميع الدوائر الانتخابية مغلقا بذلك باب التحالفات امام الاحزاب الاخرى كالاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الوحدة الشعبية وحركة التجديد والتجمع الاشتراكي التقدمية فهي لا تزال مترددة حول انجع السبل لخوض غمار هذه المعركة وربما آل الامر ببعضها الى تكوين ائتلاف انتخابي وقد سبق ان طرح هذا الموضوع في لقاءات عدة بين قياديين من الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وبعض الاحزاب الاخرى اكدنا خلالها اننا نفضل التزام التاني في انتظار صدور نصوص المجلة الانتخابية في شكلها المنقح والنهائي. وفي كل الحالات فانه يتعين علينا ان نسجل في المرحلة الانتخابية القادمة حضورا كبيرا في جل الدوائر اذا لم نقل في كلها. فالانتخابات القادمة محطة هامة في مسيرة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي. فبعد الانتخابات التشريعية لسنة ٨٩ التي باغتتنا ونحن في المهد «كان عمرنا انذاك اربعة اشهر» والتي حققنا فيها ارقاما محترمة مكنتنا من احتلال المرتبة الثالثة بعدد الاصوات فاننا نرمي هذه المرة الى تحقيق هدفين اولهما متعلق بمسألة ظرفية ويتجسد في اعلى الارقام الممكنة لمرشحي الحزب. والثانية على مدى اطول وتتمثل في تحقيق تحول نوعي في طبيعة الاتحاد الديمقراطي ذاته ليصبح ذلك الحزب الكبير الذي يستطيع تحقيق امال القوميين في تونس. فالانتخابات التشريعية سوف تكون المختبر الذي يفرز البرامج والقيادات القادرة على حمل هذا المشروع. ثم يجتمع مؤتمرنا في صيف ٩٤ لتكريس هذا التحول. ويتوقع الجميع ان تحصل الاحزاب المعارضة الوطنية على عدد من المقاعد يتراوح بين ١٢ و١٨ مقعدا وذلك بادخال تحوير على المجلة الانتخابية يوزع مقاعد مجلس النواب الى نوعين: الاول مرتبط بدوائر وعدده حوالي ١٤٠ مقعدا والثاني غير مرتبط بدوائر وتقتسمه القوائم التي لم تحقق انتصارات في الدوائر كل حسب الاصوات المتحصل عليها.

* كيف ترى ردة فعل الشارع التونسي بخصوص الاتفاقيات السياسية مع اسرائيل، خاصة الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، على اعتبار ان هناك تداخلا في العلاقة التونسية الفلسطينية، كذلك احتضان تونس لقيادة المنظمة ومؤسساتها منذ فترة من الزمن؟

- ان موقف الشارع التونسي من القضية الفلسطينية ثابت لم يتغير. صدرت اخبار كثيرة هذه الايام لبعض الصحف الغربية تدعي ان الوفود الاسرائيلية التي زارت تونس في اطار الحوار الاسرائيلي الفلسطيني لقيت حفاوة كبيرة لدى الشعب التونسي، وانا أؤكد للاخوة «قراء الاهالي» ان هذه الاخبار خاطئة هناك ايمان عميق لدى جماهيرنا الشعبية بان اسرائيل ما زالت وستظل ذلك السرطان المزروع في جسم امتنا والذي يجب العمل على إجتثاثه ان طال الزمان او قصر. ولا اخفيكم ان الشارع التونسي سجل باستياء عميق دخول منظمة التحرير في المفاوضات مع عدو الامة ومغتصبي فلسطين. واعتبر ان نتائج هذه المفاوضات لم تحمل اي مفاجأة وانها جاءت مفروضة من الدوائر الامبريالية والصهيونية، والجميع يشعر بان ميزان القوى قد اختل تماما في مستوى دولي وفي مستوى قومي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبعد حرب الخليج.

خمسة أحزاب ماركسية [illegible] في حزب واحد [illegible]



موسكو - ذكرت وكالة إيتار تاس أن خمسة فصائل ماركسية روسية كانت قد تشكلت إثر حل الحزب الشيوعي السوفييتي، قررت الاندماج في حزب واحد يحمل اسم «اتحاد الأحزاب الشيوعية». وحثت الأحزاب الخمسة التي رفضت المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في وثيقتها الوحدوية الفعاليات النقابية والشبابية والفئات الاجتماعية التي ضربت مصالحها الطبقية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتخلي الطبقة الحاكمة عن الاشتراكية، الانضمام الى الحزب الجديد دعماً لبنيته البروليتارية ولتفعيل دوره الطليعي في التصدي للطغمة الحاكمة.

كما نوهت الوثيقة بالانجازات الاقتصادية والمكاسب الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة في ظل التطبيق الاشتراكي مؤكدة بان استعادة الاتحاد السوفيتي لوحدته وسيطرة العمال على أدوات الانتاج مرهونة بدكتاتورية البروليتارية.

ويضم التنظيم الجديد الأحزاب التالية: حزب البولشفيك بزعامة نينا أندرييفا، حزب روسيا العمل بزعامة فيكتور انبيلوف وهو معتقل لمشاركته في ثورة تشرين الأول الماضي، حزب الشيوعيين الروس، اتحاد الشيوعيين، القاعدة اللينينية.

وحول بقاء الحزب الشيوعي لاتحاد روسيا خارج هذا التشكيل الوحدوي قال اليكسي بريجارين احد المسؤولين في التنظيم الجديد أن الحزب الشيوعي لاتحاد روسيا هو أحد مخلفات البريسترويكا ولا يمكن التعامل معه في الظروف الراهنة بعد أن انحرف عن التعاليم للماركسية اللينينية واختار طريق الاصلاحات الديمقراطية الاشتراكية بديلاً لدكتاتورية البروليتاريا والعنف الثوري كوسيلة وحيدة للاطاحة بالتحالف الطبقي الحاكم واستعادة الطبقة العاملة لمقاليد السلطة وملكيتها لأدوات الانتاج.

أحمد شرف للأهالي:

اليسار صاحب دور مهم وفاعل
نحن كشيوعيين مصريين نصر على الاصلاح الديمقراطي

● محمد فرحان

تعتبر حركة اليسار المصري، حركة فاعلة ومهمة في سياق اليسار العربي، رغم ما تعرضت له هذه الحركة من تشرذم وضياع، وبعد أن نشأت المنابر البرلمانية في مصر نهاية السبعينات وتوحد اليسار المصري في منبر واحد «التجمع الوحدوي»، ولئن بقي الحزب الشيوعي المصري يقف ويإصرار أمام حقه في إنشاء حزبه الخاص. «الأهالي» انتهزت فرصة وجود د. أحمد شرف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري في عمان وأجرت معه الحوار التالي لإلقاء الضوء على الواقع المصري وحركته اليسارية حيث يقول:

بداية هناك خطر يحيط بالانسان المصري يتمثل في السياسات التي تفقر المواطنين التي تتجه في اتجاه وتضرب حقوقهم المكتسبة، ولا شك أن السياسيات الاجتماعية والاقتصادية جعلت الأوضاع أكثر تفاقماً نتيجة تطبيق قوانين الاصلاح الاقتصادي التي هي أساساً برنامج صندوق النقد الدولي، التي أدت الى وضوح الاستقطاب الطبقي، خصوصاً بالريف، فالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية شديدة السوء أدت الى الحد من دور الطبقة الوسطى وتهميشه وهذا أخطر ما في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، التي ضربت كافة القوى الشعبية، وهي القضية الأولى. أما القضية الثانية التي هي من أسوأ الآثار ما يسمى بروز مجموعة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية حيث تدني انفاق الدولة الى ابعد الحدود على الخدمات، خدمات، الصحة، التعليم. مما جعل الاستدانة توجه الى البنية التحتية، وتقلصت امور التعليم والصحة، الى حد أصبح رجال الطبقة الوسطى يدورون في ساقية من أجل إتمام عملية تعليم أبنائهم.

بالاضافة الى نزعة المجتمع الاستهلاكية وكل هذه الأمور تفشت الى حد أن الخدمات الاجتماعية أو ما يسمى بحزام الأمن الاجتماعي غرقت الى ابعد الحدود في الواقع الإقتصادي الاجتماعي المصري، وأصبحت هذه من أخطر القضايا في شعب يزداد الوعي فيه بسرعة متنامية ولو بحكم تنامي الأشياء وطبيعتها.

* وحول حالة انحسار دور العقل التنويري، ودور اليسار في المجتمع المصري يضيف الأستاذ شرف: يجب أن نفرق بين العقل التنويري، وهذه قضية مهمة، واليسار، وفيما يتعلق بالفعل التنويري، فإن السياسات التي قادتها الحكومات في عهد السادات ومبارك وانحيازها لقوى اجتماعية محددة ضد قوى اجتماعية غالبيتها من الكادحين، جعل هناك ردة اجتماعية ساعد على هذه الردة الاجتماعية تنمية الاتجاهات الظلامية، وقد اعترفت الحكومة بالدور الذي لعبته في إذكاء هذه القوى في مواجهة القوى اليسارية والناصرية في منتصف السبعينات، وكان هناك صناعة محددة لهذه العملية، مع زيادة الاستقطاب الطبقي وتمزق حزام الأمن الاجتماعي، كل هذا ساعد لتهيئة المناخ الى ظهور النزعة العامة للعنف الاجتماعي بين المواطنين، وهذه مؤشرات لردة وانتكاسة في القيم العامة للمجتمع، رغم كل هذه الدلائل في السنوات الاخيرة، إلا أن هناك تجييش واسع هذه الأيام للدفاع عن العقل المستنير في مصر.

قوامه مجموعة متميزة من الكتاب والصحفيين والفنانين والمثقفين، بدأت تشكيل تيار تنويري يكاد يتفوق على رواد التنوير في بداية القرن، يقدم جهداً كبيراً ورغم كل الحصار الذي قدم فناً تافهاً، إلا انه بدأت عملية توازن تظهر وتتجلى الأمثلة عديدة في هذا.

أما في اليسار، فمن المؤكد وهذه حقيقة ليست بنت مصر بل بنت العالم أجمع أن الثقافة الجادة طابعها دائماً طابع يساري في أي مجتمع، لأن اليسار هو صاحب الدعوة الى تغيير الجمود وتطوير المجتمع، بهذا المعنى دائماً الثقافة الجادة ثقافة يسارية، ويلعب اليسار دوراً متنامياً وفي اتجاهين، الدور الثقافي العام، والدور الاقتصادي الاجتماعي، وفي مجرى التطور الاجتماعي الاقتصادي وقد بدأت الأوضاع تقف على قدميها بعد أن كانت قد وقفت على رأسها، بمعنى في فترة السبعينات والثمانينات، كان العدو الطبقي عدو هلامي، نتيجة سيادة الأنشطة الطفيلية، وسيادة الاستغلال، وتصدير النموذج الاستهلاكي الى أبعد الحدود وهذا ما كان يصعب مشاكلنا، والاستغلال أساساً كان موجهاً ضد الطبقة الوسطى، واليوم يتطور الاقتصاد الاجتماعي، والتراكمات الرأسمالية، وعاد الاستغلال الى سابق عهده، وأخذ يهدد آلاف الفلاحين بالطرد، وكذلك قوانين بيع القطاع العام، هذا كله يعطي لليسار فرصة حقيقية لامتلاك تأثير كبير في واقع الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في مصر.

وحول العلاقات التنسيقية بين الأحزاب المصرية يضيف، مفهومنا كحزب شيوعي أن التحالفات والحوار الوطني من أهم القضايا اليوم لمقابلة مخاطر عدة، ونحن في الحزب الشيوعي يقوم برنامج الحوار لدينا حول أربع قضايا:

القضية الاولى: الاصلاح الديمقراطي وبحقها الأساسي. إلغاء القوانين المقيدة للحريات وقوانين الأحزاب، وإتاحة الحريات، بما فيها حق الأحزاب، وكذلك تبادل السلطة السياسية، وطالما الطريق مقفلة أمام قوى معينة، فتبادل السلطة وإقامة مجتمع متوازن على أسس ديمقراطية.

والقضية الثانية: عدم تحميل الطبقة الكادحة والطبقة المتوسطة ما يسمى بآثار السياسات الاقتصادية، أما ثالث القضايا فهي قضية العنف وننتقد انتقاد الرئيس مواجهة الحكومة هذا العنف على أساس المواجهة الأمنية، لا بد أن تكون مواجهة شاملة، ثقافية تعليمية، إعلامية، وأن يترك لقوى التنوير الحقيقية لمجابهة التيار الظلامي والذي وضع في الظواهر السياسية المصرية أمور لم تشهدها الحياة المصرية.

ورابع القضايا، مواجهة الفساد، الذي أجمع خطراً حقيقياً وأسلوب حياة، حيث بدأ الفساد يمثل خطراً حقيقياً في مصر.

أما الموقف التحالفي والجبهوي للشيوعيين المصريين فإنه يقوم على تحالف سياسي اجتماعي، ولا يقتصر على الأحزاب السياسية، إنما يضم الجمعيات والهيئات الديمقراطية، والدعوة الى جبهة استراتيجية أساسية لحركة اليسار، وهي جبهة تقوم فعلياً على تقابل الشيوعيين والناصريين والتجمع، بالاضافة للقوى القومية والتيار الديني المستنير، والقوى الاشتراكية الديمقراطية، وهي محور الجبهة الطويلة النفس، ولا يقل أهمية المبدأ الثالث، وهو دعوتنا للجبهة السياسية العريضة من كل القوى التي تقبل سلامة الوطن والموقف الديمقراطي، بما فيها الوفد وهو ضروري في العملية الديمقراطية.

وهناك تحالفات فوق طبقية بمعنى تمس حركة المجتمع كله ومستعدين أن نقف مع الأعداء الطبقيين في مثل قضايا المخدرات والبيئة.

وحول التجمع الوطني التقدمي، يقول: دخل التجمع خياراً كبيراً كونه ليس حزبياً فقط، وهو في جوهره تجمعاً ديمقراطياً عاماً وحدوياً لكل الوطنيين، وإزاء هذا الأمر حافظ ان التجمع على هذه الصفة، وقد جسدت تجربة التجمع، تجربة فريدة في الوطن العربي، حيث إنه حزب يساري عام وهو ليس أيديولوجياً إنما سياسي، وإن ما يوحد قواه هو الموقف السياسي، وليس الأيديولوجي، الشيوعي، الناصري، الديني، اصطفوا على برنامج سياسي موحد يخوضون نضالهم جنباً الى جنب، وأعتقد أن التجمع بهذه الكيفية قدم مقترحات جليلة للمجتمع المصري وحركة اليسار المصرية.

خوف عربي على المواصلات

تدرس الدول العربية في الوقت الحالي مشروع انشاء خط جديد لربط بين غزة واريحا في إطار خطة وزراء النقل العربي لربط الدول العربية بشبكة مواصلات موحدة [illegible]

[illegible]

٧٧, ١ تريليون دولار الديون في العالم الثالث

كشف تقرير صادر عن البنك الدولي أن معدلات اقتراض دول العالم الثالث قد زادت في الفترة الأخيرة، وقدر التقرير ديون العالم الثالث مع نهاية عام ١٩٩٣ بـ (١,٧٧) تريليون دولار.

[illegible]

تتمة - عبد الشافي

* الى أي حد أنت متفائل بنجاح مهمة الوفد الذي ترأسه لتقدموا مذكرة الى الرئيس عرفات تطالب بالاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير ...؟

- دائماً أحب أن أكون متفائلاً.

* هل تريد أن تتفائل بحكم العادة أم انك تستند الى عوامل تدعو للتفاؤل في هذه المرة ...؟

- لو كنت متشائماً لضعفت همتي وامتنعت عن القيام بهذه المهمة.

* يبدو أن نوعاً من خلط الأوراق قد حدث بات يستوجب عملية فرز لها وكنت أنت قد دعوت لحوار وطني شامل داخل الأرض المحتلة وطالبتم بالاصلاح وتوصلتم الى صياغة ميثاق شرف. غير أن الاعلان عن اتفاق أوسلو شغل الجميع بعيداً عن المطالبة بالاصلاح بشكل مؤقت. فما هي العلاقة بين دعوتكم للاصلاح ومذكرة الاصلاح الديمقراطي التي أعدت من الخارج هذه المرة...؟

- هناك علاقة وثيقة بين الجهتين. الجهتان تسيران في نفس الخط الساعي الى ترشيد الموقف الفلسطيني سواء من ناحية أهمية الممارسة الديمقراطية وهي الأساس أو من حيث أهمية أن يكون هناك تنظيم فاعل وهذا ما أدعوه أنا بترتيب البيت الفلسطيني.

* ما هو تصورك لاعادة ترتيب البيت الفلسطيني ...؟

- في الظروف الراهنة هنالك أهمية لتوسيع قاعدة اتخاذ القرار الفلسطيني من خلال قيادة جماعية ومن ثم أن نتعرض في كل شؤوننا تفعيل الكفاءة الفلسطينية وعدم إخضاعها لاعتبارات سياسية أو ذاتية.

* ألا يوجد لديك تصوراً محدداً لترتيب هذا البيت ...؟

- الديمقراطية في مفهومها لن تتحقق إلا في جو من الحرية والاستقلال وما نطالب به، في ظل الظروف الطارئة الآن هو وجه من أوجه الديمقراطية والمتمثل

أولاً: القيادة الجماعية

ثانياً: عدم الإنفراد باتخاذ القرار.

إن الانفراد بالقرار هو الذي يقف وراء استمرار التفكك الفلسطيني والخلافات القائمة.

* هل ترى إمكانية أن يتم الاصلاح الديمقراطي داخل المنظمة على يدي الفريق الذي يتبنى التفسير الاسرائيلي لاتفاق المبادىء ...؟

- نحن غير خاضعين لأحد. الاصلاح الذي نطالب به لا يخضع لتفسير سياسي معين بل اقول إننا نتمسك بقوة أهدافنا الوطنية ممثلة بتقرير المصير والاستقلال، وأقول أن المشاكل الحالية في قضية التفاوض ليست للموضوع الأهم مقارنة باستمرار الاستيطان في القدس وبقية المناطق. هنالك خلل والمطالبة بترتيب البيت الفلسطيني هدفها إنهاء الخلط بين الاولويات.

* ولكن بعض الذين يدعون للاصلاح والديمقراطية يريدون ركوب موجة هذه الدعوة للحفاظ على مواقعهم فقط التي بدأت تهتز بعد توصلة الاتفاق أوسلو وكي يواصل تدعيم وجهة نظره التي تتبنى التفسير الاسرائيلي للاتفاق...؟

- الدعوة للديمقراطية نريدها أن تقطع الخط على أي انفراد في تقرير الاتجاه وأنا أعتقد انه إذا حققنا ذلك فإن الأغلبية الفلسطينية تسير في الاتجاه الوطني وسوف لا يكون بإمكان أي فرد أن يحرفنا عن هذا الطريق.

* بالمناسبة لم نسمع وجهة نظرك بعد بشأن التفسيرين المطروحين في الساحة الفلسطينية للاتفاق المتهم أحدهما بتبني تفسير حزب العمل...؟

- على كل حال انا اقول أن هذه التفسيرات بدأت تظهر بالنسبة للقضايا المطروحة الآن بشأن غزة وأريحا.. وبداية أنا لا أعرف ما هو المنطق الذي تقف وراءه خكاية غزة وأريحا أعني مساحة أريحا والسيطرة على نقاط العبور.

ليست هذه القضايا الرئيسية سواء تفسير بيريز أو تفسير كائن من كان القضية الرئيسية بالنسبة لي هي استمرار الاستيطان وإذا سكتنا عن ذلك فهذا يعني انه لا يوجد سلام.

* كيف تنظر الى استقالة الدكتورة حنان عشراوي ...؟

- حنان قالت إنها لا تريد أن تتولى مناصب لكنها في وصفها الجديد هي مكلفة من قبل ياسر عرفات وهو مركز حقوق الانسان الذي تسعى الى تشكيله والذي كلفها به أبو عمار.

* بالنسبة لك، هل ستمارس أي دور في السلطة مستقبلاً ...؟

- لا لقد أبعدت نفسي وقد أعيد النظر في الأمر مجدداً إذا تمت الاستجابة لمطالب الاصلاح الديمقراطي وإلا فإنه لن يكون لي أي دور.

تتمة - «العابثون»

وقامت الجهات الادارية بابلاغ الجهات الامنية وتحرير محضر رسمي بالمسروقات على اساس ان تقوم الهيئة الادارية باعداد كشوف جديدة اذا لم تتمكن الاجهزة الرسمية من ضبط الفاعلين.

وقامت النقابة بمخاطبة وزير العمل بهذا الشان وزودته بارقام الايصالات المتضمنة في دفاتر اشتراكات الاعضاء. بعد سلسلة من المذكرات ارسلتها النقابة الى وزير العمل ووضعته بصورة ما يجري في النقابة منذ عدة شهور. وطالبت الوزارة بتحمل مسؤوليتها إزاء ما يحدث. ومنع التجاوزات وللاحتكام لشرعية القاعدة والنظام الداخلي الذي يتجاوزه ويتآمر عليه «المعادون» للقيادة المنتخبة للنقابة والمدعومون من جهات اخرى.

وكانت الهيئة الادارية للنقابة قد اجتمعت بتاريخ ١٢/١٩ للبحث في الاعلان الصادر قبل ذلك بثلاثة ايام، والمتضمن تحديد موعد اجراء انتخابات النقابة العامة فرع الطباعة والنشر، الذي يقول امين سره «ياسين زايد» انه لا يعرف عنه شيئا.

يقول ياسين زايد «للاهالي»: الهيئة الادارية لا علم لها بهذا الاعلان، علما بانها الجهة الوحيدة المعنية بتحديد موعد الانتخابات بناء على النظام الداخلي، كما قلنا لمعالي وزير العمل في مذكرة بهذا الخصوص، لذلك وضعنا الوزير بصورة ما جرى بالاجتماع واتخذنا اجراءاتنا المتمثلة بالطعن في شرعية هذا الاعلان والنتائج المترتبة عليه قانونا، وباتخاذ قرار بالاجتماع استثنائيا في وقت لاحق لتحديد موعد لاجراء الانتخابات في موعد اقصاه ٣/١٥ كما طعن رئيس النقابة بقرار من الهيئة الادارية في ادعاء نقابي اخر «محمد حسن» بانه رئيس للنقابة العامة كما ورد في الاعلان المذكور، علما بان الهيئة الادارية انتخبت بتاريخ ٩٣/١/٢ ياسين زايد رئيسا للنقابة، واسقطت عضوية المدعو «محمد حسن» قبل ان تعود بعد ثلاثة شهور، وتم ذلك بموجب كتب رسمية زود بها وزير العمل. وهي قرارات رسمية وقع عليها الرئيس السابق بموجب محضر اجتماع للهيئة الادارية حصلت «الاهالي» على محضر كامل وورد فيه ان «محمد حسن» اصر على اعفائه من منصبه.

وكانت الهيئة الادارية للنقابة قد وضعت وزير العمل بصورة الاجتماع الاستثنائي الذي جرى مساء السبت الماضي ١/٢٥ وقررت فيه تحديد موعد الانتخابات للهيئة الادارية في ٢٨ من الشهر الجاري بعد ان اعلن ذلك في الصحف اليومية في ١٢/٢٨ الماضي، والاستمرار بالاجراءات النظامية الاخرى.

وبذلك يكون الاعلان الذي نشره الراغبون في احراج القيادة الشرعية للنقابة «لاغيا» بعد ان طعنت فيه الهيئة الادارية، رغم استمرار التدخلات في الحركة العمالية للمطابع من بعض النقابيين السابقين.

قيادة الاتحاد من جهتها دعت وزارة العمل للقيام بدورها الرقابي الذي يكفل الاشراف على الانتخابات وضمان سلامة الاجراءات، رغم محاولات الاخرين التعطيلية منذ سنوات لمسيرة عمال المطابع. وذكرت بعدم جواز قيام فرع من النقابة بالتدخل في شؤون فرع اخر، وتحديد موعد انتخاباته، وبضرورة وقف «التجاوزات» التي تحدث للنظام الداخلي، ولقانون العمل، وللتقاليد النقابية من قبل زملاء تغطيهم جهات اخرى خارج جسم النقابة وفي الاتحاد العام.

تتمة - الاتفاق الاردني الفلسطيني

أما الأردن فيبدو انه كان مستعداً لتوقيع أي اتفاق مع الطرف الفلسطيني حتى لو كان هذا الاتفاق مجرد بيان سياسي لا يسمن ولا يغني من جوع. فالهاجس الاكبر لدى الحكومة الأردنية هو هاجس تهميش الدور الأردني الذي عززه اتفاق أوسلو وتراجع دور الأردن من دور رئيسي مقرر الى دور ثانوي محكوم بما تقرره الاطراف الأخرى. ولم يعد خافياً أن جميع التكتيكات المصرية والفلسطينية كان تدفع باتجاه تهميش الدور الأردني. كما أن الحسابات السورية لم تكن تأخذ الدور الأردني بعين الاعتبار إلا بما يخدم تعزيز الموقف السوري المعارض لاتفاق أوسلو.

ثالثة الاثافي

لعل أهم ما في الاتفاق الأردني الفلسطيني هو أنه يفتح الطريق أمام اتفاق اقتصادي أردني اسرائيلي إذ لا يمكن للصورة أن تكتمل إلا بانجاز هذا الاتفاق وبدون ذلك سيكون الاتفاق الأردني الفلسطيني ورقة انشائية هامشية لا قيمة لها. فالانجاز الفعلي الوحيد حتى الآن هو الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الذي يجعل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية سوقاً واحدة، والتطور الوحيد الذي يمكن أن يجعل لاتفاق الأردن ومنظمة التحرير قمة عملية ملموسة هو انجاز اتفاق أردني اسرائيلي يستكمل النواقص في الاتفاقات التي سبقته.

ومن الطبيعي أن تصب الخطوات المتتابعة التي تجري في السر والعلن بين الأردن واسرائيل في خدمة هذا الاتجاه، كما أن انجازات لجان المفاوضات المتعددة وتجسيد اتفاق جدول الأعمال الذي يفصح عن تطبيقات متدرجة في سائر مجالات التعاون وصولاً الى اتفاقية سلامة كلها تشير الى نهاية منطقية واحدة هي اتفاق اقتصادي أردني اسرائيلي يسبق معاهدة السلام الرسمية.

الأسئلة الخطيرة التي لم يكلف المسؤولون أنفسهم عناء الاجابة عنها هي ما مدى جاهزية الأردن للدخول الفوري في اتفاق اقتصادي مع اسرائيل، وهل يمكن للحكومة الأردنية وأجهزتها وخصوصاً البنك المركزي الأردني أن تواصل سيطرتها على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في حال انفتاحها على الاقتصاد الاسرائيلي وسياسات «بنك اسرائيل»؟!

مرحباً أيها النيل

شعر : عبد الناصر صالح

مثل لؤلؤة عمدتها الشواطيءُ
في مائها السرمديّ
لتطبع في القلب هــذا الحنين
فاجيء
حطّت يداي على موجة،
دثرتني جدائلها المستحمّةُ
فانثال عطر البساتين،
شعشع نور الميادين
رقت طيـورُ الحدائق تستمطـرُ
لحن
بين حرير الأصابع،
قلتُ : تخطّفني العشقُ
ها جسدي مرتعٌ للصهيل،
وها كلماتي قلائدُ للأغنيات التي
تنزِلُ
كالمطر الأرجوانيّ،
إنيَ تعشقتُ ماءً يعمّدهُ النيلُ
كل صباحٍ،
فداويتُ روحي به
وتوضأتُ في ضوء أمـواجـه
لسابحات،
وحطّت عصافيرُ قلبي عليه
ارتقيتُ لسدته،
قلتُ : يا ملك النبع
للطير رقصتها فوق عشب القرى
للقواقع أعراسُها في مـرايـا
الأناشيد
للرمل نخلُ الجزيرة،
للطمْي بيدرُ أيامه القادمات
انتظرني قليلاً
لأحجب عن شمس عينيك
قوس الغبار
انتظرني،
سأشرب نخبك هذا المساء،
وأمضي الى طلل الراحلين
(الـذين أضاءوا توابيتهم
فرحين وعادوا،
الى عرس هذا الندى البكر)
يا سيدي النيلُ
كيف استعدت رمـاديَ من
سطوة النار
وأنقذت عمري من الاندثار؟
لقــد ضقتُ ذرعـاً بهذي
الخفافيش
يا سيدي،
ضقتُ ذرعــاً بهذا الصراخ
المعلّب
آتيك ثانية...
سوف آتيك
يا شهوة الأرض،
يا موسمي المرتجى...
عارياً كان صوتيَ
متطفئاً،
والحروف أمامي مغاليقُها
فادخل الآن مملكتي
مرحباً،
مرحباً أيها النيلُ
يا ملكي ورفيق دمي
في الفصول الجديدة.

(طولكرم ـ فلسطين)
١٩٩٣/٣/٢٤

الخطاب الثقافي المستقبلي

مواكبة التغييرات

● محمود الريماوي



لدى التطرق لمستقبل الخطاب الفلسطيني فاننا ناخذ في الاعتبار امرين متلازمين: الاول ان العالم قد تغير، والثاني ان الواقع السياسي الفلسطيني بات برسم التغيير، وعليه فان مستقبل الخطاب حسب السؤال المثار لن يكون بالبداهة مطابقا لماضي وحاضر هذا الخطاب.. وبشيء من التحديد فان المقصود هو الخطاب الثقافي الفكري. لقد لاحظ مفكر كبير هو ادوارد سعيد بان الاتفاق يهدد الكثير من المعاني والرموز والقيم في الثقافة وفي الوجدان الجمعي. واني لا اشك في ذلك. على اني اشك في الوقت ذاته، وربما بصورة اكبر، ان يكون استمرار الاحتلال وتفشي الاستيطان وانسداد الافاق امام اية حلول، وحرمان اللاجئين والنازحين من الحق (او حتى الامل) في العودة، اشك ان يكون واقعا كهذا بمثابة الحارس او الضامن للرموز والمعاني والقيم.

سنتحدث في مستقبل قريب بصورة اقل عن فلسطين الانتدابية التاريخية، وذلك بتاثير محددات الاتفاق وتداعياته، لكننا لن نكف عن الحديث والسعي لتامين حق اللاجئين في العودة لوطنهم.

ولن يتوقف الحديث عن الحق في اقامة دولة مستقلة على جزء من وطن الاباء والاجداد. وسيكون في وسعنا مناوأة الصهيونية، عبر مناوأة العنصرية والتمييز.. وسنتمسك بالعروبة كهوية واطار قومي، وقد نجح في ذلك وفي ظروف اصعب، اشقاؤنا الذين اجترحوا معجزة البقاء حسب اميل حبيبي، وابدعوا ادبا وثقافة عربية اللسان والهوية. وسنتحدث ايضا عن التعددية والتسامح وحوار الثقافات والاديان.. خاصة واننا كنا على مدى نصف قرن ضحايا غياب هذه القيم. وسنتمكن من فرض التطبيع على الاسرائيليين الذين استمرأوا طويلا تغييب الفلسطينيين، بما في ذلك ابداعهم وثقافتهم ومكوناتهم الوطنية والروحية. وعليه فان مستقبل الخطاب الفلسطيني سوف يستمد مشروعيته وفاعليته باعتباره جزءا من مستقبل الخطاب العالمي...!

المخرج حاتم السيد للاهالي:

درسنا المسرح عندما كانت الامهات تطلب منا ان نكون اطباء

● عمان ـ الاهالي

اثنان وعشرون عاما قضاها حاتم السيد مخرجا مسرحيا، تنقل فيها بين اسرة المسرح الاردني والمسرح الجامعي الى ان استقر في وزارة الثقافة مديرا لمديرية الفنون فيها. قدم عشرات المسرحيات كان اخرها «الزبال» والتي عاد فيها للمسرح الاجتماعي. التقيناه في «الاهالي» وكان هذا الحوار:

*** نبدأ من قرطاج، حيث كرمت مع مجموعة من المسرحيين العرب، كيف استقبلت عمان تكريم أحد مسرحييها؟**

ـ يشعر الواحد بالمرارة، في ان لا يكرم في بلد انتج فيها وكان له بصمات، عانى وكابد. لقد جئنا كمسرحيين في وقت كان المسرح شبه ضعيف، ودرسنا المسرح عندما كانت الامهات تطلب منا ان نكون اطباء، وبدأنا ننشيء قواعد للمسرح الاردني: بناء الممثل، الحركي، الثقافي، وكان صعبا في البداية لاننا وجدنا كعمال مسرح لا مبدعي مسرح، فاتجهت شخصيا الى المسرح الجامعي. الرافد الحقيقي للمسرح الاردني بالطاقات الفنية والجمهور المتذوق. وان تكرم في قرطاج شيء مؤلم، كنت اتمنى ان يشاهدني اهلي الذين تحملوا كل اقاويل الناس، حين درست المسرح، والاكثر مرارة ان تنسى عمان ولست الوحيد، فخالد الطريفي اختير احد اعماله، وكذلك نبيل نجم. وكفاح سلامه لخذت جائزة افضل ممثلة، لماذا لا تعترف مؤسساتنا بنا، ويكفي تدليلا ان التلفزيون يبث عشرات المباريات الرياضية ولا يذكر خبرا واحدا في تكريم اي مبدع.

*** منذ العمل الاول لك وحتى اخرها «الزبال» لم تفارقك القضية الاجتماعية والسياسية؟**

ـ بدأت بالمسرح السياسي واتكات على نصوص عالمية، كنت مخرجا في بداية الطريق لذلك اخترت النص العالمي الذي يحمل المخرج، وبالتالي يتمكن من حمل ادواته، فاخترت افضل الاعمال المسرحية من المكتبة العربية «الزير سالم، عفاريت مصر الجديدة، الصعلوك، قراقوش» فكنت مخرجا معتنيا بالاعمال المسرحية ذات التوجه السياسي، اكثر من اعتنائي بالعمل الاجتماعي، حتى مهدت لي جوا، فقدمت «اضبطو الساعات، الغرباء لا يشربون القهوة، رسول من قرية تميرا» وهي اعمال كانت في عمق العمل السياسي، وان كانت اضبطوا الساعات تتكيء على موضوع اجتماعي، وهي ضمن المفهوم العام عمل سياسي، حتى اختتمت اعمالي السياسية بالمهرج لمحمد الماغوط، وبدأت الدخول في الخط الاجتماعي، فقدمت ليالي الحصاد، حال الدنيا، وقمة اعمال تجيب سرور، افكار جنونية من دفتر هاملت، حيث كانت طبيعة النص، هي المحرك وفي الفن لا قواعد ولا قوانين جامدة، المهم ايصال الفكرة بالدرجة الاولى، التي لا بد ان تتوازن جماليا. ومهمة المخرج الذهاب بعيدا وراء لمعان وبريق العمل الادبي، الذي ينضج عند المخرج، وهذا يعتمد على ثقافة المخرج وحرفيته. وكمخرج اعمل لأجل الصورة لا الشكل، والكلمة اهم اجزاء العمل.

*** بعيدا عن كل هذا اين انت من المهرجانات المسرحية العربية؟**

ـ شاركت في معظم المهرجانات العربية / القاهرة، دمشق، قرطاج، بغداد، الجزائر، القاهرة التجريبي.

*** كيف تنظر للمهرجانات المسرحية الاردنية؟**

ـ على قلة الامكانيات المادية فالمهرجان الاول يعتبر من افضل المهرجانات العربية من حيث التنظيم، ومستوى الاعمال والمشكلة تكمن في لجان التحكيم، ولم تكن موضوعية في احكامها اجمالا، وهذا ينطبق على اي جائزة عربية، وحتى تستطيع ان تقيم حاتم السيد مثلا لا بد ان تكون لجنة التحكيم اكثر دراية منه وهذا غير متوفر في الاردن.

وجاء المهرجان الثاني بنفس الجودة، ولكن مستوى الاعمال المقدمة عال جدا، وخاصة على مستوى السينوغرافيا. ونطمح ان تقدم دراسات على هامش المهرجانات متخصصة في الاردن، وتناقش قضاياه ومشاكله وهمومه، لدينا الطاقات لكننا بحاجة الى كثير من الاعلام والدراسات الموضوعية الجيدة، بالاضافة الى ضرورة وجود الفضاءات المسرحية في المحافظات والالوية.

*** اين يقع المسرح الاردني مستقبليا؟**

ـ الخطر على المسرح الاردني / المسرح التجاري، الذي يختلف عن المسرح التجاري في الوطن العربي، الذي هو اكثر فهما للواقع من المسرح التجاري العربي، لدينا مجموعة من المخرجين والفنانين المؤمنين، الذين يستمرون ويتكاثرون، مستقبل المسرح الاردني يتطور وينمو مع املي ان يستمر الحصار على الفنان الاردني في المسلسل التلفزيوني حتى يعود الفنان الى المسرح.

المسرح الاردني يتطور بهمة المخلصين المسكونين بهم المسرح الاردني على الرغم من كل الاحباطات وفي جميع المجالات، الا انني ارى المسرح الاردني واحدا والخوف من الشكلانية على المسرح، وبعضهم يعتقد ان الاخراج هو السينوغرافيا. ولن يكون هناك ابداع ما لم يعمل رجل السنوغرافيا مع المخرج.

*** والدولة اين تقع مسؤوليتها من المسرح؟**

ـ حينما يستطيع المسؤولون اقناع «الاخرين» برصد موازنات واقناعهم بالمشاريع المسرحية واهمية ودور المسرح. ونحن بحاجة للمسرح كثقافة، وان الثقافة في النهاية سلوك، ولا يتم التعامل معها بهامشية، وخلق مناخات اخرى في جميع محافظات الاردن.

هاملت يصلب من جديد

● عمان ـ الاهالي

أنهى المختبر المسرحي العربي «الرحالة» استعدادة لتقديم عمله الجديد «هاملت يصلب من جديد»، وهو من إعداد وإخراج المسرحي حكيم حرب، وتمثيل كفاح سلامة، بسام أبو عياش، وللموسيقى وسليم قطاونة، حكيم حرب.

اعتمد حرب في هذا النص على توليفة مسرحية من هاملت، ماكبث، وعطيل، نكزنتاكيس، مشكلاً بهذا مسرحاً داخل المسرح، ومعتمداً على الايقاع والموسيقى، الحركة، مما يتيح للفريق تقديم العمل في الأماكن المفتوحة.

وهذه التجربة السادسة لفرقة الرحالة التي قدمت خمس تجارب كان آخرها «مسرح المقهى».

يقول حكيم حرب معد النص ومخرجه والمشارك في تمثيله «استغرق التحضير لهذا العمل فترة طويلة، شاركت خلالها مجموعة من الممثلين، وتم الاستقرار على ثلاثة لتجسيد جميع الشخصيات بعد عدة تجارب، لتقدم العمل باشكال مختلفة، وتكاد التجربة تبتعد عن تسميتها بمسرحية، إذ تتخذ شكل (الطقس) أو الحالة المسرحية، المجرد من كل ما هو مفصلي ومباشر وصريح، مهتمة بالصورة وجسد الممثل، والترانيم الموسيقية.

وسيكون أول عرض للعمل في ٢٠/١/٩٤ على المسرح الدائري في المركز الثقافي الملكي.

فيروز تعود للسينما في حارة النصارى

حارة النصارى رواية الكاتب نبيل خوري الصادرة في بيروت تعيد فيروز الى السينما، حيث يشاركها منصور الرحباني ككاتب سيناريو وحوار، الى جانب محمد الماغوط وطلال حيدر ورفيق الصبان، والعمل من إنتاج نادر الاتاسي، الذي سيقدم الفيلم بأكثر من لغة.

وتدور أحداث الرواية / الفيلم عن سقوط القدس، والتي تبدأ من عام ١٩٣٦، الى ٦٧ ليلة سقوط القدس.

فضاءات

جسد نحيل وبيدر من الشهوات

● موسى برهومة

ساقان من برونز محروق اطلا من شقوق الشرفة الزجاجية، وأضاءا بالرجل الواقف بانتظار الباص... ساقان لامعان، مدهونان بجرامق لما تصنع حرائق كامنة في العروق، في الركبتين، في استدارة الفخذين المصقولين كسيف شلمي باذخ ملتمع بضيائه. الساقان يباغتا الرجل، اشعلا فيه براكين موارة برغبات ظلت تحتمل في الشرايين ثلاثة عقود ونيف، ولم ييئس لها أن تكون في مواجهة مميتة مع غابة فتنة ساحقة حتى النخاع!

ساقان يلمع البصر ابرقا على بطتين ... (بطتين) سقطتا تبقي من لعاب في فمه... الرجل الذي يقف تحت المظلة بانتظار الباص جف ريقه.

الرجل الذي لمح عن حين غرة الموضع الضيق للبثوث في كل تلك الانحاء التي تتجول فيها غابة الفتنة الساحقة، الغابة المرتدية ابيض نوع شفاف بلون البحر، الغابة ذات الشعر الأسود الفاحم كما عتمة منجم فحمي... الرجل ذاته الذي كان يشكو قبل هنيهة من شدة البرد القارس، ويلعن اربعينية الشتاء، يشتعل الآن. لقد زادت حرارته على الأربعين، بدلالة تورد وجنتيه، وتصبب عرقه، إنه يبدو كما لو مسه حمى.

للدعوة: الرجل المحموم

الرجل المحموم لم يكتف بما تسعى، بل بدا عليه كأنه ممسوس، بدلالة أن أكثر من خمسة باصات مرت، والشارات إليه بإزدجرها كي يركب، وهو غير عابئ بها، ولكن بقيقا كان مستغرقا في البروق التي اضاءت واختفت.

البروق التمعت في الخارج ولكن وقع الرعد كان داخليا، علامته الاشتعال، والاشتعال على حد سواء.

الاشتعال كان في الداخل، في الروح، في الاوردة التي انفتحت وتضرجت بالدماء، بينما الاشتعال كان من خلال العينين اللتين اغرورقتا بالدمع ليس من شدة البكاء، بل من فرط التحديق بالفاتنة التي من خلالها، قبل شفيات. الساقان المشغولان من لهيب لاسع واضرما فيه التوجس، حواسه كلها انغلقت على تلك الفاتنة، عارت احاسيسه مرهفة، حتى صوت بكاء الطفل البعيد البعيد تناهى إليه، رغم أنه كان يشكو لأصدقائه في العمل من أن ثمة وقرا في اذنيه.

الساقان المدهونان بالعسل، هكذا سماهما، تمنى أن يطلا من جديد كي يرسل نحلة باتجاههما... الساقان المقدودان من فتنة الضحى، ايقظا خيول الرغبة الهاجعة في العروق، وأشعلا في الجسد النحيل بيادر الشهوات...

الساقان البرونزيان صارا ذكرى. لم يعرف الرجل المحموم كيف يصنفها...

الساقان المبرقان لمرة واحدة، مرة واحدة فقط أسدلت عليهما الستائر بعدما غلقت أبواب الشرفة، ولم يعد بمقدورهما رغم الحرائق المندلعة في الخارج تحدي النظر الذي قتلا الرعد، وصار يدق بأنامله زجاج النافذة.

أشعار البياتي في رسالة دكتوراة

لئن كان الشاعر العربي عبدالوهاب البياتي نهرا شعريا، يمثل ابرز رموز الشعر العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، من حيث شاعريته المميزة ومنافيه المتعددة ومواقفه الانسانية، فان الشاعر الاسباني الذي يضاهيه في كل هذه الامور الادبية والانسانية هو رفائيل البيرتي. فالمتابع لمسار حياة وشعر هذين الشاعرين ذوي الجذور الثقافية المشتركة، والتي تمتد الى الحقبة الاندلسية وحضارات البحر المتوسط يكتشف ابعادا شاعرية وحياتية مشتركة بينهما، وابتداء من النشأة في الريف والانتقال الى المدينة، الى عاصمتي بلديهما بغداد ومدريد في صباهما، الامر الذي ترك اثرا غائرا في نفسيهما، ورفضا للمدينة والحياة فيها، امتدادا الى الاضطرار الى الخروج الى منافٍ متعددة في انحاء العالم. وهو ما صبغ نتاجهما الادبي بصبغة مختلفة عما كان قد كتب لذا بقيا في بلديهما دون الرحيل الى المنفى.

كل هذه القضايا الادبية والانسانية المشتركة في حياة وشعر البياتي والبيرتي، كانت موضع دراسة اكاديمية بعنوان (دراسة تحليلية مقارنة لشعر المنفى عند عبدالوهاب البياتي ورفائيل البيرتي) قدمها الناقد والصحفي المصري خالد سلام، المقيم في اسبانيا، لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة مدريد اوتونوما ونوقشت في ٢٥/١٠/١٩٩٣ ونالت الدراسة موضع اشادة اللجنة والحضور من الاساتذة الجامعيين الاسبان والعرب حيث نال عليها تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، باجماع الاعضاء الخمسة، وهي اعلى درجة علمية تمنحها الجامعات الاسبانية.

تشكلت اللجنة من المستعرب الكبير بدرو قسم الدراسات العربية والاسلامية في نفس الجامعة الدكتور بدرو مارتينيث مونتابيث، رئيسا، وعضوية كل من الدكتور خوسيو فرنانديث استاذ الادب المقارن وادب امريكا اللاتينية والعميد السابق لكلية الاداب والفلسفة، وانخل غوميث مورينو الاستاذ بجامعة كومبلوتنسي، وفدريكو اربوس وهو مستعرب مشهور كان اول من درس وترجم البياتي الى الاسبانية في الستينات وقد عين مؤخرا مديرا للمركز الثقافي الاسباني بالقاهرة، والمستعربة كارمن رويث برابو استاذة الادب العربي بجامعة اوتونوما.

ويعترف صاحب الدراسة بانه لم يبحث في مسالة التأثير والتأثر بين الشاعرين من منطق انها لا توجد. بلا شكل عباسي، على الرغم من الصداقة التي جمعت بين الشاعرين منذ الستينات حيث تعارفا في موسكو، وقرأ كلاهما الاخر. وهو ما يبعد الدراسة عن اطروحات المدرسة المقارنة الفرنسية والامريكية. الا انه استعان في منهجية البحث بنظرية فريق من اساتذة الادب المقارن الالمان برئاسة الدكتور منفريد شميلنغ.



بانوراما الثقافة

● كتب المحرر الثقافي

كل هذا البهاء وكل شفيف



* للشاعر محمد القيسي، وعن دار المتنبي ـ باريس، صدرت مجموعة شعرية بعنوان «كل هذا البهاء وكل شفيف» تضمنت عدداً من القصائد الذي كتبها الشاعر بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢. وكعادة القيسي في مجموعاته الشعرية الأخيرة حفل هذا الديوان بالانكباب على التفاصيل الهامشية والصغيرة في الحياة والكون والروح بغية تسليط الضوء عليها وتشلها من وهدة العتمة.

«لا تخبيء مناديلنا يا نهار / لا تدعنا وحيدين ليلاً بلا نجمة / او غناء يدار / لاتقل إن أحلامنا / في مهب الرياح غبار / او عرانا الذبول هنا او خبا / في الضلوع شرار / لاتقل بانهار» ص٧٩.

وبالاضافة الى احتقان هذه المجموعة في التفاصيل، فانها تتميز بالصياغات النسقية التي يحاول القيسي دائماً اعلان القطيعة معها، فلا يغدو اسير نمطية شعرية محددة، وهذا ما يذهب اليه الشاعر راسم المدهون الذي كتب على الغلاف الخلفي لهذه المجموعة يقول: ان قصيدة القيسي «تاخذ مشروعيتها الفنية من لغة تحاور اللحظة لا بآنيتها العابرة، وانديلحها المؤقت، ولكن بانتمائها الى حياة الشاعر. خضراء ابداً قصيدته».

الغرب وسيطاً لشهرزاد

* قال الناقد العراقي الدكتور محسن جاسم الموسوي ان استفادة «الف ليلة وليلة» ليس امراً هيناً على الاطلاق.

وأضاف الدكتور الموسوي الذي كان يتحدث من خلال المحاضرة التي القاها في غاليري الفينيق والتي كانت بعنوان «الغرب وسيطاً لشهرزاد» وقدمه فيها الشاعر خيري منصور، أن الكتاب العرب قرأوا منذ الستينات والسبعينات ما كتبه النقاد العرب عن ضرورة الاعتماد على الحكايات في الكتابة الروائية، وأخذوا به، فظهرت في وقت متأخر في هذا القرن رواية نجيب محفوظ «ليالي الف ليلة وليلة» التي اعادت انتاج تلك الحكايات القديمة بصورة مختلفة حيث لم تكتف بالجانب الفني ولا بالجانب السوسيولوجي، وانما اكترثت بالجانب الاجتماعي كنص يمكن أن يكون مراوغاً.

وأشار الموسوي الى العجائبية التي كانت تتعجن بسمرها الحكايات في الف ليلة وليلة، مبيناً انه كلما كانت تسوء الامور وتكتظ كان يتدخل العجائبي فيوقف تدفق السرد ويقتحم الغامرة.

وقال الموسوي ان انتباهة المثقفين العرب لاهمية هذه الحكايات جاءت متأخرة، فبينما ظهرت هذه الحكايات مترجمة في الغرب عام ١٧٠٤ إلا انها لم تدخل الحياة الثقافية العربية إلا في العقدين الاخيرين!

وفي نهاية المحاضرة دار جدال ونقاش بين المحاضر والحاضرين شارك فيه كل من: يوسف حسن، خيري منصور، رجاء أبو غزالة، د. عبد الرحمن الكيالي، وغيرهم.

الجفرا والمحاورات

* للشاعر عز الدين المناصرة صدر كتاب جديد عن دار الكرمل للنشر والتوزيع بعنوان (الجفرا والمحاورات ـ قراءات في الشعر اللهجي في الجليل الفلسطيني).

وقد اهدى المناصرة هذا الكتاب إلى «ماجد أبو شرار: صديقاً ومثقفاً وقائداً... وشهيداً».

وقال المناصرة في تقديم لهذا الكتاب إن «الثقافة الشعبية بالنسبة لي هي روح الروح، والفلكور هو جزء من الشخصية الجمعية للشعب، ويؤكد جذوره العميقة الضاربة في أعماق الأرض، ويجمع أشتات روحه اينما كانت ومهما تبعثرت».

الفصل الأول من هذا الكتاب جاءت كدراسة ميدانية لمحاولة تحديد الأصل التراثي للجفرا، بينما تضمن الفصل الثاني النصوص الشعرية النادرة من الثلاثينيات والأربعينيات التي استاقها الباحث من خلال المراسلات العديدة التي تمت بينه وبين الشاعر الشعبي سعود الأسدي الذي يعيش في مدينة الناصرة الفلسطينية.

وتجيء دراسة المناصرة هذه لتشكل مساهمة نتمنى أن تحفز الباحثين على مضاعفة جهودهم في البحث والتنقيب عن الشعر اللهجي الشعبي في الجليل الفلسطيني ودراسته.

بانوراما الثقافة

هذي حدوسي، هذي يدي المبهمة

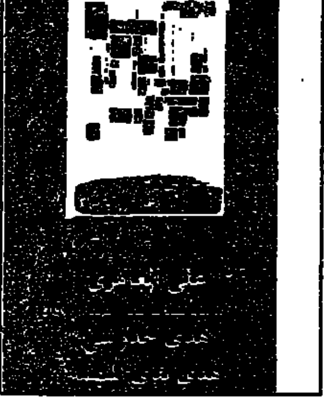
ضمن سلسلة منشورات آرام للدراسات والنشر والتوزيع صدر مؤخراً للشاعر علي العامري مجموعة شعرية بعنوان «هذي حدوسي هذي يدي المبهمة» تضمنت عدداً من القصائد التي جاءت في ١٤٦ صفحة من القطع المتوسط.

الشاعر علي العامري في مجموعته الأولى هذه يفصح عن تمكن واقتدار مشهودين في كتابة القصيدة، ويكاد يكون من أبرز الأصوات الشعرية الشابة التي ظهرت في أوساط الثمانينات، فالمفردة عند العامري مكتنزة بالايحاء، وهو يعمد الى تكثيفها كي تمتلىء بالشعر والدهشة والمفارقة:

«النار ذراع الحطاب
والأشجار قطيع أعمى»

وتتوزع قصائد العمري ما بين قصيدة التفعيلة وقصيدة النثر.

ويذكر أن الشاعر علي العامري هو عضو جماعة أجراس الشعرية التي تشكلت قبل عامين وضمت الشعراء: باسل رفايعة، محمد العامري، محمد عبيد الله وغازي الذيبة.



الكتابة والمرأة !

صدر العدد الاول من مجلة «الكاتبة» الشهرية الثقافية التي أعلن عنها من لندن الشهر الماضي، ويرأس تحريرها الشاعر نوري الجراح.

في العدد الاول من «الكاتبة» نصوص قصصية ومقاطع روائية وقصائد ومقالات وبحوث وآراء ونقود كتب لـ ٣٨ كاتبة وكاتباً من أحد عشر بلداً عربياً هي لبنان ومصر وسوريا وفلسطين وتونس والعراق والامارات والسعودية والاردن وقطر والسودان.

في الافتتاحية (بيان «الكاتبة») ان المجلة، تتبنى نشر كتابات أدبية وفكرية، وإطلاق سجالات مفتوحة تجمع الاراء المتباينة على قاعدة التسليم بمبدأ الحق في الاختلاف، وتتجاوب مع الرغبة في مقاومة وأحدية التفكير في الكتابة والسلوك. وإنها في ظل غياب كلي لمنبر أدبي حر يعنى بإبداع المرأة وبالكتابة المتمحورة حولها، تطمح «الكاتبة» أن تكون أرض اتصال وتواصل وفضاء يستقطب نساء يدفعن بالكتابة نحو طليعية الكشف المتحرر عن الذات، ونحو ذاتية غير مشروطة، وغير مقيدة، إلا بمقياس الجودة الفكرية والجرأة الجمالية، وتستقبل أيضاً نتاجات كتاب ومبدعين يتشوقون الى هذه المغامرة، ويتحمسون لها». والتزاماً من المجلة بما جاء في بيانها فقد استقبلت على صفحاتها نتاجات أقلام عربية مهاجرة وأخرى مقيمة في الأوطان، في سعي منها لتكون منبراً يثير النقاش حول المرأة عبر مختلف القضايا الفكرية والجمالية المتصلة بالكتابة والحرية والاختلاف والحقوق الفردية والاجتماعية والتطور والحداثة، ونقد المجتمع الذكوري.

و«الكاتبة» كما جاء في بيانها، محاولة لاستئناف مشروع نقدي وجمالي يندرج في تراث عربي تنويري طويل الامد لم تتوقف محاولات تهميشه، وبالتالي فهي تلبي حاجة حضارية ملحة في مواجهة زمن مزدوج البشاعة لا يقترح فيه من بديل عن الاستبداد سوى فكر القطيعة مع العصر والمستقبل.

فلاش

محاكمة الزميل نهاد ابو غوش

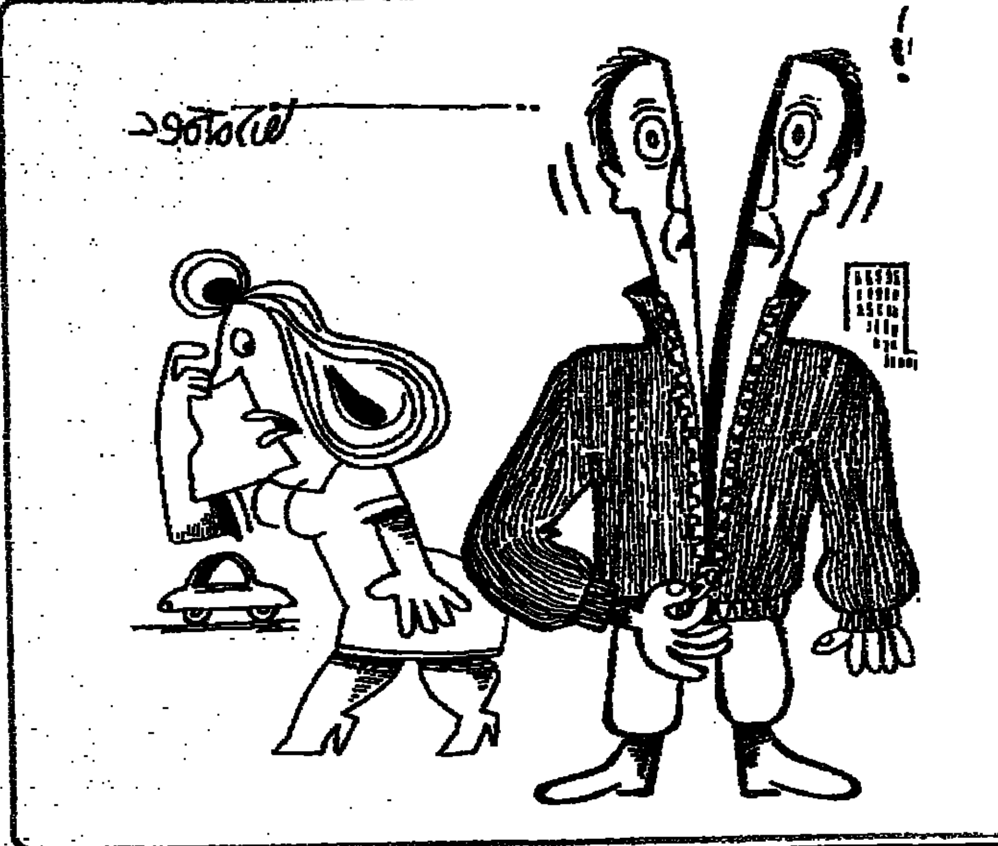
من المقرر ان تبدأ محكمة بداية عمان النظر في قضية مرفوعة بحق الزميل نهاد ابو غوش من قبل مدير المطبوعات والنشر بسبب مقال بعنوان «المعارضة والبرلمان الجديد» والذي نشر في عدد الاهالي رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤.

وكان مدعي عام عمان قد قام بالتحقيق مع الزميل ابو غوش وامر بتوقيفه خمسة عشر يوما على ذمة القضية حيث جرى اخلاء سبيله بالكفالة.

وقد وجهت للسيد ابو غوش وهو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» تهمة مخالفة المواد ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، و١٩١ من قانون العقوبات وهي المواد المتعلقة بالذم والقدح وتتراوح عقوبتها بين السجن ثلاثة اشهر الى سنتين.

ويذكر ان اكثر من خمسة عشر قضية قد رفعت بحق كتاب وصحفيين عاملين في الصحف الحزبية والاسبوعية من بينها خمس قضايا ضد الاهالي.

ويترافع عن الزميل ابو غوش المحامي بدران خالد ويتوقع ان يتطوع عدد من المحامين للدفاع عنه لما تشكله هذه القضية من سابقة تتعلق بالحريات الصحفية ولكونها اول قضية من نوعها ينظر فيها امام المحاكم في فترة التحولات الديمقراطية.



لقاء الهيئة العامة لجمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية

ضمن الخطة المرسومة للجمعية باستمرارية التواصل والتفاعل بين الهيئة الادارية والهيئة العامة، عقدت الهيئة الادارية للجمعية لقاء مع الهيئة العامة للتداول والتباحث في رسم السياسة التنفيذية للجمعية لتحقيق اهدافها المرجوة وتم التاكيد على تفعيل اللجان التالية:

لجنة رصد التحرك الصهيوني والعنصري، لجنة ابحاث الفكر الصهيوني والعنصري، لجنة النشاطات، لجنة الاعلام والنشر، لجنة العضوية، اللجنة المالية، لجنة الاتصالات الخارجية.

مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي يدير استثمارات بنصف مليار دينار والسؤال:

اين عوائد الاستثمارات

ورد في النشرة الدورية التي تصدرها مؤسسة الضمان الاجتماعي تحت اسم اسرة الضمان في العدد الخامس بعض المعلومات العامة التي تتعلق بحجم استثمارات المؤسسة وكيفية توظيفها، وجاء في النشرة ان اجمالي استثمارات المؤسسة المدفوعة بتاريخ ٨/٣١ قد بلغ ٥٣١,٥ مليون دينار وهي موزعة كما في الجدول المرفق.

الرقم	البيان	النسبة	المدفوع بالدينار
١-	مساهمة بالشركات	٪١٣,٥	١,٥٩٤,٣٦٠ مليون
٢-	الفنادق والاستراحات	٪٤,٩	٦,٢٥٢,٩٠٧ مليون
٣-	مشاريع تحت التنفيذ	٪٠,٣	٤٩٤,٨٩٥ مليون
٤-	مشاريع وقروض اسكان	٪٤	٢٤٤,٤٨٥ مليون
٥	القروض	٪٢٢,٦	٠,٣٠٥,٤٠٦ مليون
٦	اسناد القروض	٪٠,٢	٠,٩٤٥,٠٠٠ مليون
٧	اراضي ومباني واجهزة	٪١,٤	٢٦,٧٦٣ مليون
٨	حسابات البنك المركزي	٪٦,٤	٢٦١,١٣٨ مليون
٩	ايداعات البنوك	٪٤٦,٧	٧,٩٧٦,٤٢١ مليون

وباستثناء هذه المعلومات «الاستثمارية» فان كاتب التقرير لم يقدم اية معلومات تفيد في تحديد عوائد الاستثمار. لقد كان حريا بالكاتب الذي اسهب في الحديث عن الضمانات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة للمشتركين ان يضيف الى قائمة الاستثمارات خانة تبين العائد الاستثماري لكل نوع من انواع الاستثمار كما يحق لنا في ظل هذا التعتيم ان نعتقد بتدني العائد الاستثماري كما هو الحال بالنسبة للودائع البنكية البالغة ٢٨٣ مليون دينار والتي لا يتجاوز سقف فوائدها المقبوضة ٦٪، او بسبب توظيف بضع ملايين من الدنانير في عدد من الشركات والفنادق المتعثرة والتي عجزت عن تزويد المؤسسة بفلس واحد من حصيلة ارباحها!

عيوب المؤسسة على الصعيد الاستثماري والتنظيمي كثيرة وتتجاوز ما نوهنا اليه لتشمل تجميد اموال في صورة ودائع في البنوك عوضا عن تاسيس بنك تديره المؤسسة او تقديم قروض اسكان لاعضاء مجلس الادارة وكبار الموظفين في المؤسسة، او في تشغيل المؤسسة مكتبيا بجهاز يتجاوز العدد الامثل لتشغيله، الا ان العيب الذي يزيد عن هذه العيوب خطورة ان يكون للمشتركين اربعة ممثلين في مجلس الادارة وان يلتزم هؤلاء الصمت ازاء كل ما يجري لدراكا من هؤلاء الممثلين بان وظيفتهم الاساسية تقتصر فقط على حضور الجلسات.

وباعتقادنا فان هذا العيب لا يمكن اجتثاثه الا اذا تخلى الاتحاد العام للنقابات عن اسلوب التعيين لممثلي العمال في مجلس ادارة مؤسسة الضمان واعتمد اسلوب انتخابهم عن طريق المؤتمر العام للنقابات العمالية، عندئذ فلن يكون لهؤلاء الممثلين مصلحة في التعتيم على نشاطات المؤسسة والموافقة على قراراتها وممارسة دور «شاهد ما شافش حاجة» لانهم لو مارسوا غير تلك فانهم سيفقدون فرصتهم في العودة الى مجلس ادارة الضمان الاجتماعي في اية انتخابات عمالية.

● لانا مامكغ

الفنانة!

التقيت به في الطريق بين اربد وعمان. كنا عائدين من جامعة اليرموك في مساء ربيعي جميل. تصادف ان تخذت مقعدا بجانبه داخل الباص، ولما بدا في ساهما غير مكترث باحتفالات الخضرة والخصب في الخارج، طلبت منه لو نبدل الامكنة، لانتقل الى جانب النافذة.

استجاب لطلبي بمودة، ثم علق قائلا:

«تحبين الطبيعة؟» اجبت: نعم، كثيرا.

وسأل: هل ترسمين؟ اجبت: احيانا.

فقال بتردد: والدتي انا ايضا فنانة..

فالتفت اليه بدهشة لاسأل: هل تعني انها ترسم؟

أجاب: لا، هي تجيد العزف على العود، وتعشق ذلك، لكن بتكتم وسرية...

وازددت دهشة، فقال مستدركا كانما قرأ ملامحي:

«نحن من عائلة محافظة، تعد تعامل المرأة مع الموسيقى وهذه الامور خروجا على التقاليد وعيبا لا يمكن السكوت عليه!

ولم أعرف بماذا اعلق، فاكتفيت بالصمت، دون ان استطيع رد الشيء من الاسى طاف حول روحي، فاقلقها السكينة والهدوء..

واقترحت موضوعا آخر للحديث عن الدراسة وبعض المواضيع العامة، دون ان يغيب عن ذاكرتي رنة الحزن التي غلفت صوته وهو يتحدث عن وأد البنات... بقينا حريصين على وأد شيئا من قلوبهن!

وصلنا عمان اخيرا، وكنت على وشك مغادرة الباص حين رجاني قائلا:

هذا رقم هاتفنا في المنزل، قد يبدو طلبي غريبا، لكن هل عندك اي مانع لو طلبت والدتي، وحدثتها عن معرفتك بموهبتها... اعرف ان هذا سيسعدها الى حد بعيد!

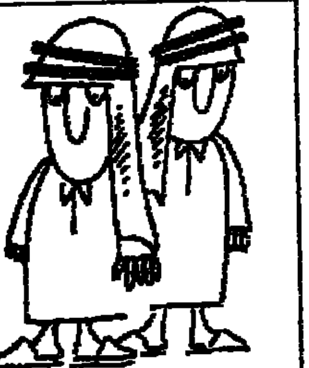
وفي صباح اليوم التالي، اتصلت بها، ولم تسأل ولم تدقق، بل اكتفت بان سالتني بلهفة ان كنت ارغب في سماع عزفها... ولما سمعت موافقتي، هرعت واحضرت العود وعلى الهاتف اسمعتني معزوفة مخروقة لفريد الاطرش!

وضج صوتها بالفرح وهي تشكرني اخيرا على اتصالي واهتمامي... فتركتني اسيرة لمزيج عجيب من مشاعر السعادة والدهشة والحزن!

[illegible]

● خليل [illegible]

عملية اختلاس كويتية بمئة مليون دولار!



يبدو ان حرب الخليج التي اعدت لها واشعلت نيرانها الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تستهدف الاستيلاء على النفط الكويتي فحسب بل كانت ترمي الى تسهيل مهمة كبار البيروقراطيين الكويتيين في السطو على اموال الخزينة الكويتية والشركات الحكومية.

وتاكيدا لهذا التوجه في استنزاف ثروة الشعب الكويتي وتحويلها الى جيوب كبار المسؤولين فقد ذكر مسؤول قضائي كويتي في مكالمة هاتفية مع وكالة رويتر ان مكتب المدعي العام اعد اتهامات ضد خمسة من المسؤولين السابقين في شركة ناقلات النفط الكويتية ورد فيها بانهم استولوا على مبلغ ١٠٠ مليون دولار من اموال هذه الشركة عن طريق الاحتيال!

من اللصوص الخمسة لن يمثل امام القضاء سوى متهم وهو حسن تبادزر الايراني الاصل اما الاربعة الاخرين فقد «نفذوا بريشهم» بعد ان سهلت هربهم السلطات الكويتية باعتبارهم من كبار الشخصيات الكويتية!

باحث اقتصادي:

مساعدات موهومة للفلسطينيين مقابل ثمن سياسي باهظ

القدس المحتلة - شكك باحث اقتصادي فلسطيني بارز بجدية الوعود التي تتحدث عن مساعدات اقتصادية سيجري تقديمها للشعب الفلسطيني. وقال الباحث هشام الخطيب المقيم في الاراضي المحتلة ان هناك مبالغة في حجم المساعدات التي ستقدم للفلسطينيين قائلا انه يجب التعامل مع الوعود كوعود ليس اكثر.

وكان الخطيب يتحدث في مؤتمر اقتصادي عقد في القدس وغزة خلال الاسبوع الماضي.

واعرب الخطيب عن تخوفه من امكانية ان تلعب هذه الوعود دوراً اساسياً في صرف الانظار عن ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على شعبنا خلال الفترة القادمة لان من شأن تطبيقها ان يوفر لشعبنا الفلسطيني دخلاً صافياً يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنوياً - وهي قيمة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها الفلسطينيون لسلطات الاحتلال منذ ٢٧ عاماً دون وجه حق.

واكد ان عدم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة سيحرم شعبنا من مصدر دخل هام جداً ومن موارده الخاصة مشدداً على ان هذه القضية غير خاضعة للتفاوض مع الاسرائيليين لان هناك نصا واضحاً بشانها في المادة الثامنة من اتفاقية جنيف.

وحذر الخطيب من الثمن المطلوب مقابل هذه الوعود قائلاً: لقد اوجدت هذه الوعود تخوفاً لدى جماهير شعبنا من الثمن المطلوب ومن المخاطر التي يمكن ان تسببها قبل وبعد تنفيذ الاتفاق.

وانتقد الخطيب الولايات المتحدة التي تستخدم اسلوب الدعاية المكثفة لهذه المساعدات الموهومة لخلق الازدهار والرفاهية لدول معينة إذا ما تجاوبت للشروط الامريكية.

السعودية على حافة الازمة الاقتصادية

بعد انهيار سعر برميل النفط الخام بنسبة ١١٪ في شهر كانون الاول سنة ١٩٩٣، وبنسبة ٣٠٪ خلال سنة ١٩٩٣، وتوقع استمرار هذا الانخفاض او حتى تحقيق مزيد من الانهيار في السعر في سنة ١٩٩٤ فان السعودية اضطرت الى تقليص رقم موازنتها لسنة ١٩٩٤ بمعدل ٢٠٪.

السعودية بسياستها التوسعية في انتاج وبيع النفط الخام (٨ ثماني ملايين برميل يوميا بعد ان كان انتاجها قبل ازمة الخليج ٥ ملايين برميل) كانت الجهة المسؤولة الاولى عن اغراق السوق النفطي العالمي والتسبب في انهيار السعر.

وتمثلت ازمة السعودية الاقتصادية نتيجة سياساتها الانفاقية وخاصة مدفوعاتها الى الدول التي شاركت التحالف في ازمة الخليج وتوسعها في شراء كميات كبيرة من السلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تفوق حاجاتها الدفاعية الحقيقية وقد اضطرت مؤخرا الى الطلب من الولايات المتحدة جدولة مبلغ (٤٠) مليار دولار ثمن اسلحة تعاقدت على شرائها!!

وثمن النفط في النهاية يعود الى من يستهلكه!!

استيطان

وافقت لجنة حث عمليات البناء بالحكومة الاسرائيلية برئاسة ايلي سويا - على خطة جديدة لاقامة حي يهودي جديد في القدس الشرقية، يتضمن ٥ شقق سكنية جديدة تخصص لاقامة ٥ آلاف يهودي.

أطفال الرئيس

الرئيس السوداني سمسار عملية الفلاشا «جعفر نميري» تبنى ١٥ طفلاً من قرية (S.O.S) للعلم الرئيس المنوع ليس له اولاد.

تجارب لشبكة اتصال مصرية - اسرائيلية

قامت مصر في الاسبوع الماضي باجراء تجربة اتصال تلفوني بين السويس وتل ابيب، بعد انتهائها من توصيل شبكة الميكروويف بين السنترالين وذلك في اطار الاستعداد لتنفيذ اتفاق غزة - اريحا.

قمح الدول العربية

في تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قال ان ٩٪ من استهلاك القمح في الدول العربية يتجه الى تصنيع الاعلاف لرخص ثمن القمح في بعض الدول العربية بسبب سياسات الدعم عن باقي الحبوب المستخدمة في صناعة الاعلاف.

مشارك من مصر يحتج على اجراءات الاجهزة الامنية

حجز أمير سالم ثلاث ساعات في المطار

الاستاذ «امير سالم» تحدث «للاهالي» قائلا لقد تم احتجازي دون مبرر ولقد سالت عن السبب لهذا التصرف لكنهم رفضوا تبرير الموقف لي او اخباري باي معلومة تبرر اتخاذ مثل هذا الموقف.

وعلق المحامي «امير سالم» على مثل هذا التصرف بان الدول العربية لم تعد تعترف باي شيء يجمع بينها سوى التعاون الامني وهو الاثر المتبقي فقط من مجلس التعاون العربي بين مصر والاردن والعراق واليمن!!

واضاف وهناك قيد على حرية التنقل والانتقال من بلد عربي لاخر في الوقت الذي لا نجد مثل هذه القيود عند الانتقال من بلد عربي لاجنبي.

اثناء حفل افتتاح ورشة العمل التي تعقدها اللجنة الدولية للحقوقيين في عمان تحت شعار «نحو حركة عربية فاعلة مستقلة للدفاع عن حقوق الانسان» احتج المحامي «امير سالم» مدير مركز الدراسات القانونية لحقوق الانسان في مصر على ما اقدمت عليه الاجهزة الامنية بحجز جواز سفره لمدة ثلاث ساعات بالاضافة لطلب لاحد المشاركين من الوفد الفلسطيني والممثل لمؤسسة الحق المتعلقة بحقوق الانسان واخر من مركز غزة لحقوق الانسان لمراجعة الاجهزة الامنية دون معرفة السبب لذلك.

كما ان الاردن الذي يهتم بحقوق وحرية الانسان وفي الوقت الذي تعقد فيه مثل هذه الحلقة يتم انتهاك حقوق الانسان العربي على ارضه من قبل احدى الجهات الامنية فيه

الاستقواء بالحكومة على الحرفيين في اربد

يستغرب اصحاب المهن والحرف في المدينة الصناعية في اربد المواجهة اثر اصرار شركة البرق للامن والحماية على اجبار هؤلاء على دفع (اتاوة) تبلغ ستة وثلاثين دينارا اردنيا في السنة مقابل الحراسة لمحلاتهم.

ويقول اصحاب المهن الصناعية انهم كانوا يدفعون دينارا واحدا شهريا، باتفاق ورضى النقابة والمهنيين، الا ان هناك محاولة على حد تعبيرهم - للاستقواء بالمحافظة في اربد لفرض هذا القرار، مع العلم ان المحلات التجارية في وسط المدينة والتي تحتوي على مئات الآلاف من الدنانير لا تدفع مثل هذا المبلغ.

والجدير بالذكر ان مساعد المحافظ حاول مرارا اجبار هؤلاء الذين لجاوا للاتصال بالمحامين لرفع القضية الى القضاء.

مليونير سعودي يدفع غرامة مقدارها ٢٢٥ مليون دولار للخزينة الامريكية

لمجرد ان الشيخ خالد بن محفوظ السعودي قد تورط في فضيحة التحايل على المودعين الامريكان بصفته المدير التنفيذي لبنك الاعتماد والتجارة الدولية المنهار لقد اصدر القضاء الامريكي بتغريمه مبلغ ٢٢٥ مليون دولار تدفع للخزينة الامريكية.

المأساة في ان ورطة هذا الشيخ الذي قبل بهذه التسوية لا تتمثل بالمبلغ المدفوع بل في الحوافز التي استفزها لدى المودعين البريطانيين والتي دفعت الحكومة البريطانيين الى اقامة الدعوة عليها لمطالبته بضعف هذا المبلغ دعما للخزينة البريطانية وتعزيزا لمصداقية الشيخ الكريم.

الحكومة الكويتية [illegible]

اكدت اجهزة الامن الكويتية بان قتلة الرئيس الامريكي جون كينيدي هم اثنين من اللاجئين الكويتيين وليس كما تدعي اجهزة الامن والقضاء كشف النقاب عن هذا اللغز الامريكية التي حققت في قضية اغتيال الرئيس، وهو القاتل ازولد. اجهزة الامن الكويتية التي كشفت النقاب عن هذا اللغز ابدت استعدادها لتقديم فيلم وثائقي يبين عملية القتل للحكومة الا ان كلينتون رفض العرض الكويتي تحسبا لردود الفعل العدائية التي ستصدر عن اجهزة السي اي ايه بمجرد عرض الفيلم امام الرأي العام الامريكي ومعرفته بان القتلة هم عملاء كويتيون جندتهم هذه الاجهزة!

---

١٥ الف دولار تدفع لخبير تربوي

في الوقت الذي يشكو فيه كبار المسؤولين التربويين من شح للموارد المالية لوزارة التربية وتناقص مخصصاتها المالية في موازنة ١٩٩٣ ووجود عجز مقداره ٣,٥ مليون دينار، فقد علمت «الاهالي» ان «تبلكي» هؤلاء المسؤولين وشكواهم من قلة الموارد لم تقلص من مرونتهم في تغطية رواتب ومصاريف اقامة الخبير الامريكي المكلف بتغيير المناهج التربوية النافذة المفعول. معلوماتنا في هذا الصدد تفيد بان كلفة تغيير المناهج تصل الى ١٥ الف دولار شهريا وهي تشمل رواتب ومصاريف تنقلات واقامة وماكل خبير واحد.

مجمع السلط ينتظر المسؤولين

علمت «الاهالي» ان مجمع السلط الرياضي والذي كثر الاحتجاج من قبل أبناء محافظة البلقاء على بطء سير العمل به كما أن فترة إنشائه كانت طويلة مع أنه المتنفس الوحيد لأبناء المحافظة جاهز منذ فترة غير أن العائق الوحيد لممارسة الأنشطة فيه كما يقول رئيس بلدية السلط وشاح الوشاح هو انتظار أي من المسؤولين المبادرة لافتتاح هذا المجمع.

رئيس التحرير المسؤول
تيسير الزبري

سكرتير التحرير
اسامة الرنتيسي

السعر (١٥٠) فلساً اردني - الدول العربية نصف دولار او ما يعادله اوروبا وامريكا دولار واحد
الاعلانات يتفق بشانها مع الادارة هاتف عمان: ٦٩١٤٥١ - ٦٩١٤٥٢ * ص.ب: ٩٩٦٦ - فاكس: ٦٩١٤٥٢

تنفيذ فني والكتروني
صحاري